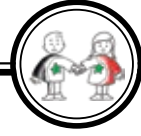


قاسيون

ياعمال العالم، وياأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلافكسى (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

الوعود تعويض
عن الإخفاقات؟!!

الوعودُ إذا قُطعت يجب أن تنفَّذ، وإذا لم تنفَّذ فهي تلقي بظلال الشك فوراً على الوعود اللاحقة، وهذا حال الفريق الاقتصادي والمتحدثين باسمه.. فهم قطعوا وعوداً في الخطة العاشرة بحيث خرجنا في نهايتها من حيث أرقام النمو والفقر والبطالة بوضع أسوأ مما دخلناها.. ولِن ينفع هنا إلقاء اللوم على العوامل الخارجية، فهي إن لعبت دوراً سلبياً فهو لم يكن أهم من السياسات الاقتصادية نفسها من حيث **بنية الخطة وطريقة السعي إلى تأمين الموارد وتحديد مطارج توظيفها**، الأمر الذي أصاب الخطة بالمقتل من حيث تنفيذها لأهدافها.

والأرجح أنه لو أخذ ذلك بعين الاعتبار، أي لو بنيت الخطة على تحفيز قطاعات الاقتصاد الحقيقي وليس الوهمي، ولو تم البحث عن الموارد القادرة والراغبة في التوظيف في الاقتصاد الحقيقي، ولو اعتمدت الخطة على الموارد الداخلية «الداشرة» بين أيدي قوى النهب والفساد، وليس على الموارد الخارجية التي لا يعلم إلا الله إن كانت ستُقدم أم لا، وإذا أقدمت على التوظيف فهي ستوظف في الفروع الأكثر ربحية اليوم والمستوطنة، مع الأسف، في قطاعات الاقتصاد غير الحقيقي، والتي تستنزف الفروع الحقيقية من الاقتصاد الوطني وتدميها من خلال مص دمائها الدائم.. لو تم كل ذلك كان يمكن توقع تنفيذ الخطة لأهدافها أو على الأقل بعضها، لا أن يتم التراجع في عهدنا على أهم الجبهات.

لذلك، فمن الضروري تفحص الوعود الجديدة لأن سابقتها قد علمتنا درساً قاسياً..

يقول واضعو الخطة إنهم سيؤمنون سنوياً نمواً وسطياً قدره ٧,٥٪، وهذا الرقم رغم أنه أكثر تواضعاً من رقم الخطة العاشرة الوسطي، ولا يرقى إلى مستوى مواجهة التحديات المنتصبة أمام البلاد والتي تتطلب أكثر من ذلك بكثير، ولكن مع ذلك فلنناقش الأمر.

إن رقم نمو ٧,٥٪ سنوياً يعني أن الناتج الإجمالي سينتقل من ٢٧١٤ مليار ليرة عام ٢٠١٠ حسب المتوقع، إلى ٣٥٨٠ مليار ليرة سورية عام ٢٠١٥، وإذا جمعنا كل أرقام الناتج الإجمالي خلال سنوات الخطة الحادية عشرة يتبين أن مجموع الناتج الإجمالي خلالها هو نحو ١٦٠٧٢ مليار ليرة.. أي نحو ٣٥٠ مليار دولار أمريكي.

كيف سيتحقق هذا الإنجاز المتواضع؟ فحسب واضعي الخطة فإنهم يخططون لتوظيف ١٧-٢٠ مليار دولار أمريكي في البنية التحتية، ومثلها في القطاعات الإنتاجية، أي أن مجموع ما سيوظف في الاقتصاد الحقيقي وملحقاته خلال الخطة الحادية عشرة إذا أخذنا أعلى الأرقام هو ٤٠ مليار دولار، وهو يشكل ١١,٥٪ بالنسبة للناتج الإجمالي المتوقع.. وإذا قدرنا أن التوظيفات غير الحكومية (الداخلية والخارجية) لن تتجاوز هذا الرقم ولكن معظمها لن يوظف في القطاع الإنتاجي الحقيقي كما هي العادة، نستطيع القول في أحسن الأحوال إننا سنؤمن ٢٠ مليار دولار أخرى، ما سيرفع نسبة التوظيف حسب السيناريو «التفاؤلي» الذي نتوقعه إلى ١٧٪ من مجمل الناتج الإجمالي.

وإذا عدنا إلى علم الاقتصاد الذي يعلمنا أن ١٠٪ نسبة توظيفات كفيّة بتأمين نمو صفري، لأنها مجرد تعويض للاهتلاكات على مستوى الاقتصاد الكلي.. تبقى ٧٪ حاملة للنمو المتوقع، والتي لا تستطيع في ظل العائدية الحالية للاقتصاد السوري (٢٠٪) في أحسن الأحوال أن تؤمن أكثر من ١,٤٪ وسطى نمو سنوي، مع كل ما سيعنيه ذلك من ازدياد في تردّي الأوضاع المعيشية وازدياد البطالة والفقر والاحتقان الاجتماعي.

إن تحقيق رقم النمو نفسه الذي ستعتمد الخطة (٧,٥٪)، يحتاج فعلياً في ظروفنا المموسة كما تبين الوقائع والدراسات، وفي ظل العائدية المعروفة للاقتصاد السوري، إلى ١٣٠ مليار دولار توظيفات حكومية وغير حكومية في القطاعات الحقيقية فقط، ولا يشكل الرقم المخطط توظيفه من الفريق الاقتصادي إلا ٣٠٪ منها.

لذلك يتوجب التحذير منذ الآن.. إن الوعود المقطوعة إن لم تكن تغطية على الإخفاقات السابقة، فإنها تحضير لإخفاقات لاحقة وأخطر من التي سبقتها.. إن مصلحة كرامة الوطن والمواطن تتطلب إعادة النظر فوراً باتجاه الخطة الحادية عشرة التي ستسير على طريق أسوأ مما سارت عليه سابقتها إذا بقيت الأمور على حالها، وإذا استمرت العقلية التي تدير الاقتصاد السوري بتجاهل الدروس السابقة.

■ ■



ضد بيرلسكوني: الاحتجاجات على الليبرالية ورموزها تصل إلى شوارع روما..!

◀ صندوق لدعم القطاع الخاص..

القطاع العام الصناعي إلى الهاوية...3

◀ يوم في حياة مواطن سوري..

الاستثناء الوحيد هو الثلج...4

◀ وثائق ويكليكس..

والصراع بين الديمقراطيين والجمهوريين...10

السيد وزير الصحة.. أما بعد..

للتصوير في مشفى الكلية كون جهاز الأشعة قد تعطل، فسقف المشفى لم يتحمل الغضب الإلهي وراح يدلف، وبعد أن تسقلت إلى مشفى الكلية، تزحلت للمرة الثانية، فعدت لطبيبي لكي يطلب لي صورة أخرى للمساعد الآخر...وبعدما اكتشفت بأنني لا أشكو من آفة عضوية نتيجة الزحقة، وأنني فقط أعاني من الرضوض وقلة العقل بعد أن زرت هذا «المشفى»، قررت أن أزور قريباً لي مقبلاً بالمشفى لإجراء عملية، وفكرت أن أكون مواطناً متحضراً فأركب المصعد، لكن وجدته معطلاً، فقلت لما لا أركب الدرج؟ فإن ما يؤلني ليست قديمي وبيامكاني الصعود مشياً.

فصعدت لاهثاً، وحين وصلت لغرفة المريض رأيت أن الأمر يتطلب الفوص في المياه الجارية داخل المشفى نتيجة الثلوج التي هطلت على السطح. فهربت من المشفى، وأدركت أن الفساد ينخر في المشفى أكثر من البرد، وأنا مجرد مواطن محدود الدخل والإمكانات ولا خبز لي في المواجهة، وأنني لا أحمل في جيبى سوى ثمن عدة ليترات من المازوت لأدفع زوجتي وأولادي.. ولكني أتساءل ببراءة مطلقة: إلى متى سيتزحلق المواطن؟

■ غ.ق

اليونان أيضاً وأيضاً..



تحولت احتجاجات على إجراءات التقشف التي أقرتها اليونان مؤخراً بذريعة انتشار البلاد من أزمة الديون، وللوفاء بالشروط المفروضة من المفرضين، إلى إضراب عام شمل كل أنحاء البلاد، قابلته الشرطة بالدخان المسيل للدموع وقنابل الغاز.

وقد تسبب الإضراب الذي نظمه عمال يونانيون من القطاعين العام والخاص يوم الأربعاء في توقف الرحلات الجوية وإغلاق المدارس وإصابة وسائل النقل العام بالشلل.

وظلت السفن راسية في الموانئ في حين كانت المستشفيات تعمل بالحد الأدنى من العاملين وتوقفت الوزارات عن العمل.

وتحت نقابات عمالية على إصلاحات صعبة مقابل الالتزام بخطة إنقاذ تبناها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي اللذان اعتمدا حزمة مساعدات لليونان بقيمة ١١٠ مليارات يورو (١٥٠ مليار دولار).

وأقر البرلمان اليوناني المؤلف من ٣٠٠ نائب إجراءات من شأنها خفض الأجور في شركات الحافلات والسكك الحديدية التابعة للدولة، ضمن خفض يتراوح بين ١٠ و٢٥٪ من مرتبات موظفي القطاع العام ذوي المرتبات المرتفعة، مع تخفيض العمالة.

الاحتجاج على خطة التقشف وصل إلى صفوف الحزب الاشتراكي الحاكم المتمتع بالأغلبية البرلمانية حيث طرد رئيس الوزراء اليوناني جورج بابانديرو نائباً من فريقه البرلماني لعدم مساندته الحكومة أثناء التصويت على إجراءات التقشف التي يتوقع زيادتها في ميزانية العام المقبل.

■ ■

بهراتة

عمال البناء في القطاع الخاص لا حقوق.. ولا ضمانات

◀ عادل ياسين

يصنف عمال البناء في القطاع الخاص ضمن العمالة غير المنظمة، فهم غير مشمولين بالمظلة التأمينية التي تحميهم من إصابات العمل الخطرة التي يتعرضون لها، رغم أن أعمال البناء بمجملها خطيرة، وحوادثها كثيرة، وإصابة العمل في أحيان كثيرة مميتة، خاصة للعمال الذين يعملون على ارتفاعات عالية، أو يستخدمون أدوات عمل خطيرة، مثل الحفر والقص، وتركيب الواجهات العالية للأبنية... فجميع هذه المهن القديمة التي دخلت مجدداً في تصنيفها ضمن مهنة البناء والديكور تحمل مخاطر حقيقية على حياة العامل أثناء عمله.

ومن «فضائل» قانون العمل الجديد رقم ١٧/ أنه لم يشمل في مواده عمال البناء، باعتبارهم عمالة غير منظمة في تجمعات عمالية، وبهذا الإجراء الجائر يفقد العامل مواطنيته، حيث ينكر عليه رب العمل حقه في إمكانية التقاضي أمام محاكم البداية (العمالية) التي أقرها قانون العمل الجديد للفصل في القضايا العمالية الناشئة بين أرباب العمل والعمال.

ففي الأونة الأخيرة، أي منذ سنوات قليلة، نشأت عدة شركات للمقاولات تقوم بأعمال الدراسات والتنفيذ للمشاريع المختلفة، وتضم الآلاف من العمال الذين ينفذون هذه المشاريع. لكن العمال ظلوا محرومين من أية ضمانات أو أية حقوق في إطار القوانين المعمول بها حالياً، وما انفكوا يخضعون للمساومة المستمرة في أجورهم نتيجة البطالة الواسعة وتزاحم العمال في سوق العمل، ومن المعروف أن العرض كبير ليد العاملة والطلب عليها قليل، مما ينتج عنه استغلال لهذا الوضع من جانب هذه الشركات للأيدي العاملة التي تحصل على أجور غير متناسبة مع حجم العمل وخطورته، حيث تطول ساعاته إلى ١٢/ ساعة متواصلة تقطعها استراحة قصيرة للغداء.

إن عمال البناء في القطاع الخاص هم أكثر الشرائح العمالية المتعرضين للبطالة بسبب طبيعة عملهم الموسمية، وبسبب الكساد في سوق العقارات لارتفاع تكاليف البناء والإكساء، مما يجعلهم باستمرار في حال عوز، وتتفاقم أوضاعهم أكثر مع الارتفاع الجنوني للأسعار مما يعني هبوطاً مستمراً في مستوى معيشتهم، حتى أننا نراهم بأعداد كبيرة في الساحات العامة ينتظرون فرصة عمل ليوم واحد في الأسبوع، وقد لا تتوفر فرصة العمل هذه.

والسؤال: على من تقع مسؤولية حماية العمال وتأمين فرص العمل لهم؟!

في البداية تقع المسؤولية المباشرة لحماية حقوق العمال من إصابات العمل التي يتعرضون لها على قصور قانون التأمينات الاجتماعية، الذي لا يجيز لعمال البناء في القطاع الخاص الانتساب للتأمينات الاجتماعية، وما يجري بهذا الخصوص أن أصحاب المشاريع يدفعون ٢/٪ إصابة عمل كتأمين عن عدد محدود من العمال، ويجري التصريح عنهم لدى المباشرة بالمشروع، وكانت نقابة عمال البناء قد قدمت اقتراحاً مهماً لم يؤخذ به، وهو السماح للعمال أن يشترك بالتأمينات الاجتماعية من أجل معاش الشيخوخة الذي يؤمن له ما تبقى من عمره في أن يعيش بكرامته دون حاجة لاستجداء أحد.

والأمر الآخر الذي يحمل مخاطر حقيقية على إمكانية نقابات البناء في تأمين الصلة مع عمال البناء وتنظيمهم في النقابات، أن هذه النقابات لا يوجد لديها من المشجعات والخدمات والامتيازات التي تقدم للعمال من أجل أن ينسب للنقابة أسوة ببقية النقابات، لأن اعتماد النقابة الأساسي على اشتراكات عمال البناء في القطاع العام، بينما عمال القطاع الخاص المنتسبون للنقابة بمعظمهم يدفعون اشتراكهم النقابي لمرة واحدة حين يحتاج إلى شهادة مهنية، وحتى هذه قد حرمت منها النقابة، ولم تعد تشكل مصدر دخل لصندوق النقابة ليساعدها على تقديم الخدمات الضرورية التي تشد العمال إليها.

لقد استجد واقع جديد على عمل نقابات عمال البناء، وهو تواجد أعداد كبيرة من العمال ضمن شركات المقاولات والشركات الهندسية الناشئة حديثاً في القطاع الخاص، حيث يتطلب ذلك العمل على جذب هؤلاء العمال من خلال حماية حقوقهم المستباحة في هذه الشركات، وأهمها تسجيلهم في التأمينات الاجتماعية من خلال الدور المفترض أن يقوم به مفتشو العمل ومفتشو الصحة والسلامة المهنية، وأن يكون هناك حد أدنى لأجور عمال البناء لا يجوز التنازل عنه، يجب أن يكون متناسباً مع الجهد المبذول في العمل ومع مستوى المعيشة الذي يؤمن كرامتهم ويقيهم شر شيخوختهم التي تأتيهم مبكرة..

المهندسون والعمالون المصروفون من الخدمة في المحافظة لقاسيون:

لن نتخلى عن حقنا.. وسنطرق جميع الأبواب بما فيها القضاء

خاص-قاسيون

من المرات القليلة التي يمكن للمرء أن يفقد فيها السيطرة على مشاعره عندما يلتقي مع أناس تعرضوا لظلم هائل.. هذا ما جرى مع مجموعة العمال والمهندسين المصروفين من الخدمة بقرار من رئاسة مجلس الوزراء، وباقتراح من محافظ دمشق..

لقد كانت لحظات في غاية الصعوبة، ولن يشعر بها إلا من يعيشها، لحظات انهيار دموع أمهات ومربيات لأجيال قادمة.. كم هو صعب أن تسمع كل من تلتقيه في المحافظة قائلاً إن «أم خالد أشرف من الشرف ذاته»، أية مفارقة هذه بين هذه الجملة، وبين مصطلح «لأسباب تمس النزاهة»، الذي أصبح كالسيف على رقاب البشر لمجرد اقتراح من محافظ، وبناء على نائب له هرب في ليلة ظلماء إلى بلاد المهجر دون أي عقاب؟ وتكون النتيجة صرف ٢٢/ موظفاً يوصفون بالنزاهة يقدمون ككبش فداء، وكضحايا لأناس شغلوا الملايين على حساب كرامة الوطن والمواطن.

أي خطأ فاضح هذا؟ وأي إعلام هذا الذي تعلمناه ودرسناه في مقرراتنا الجامعية، حتى يأتي بعض الزملاء وبجرة قلم، ليقع في الخطأ ذاته الذي وقع به غيره ليظهر بأناس يشهد لهم تاريخهم بنظافة اليد والقلب؟ وأي قرار هذا الذي يعتمد على اقتراح من المحافظ دون مسائلة ولو شخص واحد من المصروفين، ولعل هذه كانت النقطة الأهم التي أصر فيها المصروفون على تشكيل لجنة حيادية للتحقيق معهم، وهم على استعداد لتحدي أي مسؤول بامتلاكه لسنّد «قانوني» يقدم ضدهم في القضية.

وحتى لا تستمر كارثة إصدار القرارات دون الرجوع لأصحابها، ومن أجل أن تتحول القضية إلى الرأي العام بمجمله، ولأن هؤلاء المصروفين لا يخافون من تاريخهم الوظيفي، قرروا أن تكون هذه المجموعة المسرحة عبرة لمن اعتبر، فماذا كان ومن أين بدؤوا؟

إلى النقابات..

من أجل أن يكون التحرك شرعياً وقانونياً اتجهوا أولاً للاتحاد العام لنقابات العمال، كون التسريح جاء بشكل تعسفي، وليس في قانون العاملين في الدولة مادة تجيز فصلهم بهذا الشكل، ثم اتفقوا على أن يقدموا كتباً لجميع الجهات المعنية الحكومية منها والحزبية والنقابية، بمن في ذلك كتاب للسيد رئيس الجمهورية والأمين القطري المساعد ورئيس مجلس الوزراء.

وفي كتابهم إلى نقيب المهندسين قالوا فيه:

«فوجئنا نحن المهندسين الموقعين أدناه، بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٧٤٩/ تاريخ ٢٩/١١/٢٠١٠، والقاضي بصرفنا من الخدمة ضمن قائمة تشمل ٢٢/ عاملاً لهم



من المهندسين العاملين في مختلف دوائر خدمات مدينة دمشق، وذلك باقتراح من السيد محافظ دمشق... وبلا سبب نعرفه. وأشد ما في هذا القرار من قسوة وظلم وتعسف أن يذكر فيه أن الصرف تم لأسباب تمس النزاهة... هكذا وبكل بساطة يحكم علينا غيابياً - بلا علم ولا دراية منا - نحن الذين تجاوزت خدمات بعضنا عشرين سنة، خلت عبرها مسيرتنا الوظيفية من أية ملاحظة مهنية أو مسلكية، فنفاجأ بهذا القرار الظالم، ويشهر بنا عبر نشره بأسمائنا الصريحة في الصحف».

المهندسة سمر محمود كركر إحدى المصروفات من الخدمة والتي شارك زوجها مع قافلة الحرية، والذي قدم نفسه لاسماعيل هنية من أجل القيام بعملية استشهادية، لم يشفع لها ذلك لتضطر إلى رفع كتب شخصية إلى تلك الجهات إضافة إلى مشاركتها لزملائها وزميلاتها بالتوقيع على كل الكتب السابقة.. قالت في كتابها:

«يرجى التوجيه لمن يلزم تدقيق المعاملات التي أنجزتها في مبنى النافذة الواحدة (مركز خدمة المواطن)، عندما كنت أعمل في دخ. جوبر، وبيان أوجه التقصير إن وجدت لأصرف من الخدمة لأسباب تمس النزاهة على خلفية القرار ٥٧٤٩/ على ٢٩/١١/٢٠١٠ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء بعد إحالة المحافظ بذلك، وإحالتني إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش متحملة أية عقوبة أخرى تقررها الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في ضوء خلافات إدارية مستترة مع رئيسة دائرة خدمات جوبر المهندسة ر، ب، حيث كنت أكلف بمهام أخرى دون إخطاري بوجوب التعامل مع إحالات مركز خدمة المواطن، وتكليف سواي بالذهاب إلى مركز النافذة الواحدة، لأساق

إلى مصير يعني الإعدام النفسي قبل المادي لي ولأسرتي المؤلفة من زوج وأولاد أربعة مازالوا ينهلون العلم وأمامهم طريق طويلة لذلك، ولعل هذا ما يتطلب الدعم المادي المتمثل بدخلي الذي حرمت منه مع التأكيد على ضرورة مضاهاة توقيعي عبر المعمل الجنائي والخبرات المعتمدة لديكم على المعاملات كافة التي أحالها مركز خدمة المواطن إلي وقامت رئيسة دائرة خدمات جوبر بإسنادها إلى مهندسين غيري».

بينما كتب زوجها بسام محمد صبري جبر المهندس الاستشاري وعضو لجنتي السلامة والصحة المهنية والهندسة الزلزالية في نقابة المهندسين وعضو قيادة فرقة وزارة الإسكان ما يلي:

«ومن أسف أحال السيد محافظ دمشق الدكتور بشر الصبان إلى الصرف من الخدمة عدداً من المهندسين لأسباب تمس النزاهة منهم زوجتي المهندسة سمر محمود كركر، ليصدر القرار ٥٧٤٩/ بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١٠. وإزاء ذلك لا مناص من إبداء الآتي:

١) إن إحالة السيد المحافظ لمجلس الوزراء ساوت بين الصالح والطالح وسط انتقال مفاجئ للمهندس طارق النحاس من مركز خدمة المواطن فهل أريد بذلك اصطفاء أكباش محرقة سوى الأكباش؟

٢) افتقاد الإحالة إلى العقوبات المتدرجة المنصوص عليها قانونياً لتكون، أقرب إلى محاكم التفتيش منها إلى العقوبات موضوع الإسناد.

٣) القرار وصمة عار لأسر أفرادها من المهندسين الشرفاء، بحكم أن الإحالة عينها عنت الإعدام النفسي قبل المادي لهذه الأسر المكومة، عندما لاكت أفواه بأمانتهم في العمل والجامعات والمدارس.

٤) القرار عنى تجريماً وقتلاً لإنسانية الإنسان

شؤون عمالية

المعاقب: فمن أرملة تعيل أولاداً أربعة وليس لها إلا الراتب إلى مهندسة تعيل أمّاً قعيدة رفضت الزواج لتخدم والدتها... إلخ (لا ينفي هذا أن المهندسين المدرجة أسماؤهم قاطبة في القرار عينه لم يخطئوا) فكل حالة لها وقائعها.

٥) حال زوجتي المهندسة سمر محمود كركر باختصار هي أنها كانت تواجه بعداء عمل مستتر من رئيسة دائرة خدمات جوبر المهندسة ر، ب حيث عملت الأخيرة جاهدة على تهमيش زوجتي وذلك تغطية على جعلها بمهنة الهندسة، حيث لم يكن دوامها إلا شبه دوام بتغطية من أمين السر بشار الدادا مكفوف اليد الذي يرتبط بزمانة متحيزة مع ر، ب على حساب ضميره المهني، وإلا فما السر في تعيين مهندسة ناقصة الخبرات رئيسة للبلدية ما لم تحظ بدعم الدادا، والذي يبدو أن قرار إقصاء زوجتي كان مبيتاً له في ليل عبره، يدلل على ذلك عدم إطلاع ر، ب المهندسة سمر عن أية إحالة من مركز خدمة المواطن، وتكليف سواها من المهندسين إلحاقاً لأكبر ضرر مادي ومعنوي بالمهندسة سمر كركر، في حين كانت تكلف زوجتي بمهام أخرى لصالح دائرة خدمات جوبر وفي الأوقات نفسها لورود الإحالات دون أن تدري بإحالات مركز خدمة المواطن لها.

٦) إن عدم تدقيق السيد المحافظ بواقعة المهارات الكيدية من لدن ر، ب لزوجتي، حملة على وضع اسم المهندسة سمر كركر في قائمة الإحالة، بما يعني ذلك من تجن واضح كان حرياً به أن يضع أسماء أوعانه الثلاثة، ضميرية وقضباشي والدادا قبلاً، والثلاثة كفت أيديهم.

٧) إن هدر محافظة دمشق لأطنان حديد التسليح على الأرضفة بحاجة إلى سؤال، فبعد ملجأ العامرية في العراق ليس هناك من ملجأ ذكي، فهل من رصيف ذكي، لكن مع هذا يجب القول من جهة أخرى: إن ديناميات التنفيذ في عهد المحافظ بشر الصبان كانت أكثر من (استراتيجية) أيضاً ثلثا يظلم الرفيق المحافظ أو يطعن في الظهر، لكن ما قيمة الكتل الصماء مع إهدار قيمة آدمية الإنسان.

فهماتقدم:

١. تدقيق التحقيقات جوهرياً، ومضاهاة التوقيع في العمل الجنائي تبعاً لزوجتي سمر كركر وسواها.

٢. تأكيد براءة الشرفاء من المهندسين، ورد اعتبارهم، فالسواد الأعظم منهم لا يمتلك القوة المالية الكافية لرغد دعوى على السيد المحافظ منشئ قرار الإحالة.

٣. إضفاء قوة الحق على الإعلام الملترم، والتحقيق مع الصحفي فوزي المفلوف الذي أراد التشهير بالمهندسين الشرفاء في محافظة دمشق معتبراً أ استئصال الفساد في محافظة دمشق قد تكامل وهو أمر عار عن الصحة على الأقل في دائرة خدمات جوبر والتي تحفل بالمهندسين المرتشين، أولي الابتزاز للمواطنين، منعمة الضبط والربط دواماً لأسبابها».

أبن منحة المصابين بأمراض مهنية؟

وصلت إلى جريدة «قاسيون» رسالة تخص الكثير من العمال المصابين بإصابات عمال مهنية، والذين لم يتقاضوا المنحة الأخيرة التي حصل عليها عمال القطاع العام والمتقاعدون..

وهذا نص الرسالة:
«إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية، نحن العمال المصابين بإصابات عمال مهنية لم نستفد من المنحة الأخيرة، مع العلم أننا قد استفدنا من المنح السابقة والزيادات التي طرأت على راتبنا التقاعدي، الذي هو دون الحد الأدنى للرواتب والأجور.

لذا فإننا نطالب مؤسسة التأمينات الاجتماعية بإنصافنا وصرف المنحة الأخيرة الـ ٥٠٪ من الأجر، كما كانت تصرف لنا في كل مرة، في الوقت الذي قدمنا كل ما يمكن تقديمه من جهد وعرق في خدمت شركاتنا التي كنا نعمل بها.

فهل نكافأ على ذلك بحرماننا من حقنا في المنحة الرئاسية؟».

«قاسيون» تضم صوتها إلى صوت العمال، مطالبة بإنصافهم وإعطائهم المنحة أسوة بزملائهم من العاملين المتقاعدين.. وهذا أضعف الإيمان.

جرد حساب 0=5X5

◀ **ستيركوه ميقرى**

منذ أن جاء الفريق الاقتصادي وهو ما فتىّ يعمل سراً وجهاراً من أجل إلغاء أي دور اجتماعي للدولة لتحقيق شعار اقتصاد السوق الحر. وقد حافظت الحكومات السابقة بعجزها وبجبرها على هذا الدور إلى أن جاء هذا الفريق الحالي وخلال خطة خمسية واحدة، أخل به إخلالا لا مثيل له، وذلك بخمس ميزات كانت سورية تتميز بها بعد حصولها على استقلالها عام ١٩٤٦ وهي:

١- احتكار البنية التحتية: لقد قامت سورية بإمكانيتها الذاتية بإيجاد وتطوير بنية تحتية تعتبر الأوسع والأرقى في منطقتها العربية، وإذا قارنا بينها وبين البنية التحتية السعودية مثلاً لكانت أهم وأغنى منها . وتحت حجة ضعف الإمكانيات وضرورة استثمار ما لا يقل عن ٥٠ مليار دولار لتحديثها، يجري التخلي عنها لمصلحة القطاع الخاص في مخالفة صريحة للمادة الرابعة عشرة (فقرة ١) من الدستور السوري. وهكذا، فما كدسته الدولة خلال عشرات السنين على حساب عرق وتضحيات الملايين من الناس، يريد البعض نقل ملكيته بشطبة قلم. وهم ماضون في ذلك رغم خطورة ما يقدمون عليه على سيادة الوطن وأمنه.

٢- مجانية التعليم: إذ كنا من البلدان القليلة في العالم التي اعتمدت مجانية التعليم بمختلف مراحلـه حتى الجامعية. لكن يجري التراجع عنها تدريجياً فسمح للقطاع الخاص بالدخول إلى قطاع التعليم، ونشأت العشرات من الجامعات

◀ **نزار عادلة**

ييشرنا د . فؤاد عيسى الجوني وزير الصناعة بأن مرسوم صندوق التنمية الصناعية قد أصبح جاهزا وهو يهدف إلى تحقيق أمرين: الأول تشجيع الاستثمار الصناعي عن طريق المساعدة في الحصول على القروض بمعدلات فائدة مدعومة، بجزء من الصندوق، وأيضا تقديم دراسات الجدوى النوعية والاقتصادية لمشروعات يدعمها الصندوق. وحالياً سيساعد الصندوق على الحصول على قروض من خط الائتمان الإيطالي بقيمة ٢٥/ مليون يورو، حيث ستمت الدارسة ضمن إدارة الصندوق، وفي حال كانت مجددة سيتم التوجيه لإعطاء هذا القرض من خط الائتمان. ويمكن كذلك المساهمة من الصندوق أيضاً . وفي حال وجود ارتفاع في أسعار حوامل الطاقة توجد دراسة أولية غير مفرّة بعد، عن إمكانية المساعدة للصناعيين للتخفيف من عبء ارتفاع أسعار حوامل الطاقة. فهل إقامة هذا الصندوق هو نتيجة لنمو المشاريع العقارية والسياحية التي بلغت خلال العامين الماضيين بحدود ٧٥٠/ مليار ل.س؟ أي ما يعادل ٧٥/٪ من مجمل الاستثمارات التي وظفت في الاقتصاد؟ في حين مازال قطاع الصناعة يعاني بقطاعيه العام والخاص من جملة من الهموم والمشكلات التي تبعدهما عن المساهمة الفاعلة في العملية الاقتصادية، ويضاف إلى ذلك تردى حال القطاع الزراعي الذي تكشفـت حاله ليس عبر الجفاف فقط، وإنما من خلال رفع أسعار حوامل الطاقة وتحرير أسعار الأسمدة والمستلزمات الزراعية الأخرى، وهذا ما يطرح سؤالاً حول جدوى مشاريع الاستصلاح الزراعي، ومسألة تحقيق الأمن الغذائي الذي تعرض للاهتزاز جراء التراخي في تحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة وإهمال القطاع الزراعي بشكل عام.

من هنا نسأل: هل يقدم القطاع الخاص ضريبة دخل على الأرباح كما تقدم شركات القطاع العام؟ بالتأكيد لا ... لأنه أصلاً معفى من الضرائب لسنوات بموجب قانون الاستثمار، ولكن كيف تقدّم له كل هذه التسهيلات وتُترك شركات القطاع العام لمصيرها في التصفية



الخاصة، وبعدها المئات من المدارس المختلفة وبعض هذه المدارس تتقاضى ٤٠٠ ألف ليرة سنويا كقسط لتلميذ في الصف الأول الأساسي. فتضوق الدور التجاري لها على الدور التربوي والتعليمي، وأصبحت حكرًا لذوي المداخل غير المحدودة.

٣- المصارف العامة وضعف المديونية: بعد أن تم تأميم البنوك والمصارف الخاصة خلال الوحدة السورية المصرية وما بعدها، أغلق الباب نهائياً على المصارف الخاصة واحتكرت المصارف العامة السوق المالية السورية. وعلى الرغم من مرور العالم الرأسمالي بأزمة عامة بدأت مظاهرها في أسواق المال والأسهم ترافقت باهتزازات شديدة، فإن الفريق الاقتصادي لم

يفتح الباب الواسع أمام نشوء البنوك والمصارف الخاصة، بل سعى لخلق سوق للأوراق المالية رغم أن الاقتصاد السوري لا يحتاجها فعليا لانعدام الشركات المساهمة في هياكله تقريباً .

وقد حذرنا سابقا من أن اللحاق السريع بركب العولمة يربط اقتصادنا بعجلة الاقتصاد الرأسمالي العالمي بشكل لا فكاك فيه، مما سيُحمله عبر آليات الربط المقترحة، ألا وهي البنوك الخاصة والأسواق المالية، كل آثار الأزمة. وإن ما يجري لا ينطلق من مصلحة الاقتصاد الوطني عامة ومن مصلحة الجماهير الشعبية الواسعة خاصة بل من مصالح البعض الضيقة كونها جزءاً لا يتجزأ من الرأسمال العالمي.

٤- القطاع العام والأمن الغذائي: لقد كان من أولى المهام التي نادينا بها هي الحفاظ على القطاع العام كقاطرة للنمو، وهو كان كذلك في المجال الصناعي وتطوير ودعم الإنتاج الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وهو ما تحقق فعلا وأصبحنا مكتفين ذاتيا بالمحصول الاستراتيجي للأمن وهو القمح.

وبعد أن كان القطاع العام يدعم خزينة الدولة بمئات المليارات وكان يشكل قاطرة النمو الأولى في سورية جرى نهبه وتخسيره عبر الفساد المستشري، وها هم «الحرامية» الكبار، الذين تراكم لديهم المال الحرام، يفترسون الملكية العامة المنهوبة لتحويلها إلى ملكية خاصة ناهبة. ويتبعون سياسة الخصخصة التدريجية عبر أشكائها المقترحة (تأجير، تشاركية، تخصيص الإدارة وغيرها) وهي ليست إلا أداة تفتيتية للمجتمع والدولة والبلاد، وهي أداة ناجحة لزيادة التوتر الاجتماعي وخلق الأساس للفوضى السياسية، أما الزراعة والتي كانت تساهم بأكثر من ٢٠٪ من

الناتج المحلي السنوي، فقد تدنت مشاركتها إلى أقل من ١٤٪ وهذا الرقم أخذ بالانخفاض اعتمادا على الإجراءات المتوقع اتخاذها ليبرالياً ..

٥- دعم الدولة: منذ السبعينيات اتخذت الدولة سياسة دعم لعدد من المواد الغذائية الأساسية مع المحروقات وانعكست بصورة إيجابية على حياة أبناء الشعب وأسرهم، لكن الحكومة الحالية وفريقها الاقتصادي، وبسبب الأزمات الاقتصادية – الاجتماعية التي ساهمت هي وسابقتها في خلقها، تستسهل الطرق التي تساعدـها على الخروج منها وتغض الطرف عن كل الاقتراحات المقدمة لها المتعلقة بالمطاحـر المناسبة لتأمين موارد إضافية للـخزينة، فهي لم تكافح التهرب الضريبي، ولم تضرب مواقع الفساد الكبير في جهاز الدولة وخارجـه أو استعادة الأموال المنهوبة إلى الخزينة العامة، ولم توقف عمليات التهرب المنظمة، وما انفكت تتبع تعليمات ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين في سياستها الاقتصادية المجحفة بحق الناس والشرائح الأكثر فقراً منهم، مما أدى لترد شديد في مستوى الخدمات العامة من سكن وكهرباء ونقل وتعليم وصحة وغيرها، وارتفاعات غير مسبوقة في الأسعار. فإذا كانت الحال كذلك قبل نفاذ خطة الحكومة لإعادة توزيع الدعم» التي هي عملياً رفع كلي للدعم، فكيف ستكون الحال إذا ما نجحت في رفع الدعم؟ وقد وصلت إلى نهاية الدرب فيه تقريباً .

إن هذه الميزات الخمس والتي احتاجت إلى تسع خطط خمسية لتحقيقها، تم التراجع عنها في خطة خمسية واحدة. فما أصعب البناء! وما أسهل التخريب الذي تم وما يزال مستمراً.

■ ■

والقطاع العام إلى الهاوية!!

لم تستطع الشركة تأمين القرض، وقدمت الصين قرضاً وتم رفضه وتُركت الشركة لمصيرها، واقترحت الإدارة الحالية أمام هذا الواقع عدة حلول:

١- إيجاد الشريك وإقامة شركة مشتركة.

٢- منح التمويل المالي اللازم للمحافظة على الوضع الراهن.

٣. طرح الشركة على الاستثمار.

ولم توافق الجهات الوصائية على أي من هذه الحلول.

شركة حمص للغزل والنسيج والصناعة

تأسست هذه الشركة عام ١٩٤٦ وتم تأميمها عام ١٩٦٥، وهي من أقدم شركات الغزل والنسيج في سورية، وكانت تؤمّن احتياجات السوق المحلية وتصدر إلى أوروبا أقمشة مختلفة على مدى سنوات عديدة. وقد توقفت هذه الشركة عن العمل بشكل نهائي منذ العام ٢٠٠٨ . وكانت هذه الشركة بقرّة حلوب لبعض المدراء الذين تواكبوا عليها ولجهات وصائية، قُدمت لها قروض من جهات عربية ودولية لتطوير ألياتها ورفضت، وأجريت دراسات لإقامة خطوط إنتاجية جديدة وكلفت هذه الدراسات مبالغ كبيرة وقدمت هذه الدراسات للقطاع الخاص ومنها خط للعوادم وخط لإنتاج الجينز وخطوط أخرى عديدة، ولم تتم الموافقة على أي تطوير في هذه الشركة، ووصلت خساراتها إلى المليارات، فاقوتت وطُرحـت أرضها للتأجير لإقامة منشآت سياحية و(كباريات).

وهناك الكثير من الشركات والمؤسسات التي تمت تصفيتها بالكامل، كمؤسسة المكننة الزراعية وغيرها، وصفيت شركات عديدة في القطاع العام، ولم تفكر وزارة الصناعة أو الجهات الوصائية الأخرى بإنشاء صندوق لدعم هذه الشركات، وهي إن كانت خاسرة فإن سبب خسارتها يعود للجهات الوصائية، وإفلاعها ليس بحاجة إلى معجزة، وأي شركة وقعت في خسارة أو عجز لم تكن قد توسطت وراسلت جهات وصائية متعددة للحصول على قرض بهذا المبلغ ورفض طلبها، والأن كيف يمكن أن نقب بالتصرّيات اليومية التي تؤكد على إبقاء القطاع العام و(لا خصخصة)؟

■ ■

فلاحو سهل البقיעة: ضرائب لخدمات غير موجودة

. (٢٠٠٩) علماً بأن معظم الفلاحين لم يستفيدوا من مياه السد للأسباب المذكورة، ونحن مستعدون للدفع عندما يتم تأمين المياه بشكل كامل وصحيح عن كل عام بعام، وليس عن ثلاثة أعوام. لذلك نرجو العمل بالسرعة الممكنة لدراسة الواقع على الأرض، ومساعدة الفلاحين الذين يعيشون بوضع سيئ».

وقد تم توقيع وختم الشكوى من الجمعيات الفلاحية الثماني في قرى سهل البقיעة وهي قرية التلة ـ شميسة ـ عناز ـ

باروحة ـ المزينة ـ الحواش ـ عش الشوحة ـ وقرية بساس ـ
إن «قاسيون» إذ ترى ضرورة دعم الفلاحين ورفع الأعباء عن كاهلهم، بل وضرورة تشجيعهم على التثبث بالزراعة وممارستها لتأمين الاكتفاء الغذائي الذاتي لسورية، تضم صوتها للمطلب الحق لفلاحي قرى سهل البقיעة، وتطالب القائمين على الأمر بإعادة النظر بوضع الفلاحين على أرض الواقع الفعلي، وتخفيف الأعباء عنهم ودعمهم ومساندتهم.

■ **مراسل قاسيون ـ حمص**

بين طريفي معادلة الفساد..

◀ **نجوان عيسى**

تنطلق أغلب المقاربات لمسألة الوظيفة العامة ومشكلاتها في سورية من حقيقة يتفق عليها أغلب المهتمين والمعنيين، ويمكن تلخيصها بالقول إن العمل في الإدارات العامة يتميز بانتشار الفوضى والفساد وغياب ثقافة العمل وقلة الأجور، وتنتهي كثير من هذه المقاربات إلى رد المسألة بمجمعلها إلى العطب في الأخلاق العامة، والاختلال في منظومة الحقوق والواجبات، كما تنتهي إلى مطالبة العاملين والمعنيين والمسؤولين بإعادة الاعتبار لثقافة العمل، وإرساء معادلة أداء الواجبات قبل المطالبة بالحقوق.

يمكن تفكيك أية منظومة حقوقية إلى جملة من الواجبات والحقوق المتقابلة. وتكتسب مسألة ترتيب الأوليات والمصطلحات أهمية خاصة في هذا المضمار، وإذا كان القول بأنه لا يصح أن تكون البداية من حقوقنا على الآخرين، قبل أن نكون ملزمين بواجباتنا تجاههم قولاً صحيحاً، فإنه صحيح من وجهة النظر الأخلاقية المجردة فقط، أما وجهة النظر الحقوقية التي تعنى في الأساس بتأمين الاستقرار بأكبر قدر ممكن من العدالة، فإن الصحيح القول بأن هناك تقابلاً وتوازناً بين الحقوق الواجبات، بحيث يكون تحصيل الحق مقابلاً ومرافقاً لأداء الواجب، ولكن قبل ذلك فإن ثمة جملة من الحقوق الأساسية التي لا يرتبط اكتسابها بأداء أي واجب.

لا يختلف اثنان على أن هناك مجموعة من الحقوق التي تثبت للإنسان بمجرد ولادته بوصفها حقوقاً إنسانية عامة، من قبيل الحق في السلامة الجسدية، والحق في حرية الاعتقاد والتعبير على سبيل المثال، إلا أن هناك مجموعة من الحقوق الأخرى التي تثبت للإنسان بمجرد كونه عضواً في جماعة المواطنين، أي بوصفه مواطناً بصرف النظر عن أي اعتبار آخر، فلا يرتبط الحق في التعليم وتنمية المواهب والقدرات والمهارات بأداء أي واجب، كما لا يرتبط الحق في الحصول على مسكن، والحق في الحصول على عمل بأداء أي واجب أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك فإن شروط التعليم الكافي والمسكن الصحي اللائق والأجر المتناسب مع متطلبات الحياة، هي شروط أساسية مرتبطة عضوياً بالحقوق السابق ذكرها، بحيث يكون أداء هذه الحقوق منقوصاً إذا لم تتوفر هذه الشروط، ويقع على عاتق دولة المواطنين التي تكتسب كيانها وشرعيتها من هؤلاء المواطنين أنفسهم تأمين هذه الحقوق لكل مواطن قبل مطالبته بأداء أي واجب.

من هذه الزاوية فقط يمكن مقارنة مسألة الوظيفة العامة في سورية، لأنه يقع على عاتق جهاز الدولة تأمين فرص العمل للمواطنين سواء في الإدارات العامة أو خارج هذه الإدارات، وفي إطار قيام جهاز الدولة بسد جزء من حاجة العمل من خلال الجهات العامة، يقع على عاتق هذه الجهات تأمين العمل اللائق والمتناسب مع إمكانيات العامل، وبالأجر الكافي لتأمين متطلبات الحياة الكريمة لهذا العامل وأسرته، وبعدها ندخل في معادلة الحقوق والواجبات المتقابلة، من خلال مطالبة العامل بأداء العمل الموكل له بأقصى ما يستطيعه من كفاءة ونزاهة، والالتزام الدائم بصيانة حقوقه وأدائها بشكل دوري، وهنا يكون صحيحاً الحديث عن ضرورة إرساء معادلة العمل أولاً والجزاء ثانياً، باعتبار أن الجزء المقصود هو المكافآت والترقيات والمزايا الإضافية، وذلك من خلال منظومة عقوبات ومكافآت عادلة ومتوازنة، ومن خلال إلزام العامل بأداء واجبه تحت طائلة عقوبات تبدأ من العقوبات المعنوية، وتنتهي بالفصل من العمل في حالات الإخلال القصوى بالواجبات. وأما الأجر المتناسب مع متطلبات الحياة فإنه ليس عنصراً في هذه المعادلة أصلاً، بل هو خارج عنها وسابق لها، ولا معنى لوضع هذه المعادلة موضع التنفيذ قبل أداء هذا الحق المكتسب لكل مواطن عامل لدى الإدارات العامة.

■ ■



مطبات

في شبر ماء

لم تتأخر استجابة السماء لأدعية المؤمنين وسواهم، وأعطت للقائطين ما أرادوا، وللمستغيثين أضعاف الغيث الذي حلموا به بعد أن تأخر الشتاء عن موعدة، وبعد أن اشتهى البذار رائحة الأرض.

أيضاً الحكومة أعدت لخطتها الخمسية القادمة الأموال والبرامج، وهي تدرك حاجتها الماسة لورشة كبيرة في مجالات الطاقة والبنية التحتية، وفي مكافحة الفقر والبطالة، وتوسيع حقول التعليم والصحة، وتأمين الانتقال الهادئ لسوق اجتماعية عادلة بعد تخليها عن السوق (الشعبوية) التي ولى عصرها ... لكل هذا وسواء قالت كلمتها.

الحكومة في خطة التنمية الخمسية لها طموحات مشروعة تحتاج إلى ٤٥ مليار دولار تستنفقها الوزارات والمؤسسات والهيئات لمواجهة التحديات الضخمة على رأي النائب الاقتصادي، وهي مرتبطة بتحدي الفقر الذي يطال ما نسبته ١٤٪ من أبناء الوطن، وهو ما سيستنفذ حوالي ١٤ مليار دولار، وستوزع بقية الحصص للتنمية البشرية، والبنية التحتية.

في الوقت نفسه قاربت الخمسية العاشرة على الانتهاء، ويتسأل العارفون باقتصادنا، ووعود منظره، والمواطنون أجمعين عن أشياء كانت بحساباتهم، أين بقية الزيادة على رواتب العاملين في ذمة الخطة الأخيرة، وأين الوعود الكثيرة التي أطلقتها الحكومة على أكثر من منبر، وفي كل مناسباتها الدورية، ومن ٢٥٪ متبقية انتظر الموظفون ١٧٪ كان من المفترض أن تكون في جداول الرواتب منذ أشهر، كذلك أرقام فرص العمل الكبيرة، والحكومة الالكترونية، والنافذة الواحدة، ومحاربة الغلاء والاحتكار..مجرد قضايا صغيرة لم تنته منها الخطة السابقة، ووضعت على جدول الخطة القادمة كبرنامج عمل مستمر.

بشتى الأحوال أراحنت السماء عن كاهل الناس بعض الهم في موسم مياه مباشر، وموسم زراعي ينذر بالخير، ويقول مواطن على الأقل نشرب مياهاً نظيفة، أما ما أنجز على الأرض فعرته الأيام القليلة العاصفة، والتلوج كشفت هشاشة المنجز على صعيد بنيتنا التحتية، ومدى ما تحتمل لا سمح الله من كوارث، وامتحان لمنهجها.

في قلب العاصمة توقفت الحياة لأكثر من نصف يوم على الأقل وفي النهار، وسار الناس إلى بيوتهم بعد أن توقفت وسائل النقل العام والخاص، وتكسرت حتى الأشجار التي تزين الأرصفة ولم تجد من يرفعها عن الطرقات حتى اليوم، وأما شوارعنا العتيدة ففرقت بالمياه، وانقطعت الكهرباء عن أحياء العاصمة فماداً سيكون حالها في الريف؟، وأما غرفة طوارثها فلم تعد ترد على هاتف نجدها ال١١٧ الذي لم يرد على استغااثات سكان الميدان الذين ناموا على العتمة ٢٤ ساعة، وحتى طوارئ الميدان احتاجت في (نهر عائشة) إلى سيارة مواطن تقل عامليها في اليوم الثاني لإصلاح العطل الذي أصاب كهرياء حيهم.

المواطنون كعادتهم لم يستعدوا لبشارة كبيرة، ولم يكن يتوقع أكثرهم إيماناً أن تتقلب الأمور من شمس ساطعة إلى تلوج كثيفة، ومن كان يعتمد على الكهرباء لتدفئة بيته هرع إلى الكازيات فوجد أمامه الأرتال الطويلة تنتظر، ومن كان ينتظر الدعم الحكومي للوقود أيقن أن البرد سيطلال الأجساد المرتعشة، ولكن حتى الكازيات التي كان أصحابها يشكون من الركود بسبب موسم الدفء الطويل صاروا يشكون من قلة الوقود، وبعض ضعاف النفوس استغلوا الأزمة لبييعوا على هواهم، ويفضلوا سيارات التوزيع على (كالكونات) المواطن.

في ريف دمشق كان المشكلة أكبر، الشوارع غرقت من الساعات الأولى، وفضضت المياه شبكة الصرف الصحي و(ريكارات) مشاريع البلديات التي تأكل الملايين، والكهرياء التي تقرر نقلها إلى الأرض كانت أسوأ مما كانت عليه عندما كانت معلقة على الأعمدة، وبحيرات المياه العميقة أغرقت السيارات في قدسيا، ويعفور، وجديدة عرطوز.

بالمحصلة على أبواب الخطة الخمسية القادمة وفي ظل الألية التي لم تتغير في التعاطي مع مشاريعنا الكبرى، وأحلامنا الصغيرة..كل (منخفض) وأنتم بخير.

■ **عبد الرزاق دياب**

◀ **معن خالد**

الساعة الثامنة صباحاً من يوم الأحد ٢٠١٠/١٢/١٢.. استيقاظ نشيط لمواطن سوري برتبة طالب، يسكن في أطراف العاصمة. يزيل الغطاء السميك وينظر مباشرة إلى ما تعرضه النافذة.. أفقٌ مليء بالغيم الداكن والمطر المتواصل الممزوج بالثلج.. مشهد مفتقد منذ شهور.

الساعة التاسعة الإربع،يمشي المواطن مسرعاً باتجاه الشارع الرئيسي والثلج الذي يشتهيه ككل العباد المنكوبين بقحط المواسم السابقة يرسم بسمه متجمدة على وجهه رغمًا عن أنفه المحمر أو المزرق.. التقى عن طريق مصادفة سعيدة بسرفيس قرر بعد التردد المخاطرة والنزول إلى الشام رغم الجو العاصف.. استرخى بدفء الشوفاج فاسترخت بسمته ليعود إلى وضعه الطبيعي.

بداية الكوميديا السوداء

الساعة التاسعة والنصف: «الله بيعث الخير.. خلي الناس تقول حاج.. أي من زمان.. هي شتوية» لا شك أن من قال ذلك مواطن لم يواجه أي عناء حتى الآن.. لأنه انتقل بالمصادفة نفسها، ولكن مباشرة من باب البيت إلى السرفيس.. «أي والله ... الله بيعت الخير». باقي الركاب يقرون بالإجماع..

الساعة العاشرة والثلاث: شعور بالارتياح والدفء والثقة بالنفس، مبعثه بهو أحد المراكز الثقافية الأجنبية.. تعززه الصور والرسومات المعروضة على جدرانها بكامل ترميزاتها الموحية بالفوقية الغربية والهدوء والإبداع والترتيب والنظافة «مشهد من جانب واحد».

شخص مبتل من رأسه حتى أخمص قدميه فوضوي الشعر، اقتحم هدوء المكان لاهتاً ينفث بخاراً متصاعداً.. قدماء تتركان أثراً خلفه، ويوحي بكل مظاهر التخلف والبدائية (الشرقية أو العربية). فلا شيء إلا «الوحد» من أثره الحاراتي يؤكد لرواد المركز الدائمين حقيقة هؤلاء المتخلفين: يا له من «عربي مر من هناك»... «مشهد أكثر موضوعية».

الساعة الثانية عشر والنصف: يعيش في أزقة ساروجة محاولاً الوصول إلى شارع الثورة، يتبدى له وكأنه مشهد من لعبة الاتاري الطفولية «ماريو» في إحدى مراحلها الحاسمة.. موسيقى تصويرية توحى بالاستعداد لتجاوز العقبة الأولى، وهي طابوسة ماء قطرها متر واحد. عادية! قفز عنها وكان شيئاً لم يكن. طابوسة الماء رقم ٢/ بعقم شبر ونصف وقطرها ٢/ متر وبعدها رصيف مكسور.. ممكن أن الواحد يرجع إلى الخلف ويقفز... يزداد تركيزه على حافة الرصيف وعلى دائرة الماء معاً. يتمهل قليلاً، ويحبس أنفاسه، يغمض عينيه.. وهوب.. يقفز.. يفتح عينيه بقوة ليجد نفسه تجاوز البركة، ولكنه خسر لعبة تجاوز الأزقة دون الحد الأدنى من البلل، فهو قفز من فوق البركة ليصل إلى تحت المزارب والذي لم ينتبه لوجوده على الرصيف ربما لقلة التركيز أو لعدم القدرة على تجاوز هذه العقبة بشكل مطلق، فالميزة الأساسية في أحياء الشام القديمة هي تعدد المزاريب اللامحدود والبرك المائية والحفر والريغارات المفتوحة والأرصفة المتكسرة.

في المعمة

الساعة الثانية ظهرأ: يحاول أن يبقى على الحياد بين جموع الناس المهوللين كل عشر دقائق تجاه سرفيس مشروع دمر، وسرفيس قدسيا جمعيات، ودون أن يحسم أمره رغم امتلائه بكل دوافع أولئك المهوللين، فالبرد قارس والمطر يتصاعد مع زخات الثلج والمزاريب المتسربة من سقف جسر الرئيس والوقت الذي يمضي ملقياً أمامه بخيارات ضئيلة، إما البقاء حبيادياً أو الخضوع موضوعياً وليس طواعية للعبة أسرع واحد يلمح السرفيس ويتوقع مكان تنزله للناس، والأخف وزناً، والأكثر طحشاً يحصل على مقعد سيؤمن له الحد الأدنى من الطمأنينة التي توحى بأنه قد يصل إلى بيته الحنون المليء بالدفء والطعام والأهل والأحبة ولو خلال ساعتين.

الساعة الثالثة إلا ربع: يشعر بالغبطة والسرور وقليل من التكبر لا لشيء يستحق،

ولكن لأنه حصل على مقعد مريح في باص ضاحية قدسيا، الباص الصيني الحديث الذي يعج بأفراد كانوا في الماضي القريب من الشرائح الوسطى المنقرضة بسبب السياسات الليبرالية التي أحضرت الباص الصيني ورمت السرافيس ومن يتعيش عليها خارجاً إلى مزيلة التاريخ. الليبرالية التي استوردت كل السيارات الحديثة بثمن يناسب الشريحة الوسطى على حد تعبير أحد مسؤوليهم، طبعاً استهلكت هذه الشريحة مدخرات عمرها في الحلم الذي صار نعمة، فمتحدلقو الليبرالية صانعو الخطة الخمسية العاشرة والحادية عشرة نسوا أن يستوردوا شوارع عصرية تتناسب مع عدد السيارات المتزايد، كما نسوا أن يستوردوا أو يبدعوا حلاً لنظام الصرف ليستطيع تخزين المياه المتدفقة بغزارة وجعلها صالحة للشرب أو الري بأنظمة تنقية حديثة تجعلك لا تفكر مطلقاً بالندم والحسرة على كمية المياه المتدفقة خلال يومين لتستنقع في بحيرات تتبخر مع الشمس لاحقاً، فتتبخر معها كل أحلامنا بتنقية أصبحت اليوم من البديهيات تجعلنا لا نشحن السماء في سنين القحط. يالي من «عبيط»، قال في نفسه. أفكر بالمستقبل؟ يبدو أن وهم الدفء تسرب أكثر من اللازم فعلى الرغم أنه لم يصل كل جسدي بفضل الكراسي البلاستيكية ولكنه أصاب دماغِي فأعطاء فرصة للشطط والتعامي عن الواقع، والواقع أهم، ربما لذلك فقط قررت الحكومة تأخير دعم المازوت لجعل الشعب يفكر بواقعية أكثر، وعدم الشطط للمستقبل. الآن علينا فقط -نحن المدحوشين بالباص - أن نفصح المجال لأكبر عدد ممكن كي يندحش معنا، وهو حل جدي لمشكلتي الزحام والبرد معاً...

جسر دمر الشاهق المتعالي على من تحته يلوح في الأفق أمام المواطن، فجأة يقرر الباص أن ينحرف باتجاه مشروع دمر... هل الطريق مغلق إلى المنصورة!!؟ سأل شخصاً بجانبه فأجاب: «الباص يصل الضاحية عن طريق مشروع دمر ولا يمر بطريق المنصورة»...

فكرة بسيطة أيقظت المونولوج الداخلي

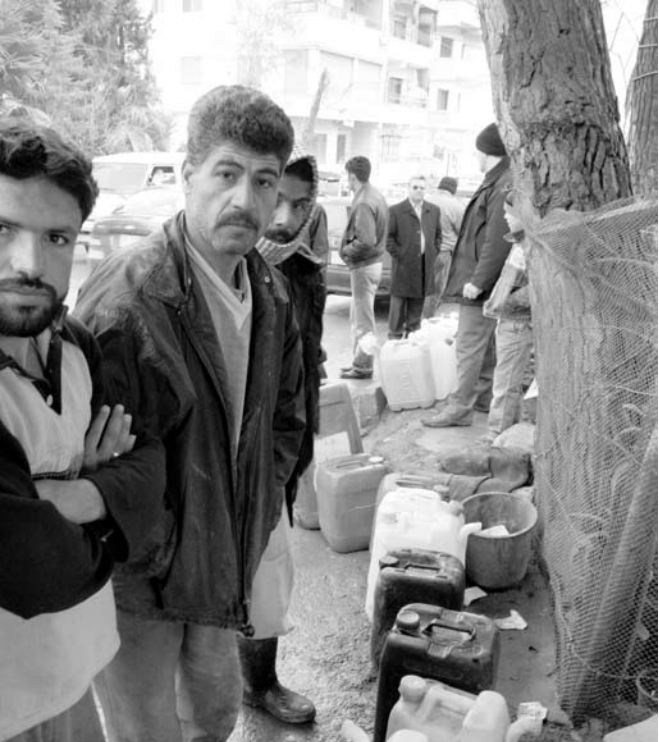
من سباته، وأذابت جموده ليمتلئ بالسباب والشتائم على حماقته وتسرعه. كان عليه أن يتأكد قبل أن يجازف، كان عليه أن يختار وكانت الخيارات كثيرة... سحَق المونولوج الداخلي وصمت طويلاً بعد أن مشى تحت الثلج منبهراً بمنظر المياه المتدفقة كشلالات تل شهاب أيام زمان، والهائلة من مزاريب جسر دمر إلى تحت الجسر لتتسل إلى الشوارع والبشر، وتصب بغفوية على آليات المحافظة المكنكة تحت الجسر دون أن يتساءل أحد عن ضرر المياه الهائلة بشدة على تلك الآليات والتي تتعطل كثيراً وتتساءل دائماً مما؟! أكيد من كثرة النظافة.

الساعة الثالثة والنصف: يصل إلى الهدف المنشود «المنصورة» حاملاً حقيبة ظهرية نصف ممزقة، ولكنه لا يعاني من التثاقل فهو «وعين الله عليه» تخلص من أثقل ما يحمل /١٠٠ ل.س أعطاها لسائق التاكسي أجرة المشوار من جسر دمر إلى المنصورة أي حوالي ٢/كـم/ فقط، لكنها بالمعنى الزمني استغرقت الوقت نفسه من دمشق إلى القنيطرة. كان عليه أن يتوقع المبرر المنطقي لكل هذا الزحام، فبعد ساعات فقط ستذاع نشرة الأخبار الجوية وتقول إن «طريق دمشق- قدسيا مغلق بسبب تراكم الثلوج».

أهاها الدفء..

الساعة الخامسة والنصف: قسط من الراحة والدفء والطعام يجعلونه أكثر عرضة للتفكير الرومانسي، يقف يتابع تساقط الثلج أمام نافذة غرفة صديقه الذي يقطن في منطقة مخالفات شوارعها أزقة مدرجة بالأسمنت والتراب وملمئةً بالحفر والريغارات المغلقة، تعشش فيها الرطوبة وتعزف إيقاعاتها مزاريب تتخلل الرؤية حيثما اتجه النظر لتعبر بكل قهر البيوت عن صخب الناس وتحضر الزفت الهش، حفر تبتلع الماشي ولا تخشى من عواقب ذلك، فالبليدية تعطيها ضوءاً أخضر لا بتلاع البشر أن أمكن، فمعدل التزايد السكاني لم يعد يحتمل، وعلى الحكومة التخلص منه بشتى الوسائل...

الساعة السادسة: التراجيديا تعصف بأركان



يوم في حياة مواطن سوري.. الاستثناء الوحيد هو الثلج!



الغرفة الملعونة المظلمة نتيجة انقطاع الكهرباء بعد ماس كالصاعقة.. ثم تصرخ بعبارة: «خلص المازوت»، تهرب الرومانسية مسرعة وتترك المواطن وحده أمام خيار التجمد داخل الغرفة أو خارجها مع أولئك الذين حاولوا مثله الإسراع بحل بديهي وهو إحضار المازوت من الكازية بشكل سريع لإكمال (دق) الرومانسية مع الكستنا والنبذد ونشرة الأخبار المعتادة بصورة الثلج على جبل قاسيون وأغنية فيروز «ثلج ثلج».. كل هذه المغريات تجعله يحث خطاه مسرعاً من الغرفة إلى الشارع بكامل الحيوية والاستعجال فلا مشكلة أن الثلج يهطل بغزار ودرجة الحرارة ما دون الصفر والحفر والمزاريب والسير المقطوع وعدم وجود سيارة توصله إلى كازية دمر.. كل هذه الأمور يقاومها جسده المغمم بروح الحماس والممتلئ بروح المغامرة وحب التسكع في الليل والتمشي تحت الثلج...

الطابور يطول في كازية دمر ليشعل ذكريات الزمن الماضي، زمن الثمانينات، أيام الحصار التي لا يزال أهله (يهئونه) بها حتى اليوم، أيام كانت علبة محارم أو كيلو سمنة يستحقان الانتظار ثلاث ساعات.. وأخيراً «شاف بعينه ما حدا فله».. بقي منتظراً، وكان الجواب شديد الخيبة من صاحب الكازية: «الصهريج قد لا يصل..».

«كازية الهامة تعتبر خزان الرئيسي للمازوت وهي لا تتقطع من المازوت».. أحدهم ذكر هذه المعلومة سابقاً.. شعر لدة عشر دقائق أنه أكثر الناس ذكاء وسرعة على اتخاذ القرار، خاصة في الأوقات الصعبة.. وهوب وخلال عشر دقائق وصل إلى كازية الهامة ليكون الجواب: «الصهريج معطل على الطريق وبييجوز ما يجي اليوم».. أغلق صاحب الكازية باب غرفته الدافئة، وتركه وحده أمام الخيار الأخير، والذي واجهه مثل آلاف السوريين، ألا وهو «شحادة المازوت» أو التعفف حتى الموت..

يوم ليس استثنائياً

هذا يوم كان بكامل اعتياده.. فالاستثناء الوحيد هو الثلج.. أما الحفر والمستنقعات والمزاريب وسوء النقل والزحام والتهميش الحكومي ورفع الدعم عن المازوت، وصولاً إلى قطعه في اللحظات الطارئة.. كل ذلك واقع دائماً.. الفقراء والراكضون وراء الحافلات والمنتظرون الغيث من المساء.. كلهم كانوا كما عهدهم، يصرخون دائماً بدواخلهم، يقمعون كل أحاسيسهم وحتى لا وعيهم ومونولوجهم الداخلي إن أمكن... يصرخون في دواخلهم حتى تقرحت معداتهم واحترقت أكبادهم وتفتت عظامهم.. أولئك الذين قال عنهم الماغوط «وحدهم الفقراء يستيقظون باكراً حتى لا يسبقهم إلى الشتاء أحد».. الساعة الثامنة والنصف: تعود الكهرباء مؤقتاً.. ثم، إطلالة متوازنة على التلفزيون الرسمي لصوت واثق متصاعد يمزج بين الغلظة والرقعة، يصدح على مسمع ومرأى كل أولئك الذين كانوا مع المواطن السوري في رحلته اليومية، ليخبرهم الخبر الأول: «دمشق تلبس ثوبها الأبيض في عرسها الشتوي»..

القطاع العام.. استحالة الحلول الواقعية أم تبرير لفرض وصفات مصلحية؟

◀ د . سنان علي ديب

مرت سنوات عديدة، وما زال موضوع الواقع المساوي للقطاع العام في حالة سبات، من حيث عدم الوصول إلى حلول جذرية قادرة على إعادة الحياة والتألق لتشكيلة اقتصادية أرست أسس التطور والتنمية والاستقرار والممانعة والتقدم والعدالة الاجتماعية لسورية في مرحلة حرجة، وفي أوقات عصيبة مرت على بلدنا وعلى المنطقة والعالم، فكان خير سند لتجسيد المواقف والأفكار، وبالتالي فإن قضية الواقع الحالي والأفاق المستقبلية للقطاع العام ليست قضية عابرة أو آنية عاطفية، بمعنى أن يقوم الشخص أو المؤسسة أو الأكاديمي أو الباحث بكتابة مقالة أو رفع توصية كنوع من رفع العتب، وإنما هي قضية إشكالية يترتب عليها انعكاسات خطيرة على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وهذا طبيعي لقطاع كان السبب الرئيسي للنهضة الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسبباً رئيسياً لصفود سورية أمام الكثير من الهجمات والإحصارات، وهو الأداة التي أوصلت إلى الانصهار الاجتماعي والوصول إلى نسيج اجتماعي رافع بعيد عن أغلب الأمراض.

فلا يمكننا ذكر وحصر ما قدمه هذا القطاع، لأن كل الأسس التنموية والتي نراها تتقلص أمامنا اليوم، هي نتيجة طبيعية لقوته وصلابته، فهو من ساهم ويساهم في توظيف الملايين عبر السنين، وبالتالي كان الأداة الرئيسية للتوزيع العادل للدخل. وهو الذي أوصلنا إلى شبه الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعات غير الثقيلة، وفي مجال إحلال البضائع الوطنية مكان الاستيراد.. وبالتالي حافظ على رصيدنا من العملات الصعبة، وهو الذي انتشر في جميع المدن بين الريف والمدينة، وبالتالي كان النواة للتنمية المتوازنة.. وهو الذي سمح للملايين بمتابعة تعليمهم حتى غدا هناك فائض من الكفاءات السورية التي يشهد لها بالكفاءة والخبرة. وكان السبب الرئيسي لملء فراغ ثقافي وفكري وأداة رئيسية لمقاومة المخططات الامبريالية والصهيونية ولتمويل الموازنة بفوائض كبيرة، طبعاً عبر الزمن. وبالتالي فهذا القطاع ماض عريق، ولكن ما وصل إليه هذا القطاع في السنوات الأخيرة



يدعو إلى التساؤل والاستغراب من نواح عديدة..

فمن ناحية التتويم أو التطنيش عن إيجاد الحلول لهذا القطاع على الرغم من وجود كوادر قادرة على دراسة عميقة تاريخية واقعية كافية لإيجاد الأسباب الحقيقة الكامنة وراء وصول القطاع العام إلى الوضع المساوي، والذي أدى إلى تجرؤ أصوات وأقلام سواء من حيث التبعية أو اليأس، للمناداة بالخصخصة كحل لهذا القطاع.. فهناك أقلام مرتبطة بخطا اقتصادي وفكري ومصلاحي يقوم على تطبيق الأفكار الليبرالية مهما كانت النتائج الناجمة عن هذه السياسات، نزولاً عند مصالح أشخاص أو إملاعات خارجية..

وهناك أقلام وصلت إلى مرحلة اليأس كما خطط وعمل المعرقلون لأية خطة للإصلاح، بحيث يفرضون الأمر الواقع الذي يقتضي الخصخصة دون أية معارضة أو مواجهة، وهو ما دفع البعض إلى التصريح العلني بنظريات تتقاطع مع فرض الأمر الواقع الليبرالي.. وهنا يمكننا طرح السؤال التالي: لمصلحة من ما يجري في القطاع العام وما يعامل به هذا القطاع؟ هل هو لمصلحة سورية الصلبة الممانعة المنصهرة اجتماعياً، اللالعب الأساسي في المنطقة وعلى مستوى العالم سياسياً؟ وهل هو لمصلحة المؤسسات الوطنية التي عن طريق هذا القطاع وبمقلانية واعية متطورة، استطاعت وتستطيع فرض رؤيتها على جميع المستويات، وعلى الصعد كافة؟ هل

من يفرض بالقطاع العام يفرض بكثير من مفاتيح القوة القادرة على ضبط التحولات السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية

ما يحصل لمصلحة الموازنة العامة للبلد التي كان يرفدها وما يزال بمئات المليارات من الليرات السورية؟ هل هو لمصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر ملايين فرص العمل التي كان يوفرها وسيوفرها في حال إيجاد الحلول المناسبة؟ وهل هو لمصلحة الشرائح الوسطى التي رسخها في هذا الوطن؟ هل هو لمصلحة الفقراء والفلاحين والكادحين الذين لولا هذا القطاع لما استطاعوا التعلم، ولما كانوا أداة فاعلة في هذا الوطن، ولما تحسنت معايير التنمية البشرية؟ هل هو لمصلحة القطاع الخاص الذي استفاد من ملايين فرص العمل المرتبطة والمتعلقة بوجود وقوة القطاع العام؟ هل هو لمصلحة رؤوس الأموال التي في يوم ما سوف تتأثر بالانعكاسات السلبية الاجتماعية الناجمة عن القضاء على القطاع العام؟

وكذلك يمكننا التساؤل حول الآتي: هل عجزت الكفاءات السورية عن تشخيص مشكلات القطاع العام من إدارات غير كفؤة، جزء منها يعتمد على المحسوبية والولاءات الشخصية خارج إطار السيطرة المؤسساتية وعبر أجهزة رقابية تابعة لهذه الإدارات، وعبر قوانين معرقلة لعملية التطوير والتحديث في هذه الإدارات عبر فساد وهدر منظم ومبرمج، وعبر قوانين لا تراعي الواقع الحالي لهذا القطاع، ولا تراعي التطورات الحاصلة في المحيط عبر آلات ومعدات أكل عليها الزمن، وعبر سلوك لإسقاط هذا القطاع؟

لقد بدأت المشكلة في إطار القطاع العام الصناعي، ثم انتقلت وكبرت لتشمل الخدمات، ليتضح أن المشكلة ليست بنوعية، وإنما هي إقصائية! بمعنى لا تهم الأسباب، ولكن المهم هو الإقصاء لجزء منه وتقليل فاعلية ودور جزء آخر.. لقد كنا مع مبدأ التنافسية ضمن شروط، ولكن الذي حدث هو إقصاء القطاع العام من أجل تفعيل دور القطاع الخاص، وأصبح يعامل القطاع العام كابن الجارية والقطاع الخاص كابن الست..

كنا مع التشاركية من أجل الوصول إلى صيغة وطنية تساهم في الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة في البلد وفق شروط عادلة ووفق استراتيجية قادرة على التصدي للبنية التحتية وللتنمية بشكل عام، ولكن تم استغلال التشاركية من أجل الاستفادة من قطاعات ذات ربحية عالية وذات أداء جيد.. ولهذا نقول إن هذا القطاع صبر وصبر أكبر من صبر النبي أيوب، وهذا دليل على قوته وصلابته، وما يزال يصبر في ضوء غياب الرؤى الإصلاحية المواتية. وقد بدأنا بالقطاع الصناعي، وكر الحبل باتجاه قطاعات الخدمات، وهنا نقول: نحن لسنا ضد القطاع الخاص، لأن سورية لا يمكن أن تقوم إلا بنمو القطاعين وقوة القطاعين وفق شروط تنافسية وليس وفق التمويت والقضاء على العام من أجل إقحام القطاع الخاص. فالقطاع العام هو أداة قوة للسلطة السياسية تستطيع من خلاله قيادة التنمية بجميع أشكالها ضمن الضرورة الحتمية لموقع ومواقف سورية السياسية التي تفرض وصاية سياسية على كيفية التطورات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية كموجه ومشرف في العموم ومتدخل عندما يكون ما ينعكس على الاستقرار الوطني.

وبالتالي نقول: من يفرض بالقطاع العام يفرض بكثير من مفاتيح القوة القادرة على ضبط التحولات السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية وتوجيهها الاتجاه الصحيح في ظل تطور الأداء والوعي المؤسساتي، وفي ظل التحولات الفكرية والهيكلية. وبالتالي الاستمرار بقطاع عام قوي ومتجدد ومتطور كفيل بحماية مصالح سورية والسوريين بكل أشكالهم، وضمان الحاضر والمستقبل. وبالتالي أول ما يجب العمل عليه هو وجود النية الحقيقية لإصلاح هذا القطاع ومن ثم العمل الحقيقي والدؤوب من خلال الوصول إلى جذر المشكلة ووضع الحلول الواقعية القادرة على إعادة الحياة لهذا القطاع، والعمل على تنفيذها..

وأخيراً نقول ارحموا عزيز قوم قد ذل.. وبذله سوف يذل ■■

استثمارات «الحادية عشرة» تُمول بالسندات.. فأين الإصلاح الهيكلي للاقتصاد إذا؟!



◀ حسان منجه

سورية تطلق للمرة الأولى أدونات وسندات الخزينة، تعلن بذلك بدء مرحلة الاقتراض الداخلي، بعد أن وصل الدين العام لسورية في العام ٢٠٠٩ حسب قطع حسابات الموازنة العامة إلى ٢٥,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن المديونية سترتفع بعد طرح هذه الأدونات والسندات، وهذا يدفعنا للتساؤل عن موجبات الطرح الحالي، ومبررات الاستدانة، فهل هو لسد عجز في الموازنة العامة التي لم تتعد ٤٢ مليار ليرة مقارنة بـ ٢١٧ ملياراً متوقعاً سابقاً؟ أم هو دين لتمويل المشروعات؟ وما هي نوعية هذه المشروعات؟ وما المدة الزمنية التي ستسترد بعدها الجهات المقرضة ديونها؟ إجابات هذه الأسئلة هي التي ستوجد مبرراً لهذا الاقتراض، أو ستكون الداعي الأول لرفضه!.

ولأن أول الفيث قطرة، قررت الحكومة إطلاق أدونات وسندات خزينة بقيمة خمسة مليارات ليرة سورية (١٠٧ مليون دولار) كتجربة، على أن يتم استخدامها في تمويل مشاريع تنموية وخاصة في مجال الطاقة الكهربائية، وهي لا تتعدى كونها تجربة أولية للاستدانة فقط، ولكن الأهم هو ما أوضحه وزير المالية د. محمد الحسين من أن الأدونات

سيتم طرحها أولاً، أذن خزينة لمدة ثلاثة أشهر بقيمة مليار ليرة (٢١,٢٧ مليون دولار)، وأذن خزينة لمدة ستة أشهر بقيمة مليار ليرة، فالدة الزمنية القصيرة لا تبشر بالخير كثيراً!.

الخلل ظهر بالدرجة الأولى في نقطتين أساسيتين، أولهما أن قيمة السندات الحالية متواضعة قياساً بحاجة قطاع الكهرباء إلى الاستثمار، إذا ما افترضنا صدق النوايا الحكومية، لأن المؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية كشفت في وقت سابق عن حاجة سورية لاستثمارات خاصة في قطاع الكهرباء بقيمة ١,٤ مليار دولار (٧٠ مليار ليرة سورية تقريباً)، أي أننا إذا أردنا طرح أدونات لتمويل الاستثمار في القطاع الكهربائي فقط، فإن هذا يعني أننا مقبلون على وابل حقيقي من الاقتراض عبر سندات الخزينة. أما النقطة الأخرى، فهي مدة استحقاق هذه السندات، فأدونات الخزينة تتم في أغلب دول العالم وفقاً لأجال زمنية طويلة أو متوسطة، وخصوصاً في المشاريع الحيوية ومشايخ التنمية التي تحتاج لسنوات حتى تبدأ بالإنتاج، لتسدد الفوائض المالية لهذه المشاريع السندات التي تم طرحها سابقاً، إلا أن المدة القصيرة التي ستسترد بعدها الأدونات (بعد ثلاثة أشهر) تقترض التكهّن مسبقاً أن السداد سيتم عبر طرح أدونات جديدة لتمويل سابقاتها، وهكذا ندخل دون أن ندري في دوامة الاقتراض في خدمة الاقتراض، سندات جديدة لتسديد سندات قديمة، وهذا ما ظهر جلياً بتجربتي لبنان ومصر في مجال الاقتراض الداخلي، لأن المشاريع المزمع إنشاؤها لا تكون منذ بدأت بالإنتاج.

وبالانتقال إلى الخلل الأساسي الذي سيسببه الاقتراض الداخلي على الاقتصاد السوري بعد أجال زمنية متوسطة وبعيدة، نجد أنه يتجسد بطبيعة الاستخدامات الحالية لهذه القروض، أي نوعية المشاريع التي ستشملها، فهل ستستخدم هذه القروض الداخلية في تمويل العجز أو في البدء بمشروعات استثمارية في القطاعات الحقيقية، أم أنها ستجد طريقها سريعاً إلى المشاريع الخدمية والاستهلاكية، وما من ضمانة لهذه النقطة، بل إنها ستبقى في بوابة التكهّن حتى تدخل هذه المشاريع - المزمع إنشاؤها - في الإنتاج الفعلي.. لأن زيادة الاقتراض وتوجيهه في مشروعات خدمية سيحمل خزينة الدولة أعباء إضافية، ويدخلها بعجز حقيقي مستقبلاً.

أما النقطة الأخرى التي ستظهر آثارها مستقبلاً، فهي أسعار فائدة هذه السندات، وما سيترب على هذه الفائدة في خدمة الدين، ويشكل عائقاً في وجه التنمية مستقبلاً. فالعديد من دول العالم كاليونان ولبنان وغيرها.. استسهلت الاقتراض من خلال سندات الخزينة، إلا أن ذلك أوقع المقترضين في عجز دائم، لم يستطيعوا الخروج منه، بل إنه أدى إلى انهيار بعض الاقتصادات بشكل كلي كما حدث في اليونان. ولكن لا بد من التساؤل هنا، إذا تم تمويل الخطة الخمسية الحادية عشرة بالاقتراض الداخلي والسندات، فأين الإصلاح الاقتصادي الهيكلي الذي تحدث عنه النائب الاقتصادي منذ أسابيع؟ ■■

الأزمة الاقتصادية تخفض الأجور عالمياً بمقدار النصف

انخفضت الأجور والرواتب عالمياً بمقدار النصف خلال العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث تراجع نمو متوسط الأجور الشهرية من ٢,٨ بالمائة عشية الأزمة الاقتصادية في العام ٢٠٠٧ إلى ١,٥ بالمائة بالعام ٢٠٠٨، وإلى ١,٦ بالمائة في العام ٢٠٠٩. وعدا الصين، ينخفض نمو معدل الأجور من ٨,٠% عام ٢٠٠٨ إلى ٠,٧% عام ٢٠٠٩. وأشار تقرير جديد صادر عن مكتب العمل الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، إلى وجود فوارق إقليمية كبيرة في معدلات نمو الأجور، فقد تباطأ نمو الأجور في آسيا وأميركا اللاتينية، لكنه بقي نمواً إيجابياً. وبالمقابل، عرفت مناطق أخرى كأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى انخفاضاً كبيراً في نمو الأجور. إلى جانب ذلك، شهدت الاقتصادات المتقدمة تراجعاً في مستوى الأجور الفعلي في ١٢ بلداً من أصل ٢٨ عام ٢٠٠٨ وفي سبعة بلدان عام ٢٠٠٩. وفي السياق ذاته، يُقدر تقرير الأجور في العالم للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وهو الثاني من نوعه عن منظمة العمل الدولية منذ عام ٢٠٠٨، ضرورة تناول آثار الأزمة القصيرة الأمد ضمن سياق تراجع طويل الأمد لحصة الأجور من إجمالي الدخل واتساع الهوة بين نمو الإنتاجية والأجور، إضافة إلى انتشار وزيادة عدم المساواة في الأجور.

ويبين التقرير أيضاً أن نسبة من يتقاضون أجوراً منخفضة- وتعرف بأنها الأجور التي تقل عن ثلثي الأجور الوسيطة- قد ارتفعت منذ أوسط التسعينيات في أكثر من ثلثي البلدان التي تتاح بشأنها البيانات. يذكر أن التقرير تضمن تحليل البيانات المستقاة من ١١٥ بلداً وإقليماً التي تشمل ٩٤ بالمائة من متقاضي الأجور عالمياً، أي ما يقارب الـ ١ مليار شخص.

●وكالات - قاسيون بتصرف

مداخلات الوفود



بقايا الإقطاع على الفلاحين مستندين على قانون العلاقات الزراعية، وجاءت قرارات نزع يد فلاحي أجور المثل من الأرض لتزيد الواقع مرارة.. نعم أيها الرفاق إن أبناء أغنى محافظة اقتصادياً في البلاد، هم الأفقر والأقل خدمات... في هذا الواقع يناضل رفاقكم مستندين على تجربة تاريخية للشبوعيين السوريين في النضال الوطني والطبقي، يستمدون القوة المعرفية من رؤية اللجنة الوطنية العميقة للواقع السوري على أساس ترابط المهام الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، وهم في هذا السياق ينهون إلى الدور الكبير الذي تلعبه صحيفة قاسيون في عرض كل الوقائع الأنفة الذكر، وتحليلاتها العميقة، والتي تحظى باحترام وتقدير كل المهتمين بالشأن العام، بل يعتبرها الكثيرون لسان حالهم. نتمنى أن يكون اجتماعنا خطوة على طريق تعميق الفهم لمشكلات الواقع واتخاذ القرارات والتوجهات اللازمة بشأنها:

أولاً: تنظيمياً:

فضح القيادات التي تعرقل عملية وحدة الشبوعيين السوريين في مختلف الفصائل، وتكثيف المبادرات باتجاه وحدة الشبوعيين السوريين. ضبط البنية التنظيمية للمجموعات القاعدية وتنفيذ دورها. تطوير آليات توزيع صحيفة قاسيون. بناء شبكة من الكوادر الواعية معرفياً ونظرياً وسياسياً، والفعالة عملياً، عبر إقامة المزيد من المدارس الحزبية وتكليفهم بالمهام الملموسة ليكتسبوا الخبرة العملية. وضع خطة عمل ملموسة للنضال المطلبي أمام كل هيئة ضمن آجال زمنية محددة.

إعادة إحياء منظمة الشباب الديمقراطي ببنية تنظيمية مستقلة تتسجم مع خصوصية الشباب التوافق إلى التغيير وروح العصر.

ثانياً: سياسياً:

الاهتمام أكثر بمسألة الحريات الديمقراطية، كحرية الرأي والتعبير والنشاط السياسي والثقافي وتعميق الفهم حول المسألة القومية والدينية واحترام الخصوصية بما فيها منح الحقوق الثقافية والمدنية ضمن رؤية وطنية وأهمية متكاملة، ومن شأن ذلك تحرير الجماهير الكادحة من هيمنة الزعامات التقليدية سواء كانت قومية أو دينية أو عشائرية، الأمر الذي لا بد منه لتجاوز الاصطفافات المشوهة باتجاه بنية وطنية متماسكة بعيداً عن البنى التقليدية التي سبقت تشكيل الدولة الوطنية والتي تغيب التناقض الأساسي في المجتمع.

وأخيراً تحية إلى كل من وضع لبنة في بناء الحزب، وكل من يعمل من أجل حزب شيوعي واحد مؤثر وفاعل. تحية إلى أهلنا الصامدين في الجولان المحتل. عاش نضال حركات التحرر الوطني العربية والكردية والإيرانية والتركية ضد المشاريع الأمبريالية ومن أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاعتراف بحقوق الجميع.

دردعا: الارتقاء بالتنظيم لمستوى الرؤيا

كلمة وفد درعا ألقاها الرفيق خالد الشرع، جاء فيها:

تحية للرفاق جميعاً..

أيها الرفاق أيتها الرفيقات؛ إن الذي سمح للموضوعات أن تخرج إلى النور بهذه الصياغة هو صفة تحليل انسداد الأفق أمام الحركة الثورية منذ منتصف الستينيات إلى نهاية القرن الماضي، وبداية انفتاح الأفق أمام الحركة الثورية بعد ذلك. فهذا ما

سمح للموضوعات أن تضع الأساس النظري الذي تحكمه عقلية المنتصرين، والذي لا خيار فيه أمام الحركة الثورية إلا الانتصار.

لقد تمكنت اللجنة الوطنية من تثبيت مجموعة من الاستنتاجات التي تسمح للعمل الميداني أن يسير بخطا واضحة ومفهومة ومحددة بشكل علمي مدروس، وتم التأكيد بأكراً بأن الأزمة ليست عابرة ومؤقتة، بل هي عميقة ويمكن

وقطاعياً وعددياً، وخاصة في صفوف الشباب، الأمر الذي يشير بجلاء إلى أن سياسة اللجنة الوطنية تلقى القبول لدى مختلف شرائح الجماهير الكادحة، وخاصة في صفوف الشباب. وقد انعكس ذلك على قوام وفد حلب إلى اجتماعنا هذا، فأكثر من نصف وفد حلب اليوم هم من الشباب الذين هم دون سن الثلاثين، وغالبية الوفد ممن يحضرون لأول مرة اجتماعاً وطنياً لوحدة الشبوعيين السوريين. إننا نعتقد أن التحضيرات التي جرت في منظمة حلب لاجتماعنا هذا، والنقاشات التي تمت حول الموضوعات، وانتخابات المندوبين ولجان الدوائر التي شارك فيها أكثر من ألف وستمئة ناشط ومؤيد ستدفع عمل منظمتنا سياسياً وتنظيمياً بخطوات كبيرة إلى الأمام، ونأمل أن ينعكس ذلك على عملنا اللاحق في العام القادم، حيث ستواجه منظمة حلب استحقاقات عديدة من بينها انتخابات مجلس الشعب وانتخابات الإدارة المحلية وانتخابات نقابات العمال.

أيها الرفيقات، أيها الرفاق..

منذ إطلاق مجلس اللجنة الوطنية الموضوعات للنقاش العام، قمنا في حلب بالدعوة إلى عدد من الندوات لمناقشة هذه الموضوعات، وحاولنا جاهدين ألا يكون نقاش الموضوعات مقصوراً على الرفاق، بل أن تشارك في هذا النقاش أوسع شرائح جماهيرنا الكادحة في أحياء حلب وقراها. ونكاد نجزم أن الانتخابات التي جرت في حلب كانت من الجانب الآخر استفتاء على الموضوعات البرنامجية وعلى الخط السياسي العام للجنة الوطنية لوحدة الشبوعيين السوريين. إننا باسم وفد حلب نعلن موافقة الوفد على الخط العام للموضوعات، كما نعلن موافقتنا وتأييدنا للاتجاهات الأساسية الواردة في تقرير مجلس اللجنة الوطنية الذي قدمه الرفيق قدري جميل قبل قليل.

-وبخصوص اللائحة التنظيمية والتي تمثل عملياً نواة النظام الداخلي لحزب الشبوعيين السوريين القادم؛ فإننا نؤيد التعديلات المقترحة من مجلس اللجنة الوطنية بشكل عام، وإن كنا نرى أن هنالك ضرورة للتفصيل أكثر، وخاصة في توصيف الهيئات المنتخبة وصلاحياتها، وبالتحديد توصيف أمناء مجلس اللجنة الوطنية وصلاحياتهم.

أيها الرفيقات، أيها الرفاق..

نكرر تميّنا تلتا لاجتماعنا الوطني التاسع بالنجاح..

عاشت الاشتراكية..

الجزيرة: فهم عميق لمشكلات الواقع

وقدم الرفيق حسين ابراهيم مداخلة باسم وفد الجزيرة جاء فيها:

أيها الرفاق والرفيقات أحبيكم باسم رفاقكم الشبوعيين في لجنة محافظة الحسكة..

...لقد دخلنا من خلال الانتخابات التحضيرية للاجتماع الوطني إلى عشرات القرى والأحياء، ومن ضمن هذه المشاركة الواسعة كان هناك العشرات ممن ينتمون إلى

الفصائل الشيوعية رغم محاولات البعض من رفاق الأمس وكهنة الانقسامات، بناء أسوار وهمية بين الرفاق، لكن بينت الوقائع توق الشبوعيين وأصدقائهم إلى ضرورة وحدة الحزب كي يقوم بدوره الوظيفي.

أيها الرفاق والرفيقات:

يعمل رفاقكم في منظمة الجزيرة ضمن واقع معقد ومرير، فدائرة الفقر تتسع، ومئات القرى هجرها أهلها، والبطالة تستفحل يوماً بعد يوم، وتتراكم على كاهل الفلاحين الديون وفوائدها، بعد أن تم تدمير القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي ليس بسبب الظروف المناخية فحسب، بل بسبب السياسات الاقتصادية قبل كل شيء، وخاصة بعد رفع الدعم عن مادة المازوت، وتكاد تنعدم فرص العمل، وإذا توفرت يتم غالباً تعيين مواطنين من خارج المحافظة، ومازال الإحصاء الرجعي ساري المفعول كأحد تجليات سياسة التمييز، وجاءت طريقة تنفيذ المرسوم ٤٩ لتؤثر سلباً على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، حيث توقفت عمليات بيع وشراء العقارات، وتوقفت حركة البناء، مما أثر على جميع ذوي المهن الحرة، بالإضافة إلى التأثير على عمل مكاتب المهندسين والمحامين، وبين الفترة والأخرى يتناول

شهد الاجتماع الوطني التاسع للجنة الوطنية لوحدة الشبوعيين السوريين الذي عقد في دمشق يوم الجمعة ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٠ بمشاركة أكثر من ثلاثمئة مندوب منتخب، مناقشات عميقة للتقارير المقدمة؛ التقرير العام للمجلس السابق، وتقريري التعديلات على الموضوعات البرنامجية واللائحة التنظيمية، وذلك عبر عشرات المداخلات باسم الوفود والأفراد.. قبل أن يجري إقرار هذه التقارير بالإجماع بعد إضافة التعديلات عليها..

وستقوم اليوم بنشر كلمات الوفود، على أن نبدأ بنشر الكلمات الفردية اعتباراً من العدد القادم..

دمشق: معنى «الاشتراكية هي الحل»!

ألقى الرفيق عبادة بوظو كلمة وفد دمشق قال فيها:

تحية للاجتماع

شعارنا الواضح والذي نجتمع تحت بافطته اليوم هو «الاشتراكية هي الحل»، فما معنى هذا؟

«الاشتراكية هي الحل»، تعني استعادة القاعدة الجماهيرية التي فقدت الثقة بالقوى السياسية لعدم تلبيةها لمصالحها التي تستهدفها السياسات النيوليبرالية

وعدم الدفاع عنها كون برامجها إصلاحية في حين أن الجماهير بحاجة لحلول جذرية لوقف تردّي أوضاعها المعيشية المتردية أصلاً. هذا يحتم علينا كقوة سياسية تناضل في سبيل العدالة الاجتماعية النفاف الناس حولنا وانتزاع اعترافهم بنا بعد استعادة ثقتهم بنا وهذا يحتم تراكم مواقف صحيحة، قوية وحازمة في الدفاع عن مصالح الناس.

«الاشتراكية هي الحل»، تعني تبني الجماهير للنموذج الاقتصادي الذي نطرحه، وهذا يستلزم مخاطبة وعيها «خليوياً» لتدرك أن خلاصها مرتبط بوعيتها لذاتها كقوة خلاقة قادرة على تغيير الواقع لمصلحتها .

«الاشتراكية هي الحل»، تعني النهوض بالعامل الذاتي لكي تتحول الأزمة الرأسمالية العاصفة إلى نهائية، وهذه إمكانية، في وقت باتت فيه اشتراكية القرن الحادي والعشرين، ضرورة.

«الاشتراكية هي الحل»، تعني استعدادتنا لدورنا الوظيفي بعد تجاوز كل معوقات الانتشار والنفوذ المحددة مسبقاً، وهذا لن يحصل ما لم تتجز وبأسرع وقت ممكن وحدة الشبوعيين السوريين تحت راية واحدة، وحدة مبدئية تعيد ألق الشبوعية من خلال رفاق صلبين في الدفاع عن مصالح الكادحين، متمتعين بالأخلاق الشيوعية الحقيقية.

«الاشتراكية هي الحل»، تعني تقوينا معرفياً وفكرياً وأخلاقياً وإعلامياً، وتعني معرفة الواقع وفهمه فهماً دقيقاً ووضع الأهداف وأجبة التحقيق، وتوفير أدوات التحكم لإنجاز التغيير المطلوب في هذا الواقع، وبناء منظومة النفوذ، أي استكمال بناء الحزب المنشود الذي يلبي طموحاتنا ومصالح الجماهير، ملتقطاً اللحظة التاريخية وملاقياً لها.

«الاشتراكية هي الحل»، تعني المقاومة الشاملة كخيار استراتيجي وحيد لإحباط كل المخططات الامبريالية والصهيونية ودحرها لتحرير كامل أراضينا المحتلة. «الاشتراكية هي الحل»، تعني إعادة الاعتبار للبعد الطبقي في العمل السياسي بما يقطع الطريق على قوى التخلف من جهة والنهب والفساد من جهة أخرى. «الاشتراكية هي الحل»، تعني المساواة في الحقوق والواجبات لكل المواطنين السوريين، من دون أي استثناء، والعدالة في توزيع الثروة وتحقيق إنسانية الإنسان واستعادته لكرامته في لقمته وكلمته بوصفها أهم مقومات كرامة الوطن.

حلب: الانتخابات.. استفتاء على خطنا

وقدم الرفيق ماهر حجار كلمة وفد حلب قال فيها:

أيها الرفاق... أيها الرفيقات باسم وفد منظمة حلب للجنة الوطنية لوحدة الشبوعيين السوريين نتمنى لاجتماعنا الوطني التاسع هذا النجاح في إنجاز أعماله، واتخاذ القرارات السياسية والتنظيمية الكفيلة بدفع عمل الشبوعيين السوريين والحركة السياسية السورية خطوات كبرى إلى الأمام.

لقد أنجزت منظمة حلب خلال الشهور القليلة المنصرمة الماضية انتخاباتها وفق اللائحة الانتخابية المقررة من مجلس اللجنة الوطنية، وأسست خلال هذه الفترة دوائر ولجاناً في مناطق جديدة لم تكن متواجدين فيها سابقاً، وتوسع عمل منظمة حلب سياسياً وتنظيمياً، ونمت المنظمة جغرافياً

مداخلات الوفود

وشارك المئات من الرفاق والمؤيدين في هذه التظاهرة، وساهم ذلك كثيراً في تصليب حالتنا ودفعها .

الرفيقات والرفاق.. رغم ما حققناه من مهام، فلا نزال على بداية الطريق، ولقد أكدنا سابقاً أن علينا الانطلاق من الضرورات وليس من الممكن المتاح كي نستعيد بحق دورنا الوظيفي.. وإذا انطلقنا من هنا فواقع محافظتنا وجماهيرنا ينتظر الكثير في ظل هذا الفراغ السياسي. فمن الظروف المعاشية المتردية، إلى التدهور الخطير لواقع الإنتاج الزراعي ومردوده، إلى المستوى الخدمي السيئ، إلى مظاهر التسخي الاجتماعي... وعلاقة كل ذلك بالفساد الكبير والسياسات الحكومية الجارية. أمام هذا الواقع، تنتظرنا مهام كبرى تحتاج بلا شك إلى مستوى تنظيمي عال ومستوى معرفي متطور وناضج.. وهنا لابد من التنويه بالأهمية الاستثنائية للموضوعات البرنامجية التي سيقرها اجتماعنا هذا، فهي ستقلنا إلى مرحلة جديدة، لا نكتفي فيها فقط بعرض رؤيتنا العامة للمسائل الأساسية، بل ننقل من خلالها إلى الممارسة الميدانية، التي ستفتح لنا مجالات أوسع مع شرائح مختلفة من مجتمعنا، وإن التكامل في مشروع الموضوعات المقدم، بدءاً من تمسكنا بالمرجعية الفكرية، ومروراً برؤيتنا للقضايا الاقتصادية ـ الاجتماعية، والدخول عميقاً في التفاصيل الهامة.. كل ذلك سيعطينا وللمرة الأولى ملامح حقيقية لحزب سياسي عصري هويته واضحة.. أهدافه محددة.. يستطيع الإجابة على الأسئلة الراهنة، ويضع الحلول للمشاكل المختلفة..

وهذه هي علاقة التفسير بالتغيير، أو علاقة السياسة الصحيحة، بالتنظيم القوي الناجح، كما تعلمنا في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، ولهذا فهممة دراسة الموضوعات وتعميق فهمها والإضافة عليها وإغنائها يجب أن تستمر، وينبغي وضع مهام محددة من المركز إلى المنظمات بهذا الاتجاه، فالتحدي الكبير الذي ينتظرنا بعد الاجتماع التاسع هو الارتقاء بعمل منظماتنا ولجاننا المنتخبة، ولنا في الموضوعات البرنامجية والتطويرات التنظيمية خير مرشد .

الرفيقات والرفاق:

لإنزال نرى أن قضية وحدة الشيوعيين السوريين هي قضية كبرى، وهي تعني استعادة الحزب لدوره وعودته لجماهيره، وفي المقابل تؤكد بأن العمل والممارسة هي الأساس في هذا المجال، لقد ملت قواعد الشيوعيين وجماهيرهم من التسويف والمماطلة بشأن التنسيق والمبادرات دون تحقيق نتائج ملموسة.. وإذا كانت أسباب ذلك مفهومة من قبلنا بشكل جيد خلال الفترة السابقة، فلا مبرر اليوم لأي تأخير، وتجاربنا السابقة تؤكد أنه كلما تحسنت ممارستنا وأداؤنا أمام الجماهير، تحسن المناخ الضاغط باتجاه الوحدة.

فإلى الأمام أيها الرفاق.. تحية لكم ولاجتماعنا ...

حماة: إما رأسمالية متوحشة أو اشتراكية



وألقى الرفيق أنور أبو حامضة كلمة وفد حماة، قال فيها:

الرفاق الأعزاء مندوبي الاجتماع الوطني التاسع.. أحبيكم جميعاً من مدينة حماة وريفها وعاصيها وغايبا ..

إن شيوعبي اللجنة الوطنية في محافظة حماة، منذ الإعلان عن بدء التحضيرات للاجتماع الوطني التاسع، عملوا بكل جد ونشاط للتخضير لهذا الاجتماع، إذ

أقيمت الندوات واللقاءات والاحتفالات السياسية والفكرية والزراعية وحول الموضوعات للشرح والتعريف بسياسة لجنتنا الوطنية، وساهم الرفيق قدري بإحدى تلك الندوات التي حضرها أكثر من مائة من جمهور اللجنة الوطنية، وكانت نسبة الشباب من الحضور أكثر من ٧٥٪. كما أقيمت الندوات الزراعية التي حضرها عشرات الفلاحين المؤيدين لسياسة اللجنة الوطنية، وخلال تلك الندوات واللقاءات كنا نشرح مضمون عمليتنا الانتخابية وأهميتها السياسية والعملية في بناء حزبنا الشيوعي، الذي نريده حزباً قوياً وذكياً، مبدئياً ومرناً وثابتاً على المبادئ ومبدعاً للحلول، وقادراً على القيام بدوره المطلوب منه. هذه العملية غير المسبوقة هي شكل عملي لرقابة المجتمع على الحزب وأدائه السياسي من خلال مساهمته في اختيار كادرات الحزب الميدانية ومندوبي اجتماعاته الوطنية التي تتحدد فيها السياسة العامة، وهي

بالتالي أداة لإعادة الثقة بين الحزب وجماهيره.

وكان من نتائج عملنا الدؤوب الذي دام لأشهر، تجاوزنا في عدد ناخبينا عدد الناهخين في الاجتماع الوطني الثامن بحدود ٤٠٠ ناخب، ولكن مع ذلك لم نصل إلى الرقم المستهدف الذي تعهدنا به في اجتماعات مجلس اللجنة الوطنية، ولكن اقترينا منه، حيث بلغ عدد الناخبين ١٢٨٢ ناخباً، وكان الرقم المستهدف ١٥٠٠ ناخب.. ولهذا التقصير أسباب ذاتية – معرفية، أهمها أن بعض الرفاق بالرغم من رؤيتنا المتطورة وكذلك خطابنا وجريدتنا، إلا أنهم مازالوا يعملون بالأدوات القديمة نفسها، والتي لا تصلح لزمennنا هذا.

لقد جرت دراسة الموضوعات التي طرحت للنقاش العام داخل الهيئات، كما أقيمت حولها اللقاءات والندوات، لاعتقادنا الراسخ بأن الموضوعات تشكل الجديد في رؤية اللجنة الوطنية، وبخاصة موضوعات القضية الاقتصادية ـ الاجتماعية، حيث حلت بشكل عميق الاقتصاد السوري وما وصل إليه من ترد نتيجة السياسات الليبرالية للرفيق الاقتصادي، وطرحت برنامجاً اقتصادياً ـ اجتماعياً متكاملاً لخروج اقتصادنا المازوم من أزمته، وهو برنامج اشتراكي.. ويجب أن نعلنها صراحة للقاصي والداني أنه لا توجد طريق ثالثة، فإما رأسمالية متوحشة أو اشتراكية تحقق العدالة

للجميع.

نحن مع ما ورد في التقرير السياسي من تحليل ومهام، ولكن نؤكد على ما ورد فيه من مستجدات والتي أهمها القضية المعرفية لكادرات وأعضاء لجنتنا الوطنية، إذ أنها الأساس في طموحنا للوصول إلى حزب ذكي ومبدع للحلول، وقادر على المبادرة. وبرأينا لو كانت الأحزاب الشيوعية في منظومة الدول الاشتراكية السابقة تملك هذه الصفات، أي ذات مستوى معرفي متقدم ومتطور، وذكية وقادرة على إبداع الحلول والمبادرة، لما كانت الأمور وصلت في تلك البلدان إلى ما آلت إليه من انهيار، ولما كانت الحركة الشيوعية تشظت وتفتت، إذ أن من يملك المعرفة يمتلك زمام المبادرة، ويستطيع تفسير الظواهر تفسيراً صحيحاً، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تغير صحيح. ولنتذكر أن حركتنا الشيوعية انتصرت حينما كانت متقدمة على العدو معرفياً، وانهزمت عندما تراجعت معرفياً، لذا يجب علينا استعادة المنصة المعرفية.. وهذا يتطلب تنظيف حركتنا الشيوعية من كل ما لحق بها من قاذورات وأكاذيب رमित بها من الأعداء الطبقيين وبعض مدعي اليسار والمهزومين من الحركة الشيوعية، وبالوقت نفسه إعادة الاعتبار للمنتصرين في حركتنا وآخرهم ستالين الذي أرادوا من خلال الهجوم عليه وتلويثه، الهجوم على لينين وماركس وأنجلز، وبالتالي على أيديولوجيتنا الثورية. أما فيما يخص الوضع الداخلي فنحن مع تشديد الهجوم على سياسات الفريق الاقتصادي الكارثية على اقتصادنا الوطني وعلى مخالفاتها الدستورية.

ونحن ندرك حجم المهام الملقة على لجان الدوائر والمحافظات ونشاطيها بعد الاجتماع الوطني التاسع، إذ يجب توسيع دائرة المؤيدين، وكذلك عدد الناشطين للوصول إلى المكافئ واحد إلى سبعة حتى الاجتماع الوطني العاشر، إذ أن لهذا المكافئ أهمية قصوى في تشكيل المعادل السياسي داخل المجتمع من أجل التغيير.

بخصوص المبادرة، نحن شيوعبي حماة معنا لأنه آن الأوان، ويجب أن يكون للسوريين حزبهم الشيوعي الواحد القادر على القيام بدوره الوظيفي في المجتمع، حيث رغبة الشيوعيين في الوحدة كانت ومازالت رغبة حقيقية.
والآن الظروف الموضوعية متطابقة مع رغبة الشيوعيين في الوحدة، ورياح التغيرات العالمية هي لمصلحة حركتنا الشيوعية، لذا يجب اقتناص هذه اللحظة التاريخية.

عاشت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.. عاشت الشيوعية.

دير الزور: ثقتنا عالية بأنفسنا



وقدم الرفيق زهير مشعان كلمة دير الزور قال فيها:

الرفيقات والرفاق الأعزاء:

عام ونيف مضى على الاجتماع الوطني الثامن.. ونحن نمشي معا ونكفي الطريق...

لذا أسمحوا لنا باسم وفد محافظة دير الزور أن نحبيكم أيها الرفاق، وكل الشيوعيين الذين كانوا، ولازالوا قابضين على جمر المبادئ، في زمن التراجع، لأننا محكومون جميعاً بالأمل، كما قال مسرحينا الراحل الكبير سعد الله ونوس..

واليوم ونحن نلتقي مجدداً، فإننا محكومون بالانتصار بعد أن بدأ انتفاح الأفق في العالم أمام كل الثوار، وبدأ انفلاقه نهائياً أمام الامبريالية المتوحشة، إذا عاجلتها الشعوب المقاومة بضرباتها المتلاحقة، كما تقوم به المقاومة في العراق ولبنان وفلسطين.. وعلى الشيوعيين الذين كانوا دائماً في طليعة المقاومين أن يستعيدوا ريادتهم ودورهم الوظيفي، ويرفعوا راية الاشتراكية دون وجل.. لأن هناك تلازماً بين المهام الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية. ويعتبر النضال الفكري والثقافي أولى جبهات النضال، وتحقيق الانتصار فيه يضعنا في الطريق الصحيح، لأن التفسير الصحيح سيؤدي إلى تغيير صحيح، إذا توفرت أداة الحكم وقُدمت رؤية وخطاب صحيحان، ومن هنا استطاعت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بالاستناد إلى الماركسية اللينينية وقراءة الواقع الموضوعي أن تقدم رؤية وخطاباً متميزين، على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي

والحزبي، يبينان خطورة الجمود والعدمية المتطلبين لبعضهما . وهذا ما عزز القوة والثقة بالنفس لدى الرفاق، كما عزز مواقفنا وعلاقتنا بين الجماهير، التي يتضح أمامها يوماً بعد يوم ما يجري حولها، وأن التناقض الرئيس هو بين القوى الامبريالية المستغلة وحلفائها من جهة، وبين الشعوب المستغلة وقواها التي تساندها وأولهم الشيوعيون من جهة أخرى، وأن خيار المقاومة هو سبيل الانتصار وأن الاشتراكية هي سبيل الخلاص.

أمام النضال الاقتصادي الاجتماعي الذي يهدف لتحقيق العدالة الاجتماعية ولامس هموم ومعاناة المواطنين اليومية والمستمرة، بدءاً من أبسطها في الشارع والحي والمدرسة والقرية إلى أعقدها في مواجهة قوى الفساد الكبير والنهب والسياسات الليبرالية في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية. فباتت سياستنا ملجأً للفقراء والمظلومين، وهذا ما رسخ مصداقيتنا ورفع من روحنا الكفاحية، وبات

الكثيرون من العمال والفلاحين يعتبروننا لسان حالهم.

وبشكل النضال السياسي والديمقراطي من أجل قانون أحزاب عصري وقانون انتخابات يعتمد النسبية، ورفع الأحكام العرفية، وقوانين الطوارئ، وتوسيع الحريات الديمقراطية والمشاركة.. كحق التعبير عن الرأي وحق الإضراب، بحيث يقطع الطريق على كل الانتماءات القومية المتعصبة والدينية المتزمتة والطائفية المشنجة والعشائرية المتخلفة، وكذلك تأثير قوى المال، ويصبح الانتماء للوطن والشعب هو الانتماء الذي يعزز الوحدة الوطنية وبالتالي تقوية نهج وثقافة المقاومة لأعداء الشعب والوطن في الداخل والخارج.

ونؤكد أن قوة الشيوعيين بأداء دورهم الوظيفي، ووحدتهم

أيضاً كذلك، ومن يتوانى أو يتقاعس فإن حركة التاريخ التي

تسير إلى الأمام ستجازهز وسيموت موتاً سريرياً، ويصبح

نسباً منسياً.

لقد حققنا نجاحات جيدة، وكانت هناك أيضاً صعوبات أعاققتنا، منها ما هو تنظيمي ومنها ما هو مادي، وبكل شجاعة نقول كانت أيضاً هناك إخفاقات ناتجة عن ضعف البنية المعرفية وضيق الأفق وترسبات العقلية السابقة لدى بعض الرفاق، نتحمل مسؤوليتها بالدرجة الأولى ونعمل على تجاوزها، وكل ذلك دفعنا ويدفعنا لمزيد من التضحيات ونكران الذات من أجل تحقيق شعارنا الحالي (كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار)، وشعارنا القادم الاشتراكية هي الحل.

وفي النهاية ننوه إلى استمرار العمل، انطلاقاً من الضرورات التي تتطلب المضاعفات، وعلينا أن نطلب المستحيل لنكون واقعيين كما قال الثوري العالمي تشي غيفارا، وعلينا أن نهتم أكثر بالمرأة وحقوقها ومطالبها، وبالإبداع الثقافي والفني وقضايا الشباب، ونحافظ على رموزنا ونحترم قادتنا التاريخيين، ونحافظ على أخلاقنا الشيوعية وسلوكنا المتطابق معها .

وقد كان لجريدة قاسيون وموقعها شكلاً ومضموناً، الدور الفاعل، وهذا ما تؤكد الزيارات في نسب التوزيع، وارتفاع عدد زوار الموقع، لذا علينا أن نعمل لتصل إلى كل زاوية في الوطن ونتوجه بالتحية للرفاق العاملين في هيئة تحريرها، ونطالب أن يكون للجانب الفكري مساحة فيهما لأهمية ذلك، كما تبين أثناء مناقشة الموضوعات البرنامجية، كما ندعو لتوسيع الاستفادة من وسائل الاتصال والتواصل ومراكز البحث العلمي الحديثة، وأخذ ذلك بعين الاعتبار في الفترة القادمة...

اللاذقية: قضية الوطن هي الأساس



وقدم الرفيق غازي صادق كلمة وفد اللاذقية، قال فيها:

الرفيقات والرفاق الأعزاء..

بداية نسجل باسم منظمة اللاذقية الموافقة على ما جاء في مشروع المهام البرنامجية، ولدينا بعض الملاحظات سلمت للجنة الصياغة.

سأكتفي بالحديث عن نقطة واحدة فقط تتعلق بوحدة

الشيوعيين السوريين، وهو موضوع لقائنا اليوم.

- جاء في ميثاق شرف وحدة الشيوعيين السوريين ما يلي: «إن مهمة إعادة الحزب إلى الجماهير تنتصب أمامنا اليوم بكل جدية ليستعيد الحزب دوره الطبيعي، وستسرع وحدة

الشيوعيين السوريين على أسس مبدئية، أسس الماركسية اللينينية، هذه العملية الضرورية والمصيرية».. فالمهام الملحة التي تنتصب أمام جميع الشيوعيين السوريين أينما كانت مواقعهم، تنطلق من دورنا الوطني في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها منطقتنا من قزوين وحتى المتوسط خصوصاً وأن العدوان الإمبريالي الصهيوني قد بدأ عملياً على أكثر من صعيد .

من المعلوم أن هدف الشيوعيين الاستراتيجي هو الاشتراكية، وهذا يتطلب اليوم وقبل أي شيء ليس فقط وحدة جميع الشيوعيين السوريين لاستعادة دورهم الوظيفي ـ التاريخي في حياة البلاد، بل وحدة جميع المواطنين الحقيقيين على أرضية الثوابت الوطنية التي هي مهام سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية وديمقراطية، بأن واحد معاً.. ولا يمكن فصلها عن بعضها، فهي وجوه لموضوع واحد هو قضية الوطن.. ولا شك أن مهامنا السياسية الملحة تتطلب وضع الخطط والبرامج الملموسة التي تضمن تجسيدها على أرض الواقع، وإحدى أهم هذه الخطط هي المثابرة على تقديم المبادرات التي تتسجم مع الهدف القريب وهو وحدة الشيوعيين السوريين، فهذه الوحدة يجب أن لا تكون هدفاً بعيداً، بل يجب أن يوضع لهذه العملية آجال زمنية محددة.

فمثلاً ما العمل اليوم بعد هذا الاجتماع الوطني التاسع، الذي يعني تنظيمياً إعلان التماهي بعيد تيار قاسيون الذي أنجز ما هو مطلوب منه، ورمى الكرة في ملعب اللجنة الوطنية وأصبحت هي الرافعة الحقيقية لعملية توحيد الشيوعيين السوريين.

نحن في منظمة اللاذقية نؤيد الرأي الذي يقول: من الممكن أن تتفق الفصائل على مبدأ تأسيس مجلس وطني يقيم الشيوعيين السوريين كافة، والعمل على التوجه نحو المؤتمر التوحيدي على أساس مبدأ سيادة المؤتمرات الذي له كلمة الفصل في اختيار الكوادر الرئيسية بعيداً عن عقلية التكتل والاستزلام وجمع الأنصار بشكل يتناقض جذرياً مع الروح اللينينية في التنظيم.

أشكر حسن إصغائكم.

حمص: الإصلاح لابد أن يكون شاملاً



وألقت الرفيقة شيراز الحكيم كلمة وفد حمص قالت فيها:

الرفاق الأعزاء مندوبو المنظمات للاجتماع الوطني التاسع للشيوعيين السوريين..

باسم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين في حمص أقدم إليكم بأحر التحيات، أمله بأن يكون الاجتماع الوطني التاسع محطة نوعية على طريق وحدة الشيوعيين السوريين من أجل إعادة الدور الوظيفي للحزب انسجاماً مع الدور التاريخي والضروري الذي يمليه علينا عسف النظام الرأسمالي وتطلعاتنا إلى غد مشرق وآمن تسود فيه قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

أيها الرفاق لم يعد من الممكن أن يكون العالم كما كان. إن ديككتيك التطور الاجتماعي ينبئنا بأن الرأسمالية تشد أزمتها وإفلاسها وأن الأفق قد انفتح لمصلحة الشعوب، وهذا يملئ علينا أن نكون على مستوى التحدي في مواجهة مؤامرات إسرائيل، وذلك عبر تشديد النضال والمقاومة، فتحية لمحور المقاومة الذي يرسم معالم الشرق الأوسط الكبير.

إننا كشباب نتطلع إلى المستقبل عبر التحدي الكبير الذي يواجهها في محاربة الفقر والفساد والبطالة والتوجه الليبرالي

النحاز إلى أرباب العمل ورأس المال.

إن الإصلاح لابد أن يكون سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وديمقراطيا بامتياز، كما أننا نرى بأن العمل بالتوجه الذي ذكر يتطلب منا أن نعمل علي أن يكون الحزب قوياً ومرناً وذكياً ومبدعاً للحلول حاملاً هماً معرفياً له جذوره في الماضي، ويتطلع للمستقبل بعين عارفة وعاملة لكل متغير طرأ أو يمكن أن يطرأ في المستقبل.

نتوجه بالشكر والامتنان لجريدة قاسيون وهيئة تحريرها وكل المشاركين فيها لما تقوم به من عمل في الدفاع عن العمال والفلاحين والكادحين وفي محاربتها للفساد والفقر والبطالة على مساحة الوطن.. فقد عرض في جريدة قاسيون عدد من المسائل التي تهم محافظة حمص، ونحن اليوم نؤكد على معالجة مسألة التلوث في المدينة والإسراع بإعادة الحياة لنهر العاصي، كما نلفت النظر إلى أهمية تأمين السكن الرخيص والنقل المناسب والصحة والتعليم وتأمين فرص العمل للشباب.

كما أننا نؤكد على أهمية السير قدماً على طريق وحدة الشيوعيين السوريين.

لقد بات من الضروري والملح أن ننهي هذه العملية عبر عمل إجرائي يقللنا من مرحلة الحوار والبحث إلى خطوات ملموسة تقربنا من تحقيق هذا الهدف العزيز على الشيوعيين السوريين.

وهنا لابد من تحية صادقة لكل الجهود المبذولة على طريق وحدة الشيوعيين السوريين.

تحية إلى المقاومة التي تتحدى أمريكا وإسرائيل والتي ترفع رأس الوطن عالياً .

تحية إلى كل الشرفاء الذين يحاربون الفساد والبيروقراطية ويسعون إلى غد أفضل.

تحية لكم أيها الرفاق الأعزاء أعضاء هذا الاجتماع، وإلى مزيد من العمل والنجاح.

عاشت الشيوعية.. عاشت الاشتراكية.

تحية لستالين..

◀ **محمد الجندي**

توفي ستالين منذ ١٩٥٣ وأنكره حزبه الشيوعي على يد خليفته خروشوف، وأنكره بلده الذي بناه حزبه وأوصله إلى مرتبة القوة الأعظم، ويكاد يكون في ظل هيمنة الرأسمالية الدولية نسيا منسيا، فلماذا إذا، حفلات الشتائم التي تنصب عليه، ولماذا حفلات الأكاذيب التافهة ضدّه؟

الحريصون على ثورة أكتوبر ١٩١٧ في روسيا القيصرية، يجب أن يقفوا احتراماً، أما ذكر ستالين، فلولا، ولولا نضاله، لأننتصر الحرب الأهلية وأصبحت البلشفية في ذمة التاريخ، والحريصون على الاتحاد السوفيتي، وعلى التطور العظيم، الذي حققه، وعلى أثره الكبير متعدد الجوانب في العالم، يجب أيضاً أن يحترموا ذكرى ستالين، والحريصون على شعوب الاتحاد السوفيتي يجب أن يحيوا ذكرى ستالين، ذلك لأن الأوامر النازية كانت إبادة الشعب الروسي، وقتل ٢٥ مليون منه في المرحلة الأولى من خطة بربروسا.

أما بالنسبة لعربنا الأشاوس،فلولا ستالين ونضال الشعوب السوفيتية لوصلت القوات النازية إلى المياه الدافئة، أي مياه الخليج، وهل يعرفون ما معنى ذلك؟ معناه سيطرة الرأسمالية الدولية، وزوال ما يسمى استقلال، ومشیخات وموارد بترولية. ما كانت ثمة حاجة لوكلاء على آبار البترول، فتقوم الرأسمالية الدولية بالاستثمار المباشر، كما هو مبیت الآن. الكثيرون من الصعب أن يتصوروا اليوم أن النازية كانت مخبلاً للإدارة الأمريكية. بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وهرب الإمبراطور «فلهم الثاني Wilhelm-II» إلى هولندا قامت جمهورية فايمار على أنقاض قمع الإسبارطيين ومقتل أغليهم، ومنهم كارل ليبكنشت LIEBKNECHT وروزا لوكسمبورغ.

وهذه (الجمهورية) اضطرت في ١٩١٩ للتوقيع على معاهدة فرساي، التي من جملة ما تنص عليه أن تتنازل عن الأتراس والورين لفرنسا، وعن سيليزيا العليا وأغلب بوزن Posen وبروسيا الغربية لبولندا، وشمال شليزفيغ للدانمرك، وثلاث مناطق حدودية لبليجيكا، ودانترزيغ تصبح مستقلة، وبروسيا الشرقية فصلت عن بقية البلاد ببوموارنيا البولندية، وميمel memel أعطيت لليتوانيا، ومنعت الوحدة مع النمسا، وكل مستعمرات ألمانيا

بيان

مهزلة الانتخابات كشفت عدم شرعية السلطة

انتهت مهزلة انتخابات مجلس الشعب التي كانت تتمة لما سبقها من مهازل انتخابات المجالس المحلية ومجلس الشورى المزيفة بالكامل. وكما توقعنا في البيان الذي سبق وأصدرناه قبلها بضرورة مقاطعتها حتى لا نضفي أي شرعية عليها، ليس بسبب غياب أية ضمانات لنزاهتها فحسب، ولكن منطلقنا الأساسي هو كون الطبقة الحاكمة وحزبها ورئيسها هم غاصبين للثروة والسلطة. أوصلوا البلاد الى أزمة غير مسبوقة، وأغلقوا باب التطور السلمي الذي يجنب شعبنا وبيلات هائلة. وكانت مهزلة الانتخابات كاشفة عن عمق هذه الأزمة. كما كشفت رياء الأحزاب والقوى المشاركة وانحيازها لأعداء الوطن. وكشفت أيضا عن تلاشي المساحة الرمادية التي كان يتحصن فيها الاصلاحيون الذين يشيعون خرافة امكانية اصلاح السلطة العvisية على أي إصلاح. وتحددت الخنادق في اثنين لا ثالث لهما هما: خندق قوى التغيير الجذري، وخندق التبعية والتفريط والنهب وتجويع وافقار الكادحين. إن طريقنا مع كل حلفائنا الوطنيين والتقدميين الشرفاء وسائر قوى شعبنا الكادحة هو النضال ضد شرعية كل المجالس الباطلة والمزيفة، وتصعيد النضال لانهاء هذه السلطة بالعvisان السلمي، وصولا إلى إعادة كل الثروة وكل السلطة المسلوبة إلى الشعب الكادح. إن طوق النجاة لوطننا وشعبنا يتمثل في الاشتراكية وديمقراطية الكادحين لضمان عزة واستقلال وحرية الوطن وكرامة الشعب.

■ حركة اليسار المصري المقاوم ديسمبر ٢٠١٠

أعطيت للحلفاء، وضمفتا الراين يجب أن تجردا من السلاح، ومنطقة السار سلمت إدارتها لعvisبة الأمم ومناجم الفحم فيها تديرها فرنسا. ويجب أن تتمركز قوات التحالف في الضفة اليسرى للراين لمدة ١٥/ سنة وفي ١٩٢١ حددت لجنة، التعويض الذي يجب أن تدفعه ألمانيا للحلفاء، ب١٣٢ مليار مارك ذهبي.

عدا ذلك كان دولار الولايات المتحدة قبل الحرب يعادل ٤.٢٠ ماركات وأصبح في ١٩٢٢ يعادل ٣٦٢ مارك ثم إلى ٧٠٠٠ مارك، وفي ١٩٣٣ ارتفع المعادل إلى ١٦٠.٠٠٠ مارك ثم إلى الرقم الخيالي ٤.٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠

ضمن هذا الوضع ما كان يمكن أن تقوم لألمانيا قائمة، لولا أن الإدارة والمالين الأمريكيين رفعوا البلد من تحت الأنقاض. وفي مطلع الثلاثينيات ارتفعت أسهم الحزب النازي بالبلطجية وريخ الانتخابات وأقام دكتاتورية على البلاد. ستالين كان يتابع التطورات، ويدرك العلاقة بين النازية الصاعدة والإدارة الأمريكية، وكان في الوقت نفسه ماضيا في بناء البلد، وبناء ثورته الصناعية.

القوات النازية اجتاحت روسيا بقوات تعداها خمسة ملايين وأربعمائة ألف جندي، وبأحدث الاستعداد القتالي في ذلك الوقت.

ولولا القدرة الخارقة لدى الحزب الشيوعي السوفيتي في حرق المراحل، وإنتاج المعدات القتالية الضرورية لانهت روسيا كبلد، وتحولت حسب المخطط النازي إلى مشيخات صغيرة.

أيضا لولا انتصار الاتحاد السوفيتي على النازية لبقى العالم الثالث، ومنه عالمنا العربي مجموعة مستعمرات خفية، الاتحاد السوفيتي كان له أثر كبير في الاستقلال السياسي لأغلب البلدان الثالثة.

إن الاتحاد السوفيتي وقف عائقا ضخماً أمام الرأسمالية، التي ربحت الجولة أخيرا عبر تفصيل الطائفية والعنصرية في ذلك البلد العظيم، وأنتج ذلك شلة عملاء استطاعت أن تتسلل إلى المواقع القيادية وأن تخرب النظام والبلد لصالح الرأسمالية الدولية.

ستالين رمز لبناء الاشتراكية العلمية وللمقاومة الرأسمالية الدولية، وتخاف منه هذه وهو في قبره، ولذا تسلط عليه جوقات الشتائم.

لقد ناضل من أجل الإنسان والإنسانية، وتستحق ذكراه التحية من جميع الحريصين على مستقبل الشعوب.

■ ■

اليسار المصري المقاوم:

الفتنة الطائفية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بغياب المشروع الوطني

ألقى الرفيق إبراهيم الب دراوي كلمة حركة اليسار المصري المقاوم إلى الاجتماع الوطني التاسع للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين الذي انعقد في دمشق بتاريخ ٢٦/١١/٢٠١٠، وهذا نصها:

الرفيقات والرفاق الأعزاء: باسم حركة اليسار المصري المقاوم أحمل لكم تحية حارة مناسبة انعقاد اجتماعكم الذي جاء تتويجا لنضال مشرف قمتم به على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والفكرية.

لقد كان لكم سبق في الكشف عن أزمة النظام الرأسمالي العاتية، تلك الأزمة التي لا حل لها، والتي تشير إلى أن هذه التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية قد انتهى عمرها الافتراضي، وأن سقوطها حتمي. بيد أن ذلك لن يتحقق سوى بنضال حاسم يخوضه الشيوعيون وكل الكادحين على مستوى العالم.

رغم ما تعانيه الرأسمالية وبسببه، فإن ثمة تطورات تجري في الولايات المتحدة الأمريكية بالذات تشير إلى تشكل نخبة جديدة هي الأكثر يمينية والأشد شراسة وعدوانية في تاريخها، ففي الوقت الذي وصل فيه ٤٠ مليوناً من الأمريكيين إلى ما تحت خط الفقر، مع تصاعد حدة البطالة، فقد ازداد تراكم ثروات أصحاب المليارات بشكل مذهل.

قبل عشرين عاما كان ٨٠% من سكان الولايات المتحدة يمتلكون ٤٨% من الثروة، انخفضت هذه النسبة الآن إلى ٣٩% فقط. أما نسبة الـ٢٠ الذين كانوا يستأثرون بنسبة ٥٢% من الثروة، فقد كان من بينهم ١% يستأثرون قبل عشرين عاما بنسبة ١٢.٨% من الثروة صعدت إلى ما نسبته ٢١.٩% في عام ٢٠٠٧، أي تضاعفت ثروتها وتضخمت راهنا إلى درجة هائلة، نتيجة استفادتها من ضخ ٧٠٠ مليار دولار لإنقاذ البنوك، أي أن الثروة قد تحركت أساسا باتجاه الاقتصادي المالي الوهمي.

لم يقتصر تأثير هذا الحراك على مجمل

سكان الولايات المتحدة، ولكنه أثر بشدة على باقي الشريحة العليا في المجتمع. أي على ١٩% ممن يحوزون الجانب الأكبر من الثروة. وأفضى ذلك إلى تبلور حركة تمرد من بينهم تجلت فيما يسمى جماعة «حزب الشاي» الذين تنهض موافقهم على أن حل الأزمة الراهنة يأتي من الخارج عبر إثارة الربع في الداخل من مخاطر الإرهاب، ومن الاشتراكية والشيوعية. والترويج لفكرة الحرب كحل للأزمة.

وبناء على ذلك فإن هذه النخبة الأمريكية الجديدة التي مثلت القوة المحركة والدافعة لما أسفرت عنه انتخابات مجلس النواب الأمريكي من هيمنة القوى الأكثر يمينية، هي ذاتها التي تروج لما تعتبره فوائد جمة سوف تعود على الاقتصاد بإشعال الحرب ضد إيران.

إن ضرب إيران سوف يكون بداية لإعادة صياغة المسرح الاستراتيجي في الإقليم بتوجيه ضربات إلى كل قوى المقاومة والممانعة، وإعمال سيف تقسيم بلداننا الذي ظهرت تباشيره في السودان، لإرساء الهيمنة الصهيونية الأمريكية المطلقة. بل لقد امتدت هذه النزعة شديدة اليمينية إلى العمق الأمريكي ذاته، وإلى أحياء المكارثية بتوجيه اتهامات إلى أوباما بأن لديه نزعه اشتراكية بسبب أنه، هو الذي لا يختلف كيفيا عن «بوش الابن»، قد عمل على إصدار قانون للتأمين الصحي على كبار السن. ولذلك فقد بدأوا حملة مبكرة للغاية لجمع الأموال لمنافسه في الانتخابات القادمة، ووصل ما تم جمعه حتى الآن إلى ٥٠٠ مليون دولار.

هكذا تتجلى عدوانية وتطرف الجماعة الجديدة التي تحولت إلى مواقع الفاشية الصريحة. إن الامبريالية المأزومة والتي جرت وتجري عملية إلحاق الهزيمة بها وبحلفها الأطلسي وبأداتها الصهيونية في إقليمنا، تعد لخوض حرب وجود، أهم ميادينها هو إقليمنا من مشرقه إلى مغربه. ولن ينجو أحد. بما في ذلك ما يسمى «محور الاعتدال» سيئ السمعة، من المحركة.

إن ذلك يضع كادحي شعوبنا ومن القلب منهم الشيوعيون استحقاقات هائلة لإلحاق الهزيمة بالحلف الصهيوني ـ الامبريالي.

عن مصر: تعلمون أيها الرفاق الكثير عن الأوضاع في مصر، وعن الأزمة الشاملة



التي تعيشها البلاد بفعل سياسات سلطة الطبقة الحاكمة. لكن حدثين راهنين يشكلان صدارة المشهد السياسي الراهن في البلاد الآن، هما انتخابات مجلس الشعب، وتساعد وتيرة الفتنة الطائفية.

بداية فإن هذه الفتنة الطائفية مرتبطة ارتباطا وثيقا بغياب المشروع الوطني، وفي القلب منه العدالة الاجتماعية، ذلك أن الردة والانتقال إلى مواقع التبعية قد شكلتا مناخا حاضنا لهذه الفتنة التي تغذيها قوى الامبريالية والصهيونية، كأحد آليات تحقيق مشروعهـا.

بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب: إن هذا الاحتقان الطائفي والفتن المتصاعدة، تشكل خطرا جسيما لا يمكن تلافيه في ظل هذه السلطة التابعة، فكان موقفنا المعلن منذ البداية هو «مقاطعة» هذه الانتخابات التي تعمل على إرساء شرعية وهمية على السلطة الحاكمة. وثبتت في خندق المقاطعة حركة كفاية وحزب العمل «المجدد» والعديد من القوى الأخرى من منابع فكرية مختلفة وحركات شبابية جديدة، وتم بذل جهد في الحوار مع الأحزاب الرسمية الرئيسية، ومع جماعة الأخوان لمقاطعة هذه الانتخابات دون جدوى.

إن موقفنا لا ينطلق من مجرد غياب ضمانات نزاهة الانتخابات، ولكن منطلقنا طبقي في أساسه. ذلك لأن الهيمنة غير المسبوقـة لقوى البرجوازية التابعة، يجعل من غير المجدي البحث عن انتخابات نزيهة في ظل تكريس سلطتها. خصوصا وأن جماهير الكادحين تدرك أن هذه السلطة هي السبب في معاناتها التي لا مثال لها، وأن الغالبية الساحقة تقاطع الانتخابات، ولا ترى فيها، في الظرف الراهن، وسيلة لتغيير حقيقي

شؤون عربية ودولية

في البلاد. ويتصاعد الاحتقان والغضب الشعبي والتحركات الواسعة المبعثرة وغير الموحدة. في ظل المقايضة التي جرت بين النخبة السياسية المصرية، وفي مقدمها قوى اليسار بمعناه الواسع، وبين السلطة، تلك المقايضة التي تجلت في هجر هذه النخبة لبرامجها السياسية ومواقفها السابقة، والاكتفاء بما تمن عليهم السلطة به، ونعني بالنخبة تلك الأحزاب السياسية الرسمية، وإلى جانب تلك النخبة جماعة الأخوان المسلمين الذي لا يختلف برنامجهم الاقتصادي الاجتماعي عن السلطة في شيء، ويعتبر مجرد منافس لها.

في ظل كل ذلك فإن السلطة قد أغلقت باب التطور السلمي في البلاد. ووضعت البلاد أمام احتمالين: الانفجار أو الانهيار. لتجنب كل من الاحتمالين الخطيرين، ولتجنب خطر العفوية بتداعياتها، فإننا وحلفاءنا من القوى الوطنية والتقدمية قد أعلنـا أن الطريق هو العمل من أجل التغيير، والحشد لعvisيان مدني سلمي يبدأ من موقف مقاطعة الانتخابات والطعن في شرعيتها، تتلوه خطوات لإرساء تغيير حقيقي في البلاد.

إننا إذ ندرك المخاطر الهائلة الحالية التي تواجه الإقليم برمته، والاستحقاقات الجسيمة التي تنتظر كل القوى الوطنية والتقدمية فيه، فإنه لا مفر من البدء في بناء جبهة شاملة لمواجهة المشروع الصهيوي ـ امبريالي وعدوانيته وتوحشه، ولحماية كل قوى المقاومة التي تتصدى لهذا المشروع.

الآن، تلاشت تماماً المساحات الرمادية، التي كان يتحصن فيها المترددون والمتذبذبون، وخصوصا المرتدون اليساريون، وأصبح الأمر إما أبيض أو أسود، خندقان لا ثالث لهما، إما خندق الوطنية والتقدم والعدالة الاجتماعية بالمقاومة لاستمرار الوجود، وإما خندق الاستسلام والقهر الاجتماعي والتبعية، وضياح المستقبل.

في النهاية لقد أن أن تنهار الرأسمالية عاليا، ولاقا للمشروع الرأسمالي وطنيا. فهو لا يحمل سوى الويلات والضياغ، ونضال الشيوعيين لا بد أن يكون باتجاه الاشتراكية، للحفاظ على وجودنا، وإنقاذ شعوبنا والجنس البشري برمته.

■ ■

لقاء جوهانسبورغ للأحزاب الشيوعية والعمالية العالمية:

ينبغي تعزيز النضال المشترك نحو الاشتراكية



الأوسط ركز فيه على دعم قضايا الشعوب العربية في مواجهة الوضع الخطير الناشئ عن الهجمة الامبريالية-الصهيونية.هذانصه:

قرار حول الشرق الأوسط

عبر المجتمعون خلال اللقاء الثاني عشر للأحزاب الشيوعية والعمالية العالمية عن قلقهم العميق إزاء التطورات الخطيرة في الشرق الأوسط والتي تتسبب بها السياسات العدوانية الامبريالية والصهيونية. و ينبه المجتمعون إلى الأمور التالية بالتحديد:

١. استمرار «إسرائيل»، بدعم من الولايات المتحدة، بارتكاب جرائم القتل وتدمير المنازل وأشنع الأساليب والممارسات العدوانية اليومية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة؛ كل هذا من أجل إخضاع هذا الشعب وتمزيق وحدته وتقسيمه إلى دويلات.

٢. سعي الولايات المتحدة و«إسرائيل» إلى تطوير بذور الفتنة الطائفية والمذهبية في لبنان عبر تسييس المحكمة الدولية (وأساليب أخرى)، وذلك كمقدمة لحرب أهلية لبنانية جديدة الهدف الرئيسي منها ضرب المقاومة الوطنية والتأثر لكل الهزائم التي منيت

بوجه الحروب التي تتظلمها ومناهضة سياسات الاحتلال التي تمارسها، وبالتحديد الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو «الجديد»، والعمل على إنهاء وجود القواعد العسكرية والأسلحة النووية...وصولا إلى التضامن الأممي الفعال مع كل شعب أو حركة تواجه القمع والتهديد الامبرياليين.

٣-مواجهة القوانين المعادية للشيوعية وكل التدابير والملاحقات المتخذة من قبل القوى المعادية للشيوعية.

بالإضافة إلى استرجاع التاريخ المشرف للشيوعيين في كافة مجالات النضال وإسهامهم في تقدم الحضارة الإنسانية.

٤ -التضامن مع القوى والشعوب المتجهة نحو بناء الاشتراكية؛ ولأسيما مع الشعب الكوبي وثورته الاشتراكية في مواجهة الحصار الامبريالي الأمريكي. ٥ -الانطلاق من الوقائع الذاتية، والتركيز عليها كأولويات، باتجاه تدعيم المنظمات الجماهيرية الأممية المعادية للامبريالية، كشكل من أشكال النضال المشترك.

وأصدر اللقاء الثاني عشر قراراً خاصاً حول الشرق

في ظلال فيزوف

فرانيسيسكوسيتشي
ترجمة:موفق إسماعيل

تحاول الصين التعرف على مستقبلها من خلال الوقوف على أطلال «بومبي Pompeii».
فطيلة الأعوام الستة الأخيرة، وعلى دفعات تضم كل واحدة منها عشرين نفرا، خمس مرات فيّ السنة، قامت وفود من مدرسة الحزب المركزية بزيارات، أشبه بالحج، إلى أنقاض المدينة الرومانية العتيقة التي دفنت عام ٧٩ ق.م تحت حمم بركان فيزوف.

إذ يعتقد أهل الصين، بدون آلهة وبقليل من الإيمان، أنهم، كي يستشفوا قدرهم، ويستوعبوا تركيب الحمض النووي للولايات المتحدة الأمريكية، القوة العظمى الأحادية، ويفهموا طبيعة منارات الصين السياسية والثقافية، عليهم فهم التاريخ القديم أيضا، حينما كانت إيطاليا أضغيف الدول الأربع الأقوى في أوروبا، خلال ٩٠٪ تقريبا من أمد ثلاثة آلاف عام من التاريخ الغربي، بين إغريق فيثاغورث وتوتير بيكاريا . بومباي، الماضي المنبعث مجددا من جوف الأرض ليشهد، لا على الحاضر وحسب، بل على المستقبل أيضا، لأن الآثار المسحوبة من بين طيات تراب الأرض ستدوم لأجيال تالية، شهادة لا تقتصر على إيطاليا وحدها، إنما تنسحب على العالم المطارد لسراب سرعة، وتغيير تقوده أمريكا، البلد الذي تأسس على اللغة الإنكليزية لكن وفق الشعار اللاتيني «الخارج من الكترة، واحد» (e pluribus unum)، ونسر الإمبراطورية الرومانية دليhle.

منه واليه، التراب إلى تراب يؤول. من جديد، بدأت آثار بومبي تغور فيّ الأرض بعدما شقت درب بروزها للحياة رويدا رويدا منذ القرن الثامن عشر، بالتقمص الفيثاغورثي، على الأغلب، وبفضل تنقيبات عالم الآثار الألماني يوهان فينكلمان.

ففي الأسبوع الماضي، بسبب الإهمال ربما، أو البلاهة أو لسبب آخر، تفتت ثالث بيت من آثار بومبي، وهوى عائدا إلى أرض حجبته حتى ما قبل ثلاثة قرون. وهذا الحدث ليس مجرد ضيعة وطنية، كبيرة كانت أم صغيرة؛ إنما إشارة. علامة شوهدت من الخارج، من مسافة بعيدة بعد الصين، كرمز لانهايار إيطاليا ونهاوي وحدة أوروبا، دون صدوع ظاهرة أو خطيرة.

لم ينو أحد تدمير آثار بومباي، سحقها بجرافة، أو تفجيرها بالديناميت، أو انتزاع حجارتها بوتد، واحدا إثر آخر. لا أحد يضمّر كل هذا الشر! إنما ببساطة لم يكن لدى أحد خطة. انهار بناء بومبي، بالتحديد، لانعدام التخطيط، وبعد النظر. ولأن الاستراتيجية انمحت، فيّ الحرب المؤيدة بالآف التكتيكات الجزئية. ما الذي تعنيه بومبي للعالم، ولإيطاليا، ولأوروبا قبل الجميع؟ ومن أين لإيطاليا الحق بملكية صرح يلتفت إليها الأنظار، ويغمرها بالإعجاب، ويدر عليها السيولة النقدية، عبر السياحة وبذخ الإنفاق، إذا كانت تسلمه للانهايار؟

إذا سقطت بومبي، يسقط معها تاريخ هوية إيطاليا وأوروبية كان أعيد تشكيلها أواخر القرن الثامن عشر، بفضل التنوير والهامات لُقي حضارة رومان ما

ريتشارد وولف / ترجمة قاسيون

الدين القومي للولايات المتحدة الأمريكية هو إلحاصل الإجمالي لتراكم عجز الميزانيات الفيدرالية، عاما إثر عام، (حيث يعني العجز، ببساطة، الفارق بين نفقات الحكومة الفيدرالية وإيراداتها من الضرائب). وكل عجز سنوي يقتضي من الحكومة الاتحادية اتخاذ أحد قراراتين: إما عدم خفض الإنفاق إلى مستوى الإيرادات الضريبية، أو عدم رفع الضرائب إلى مستوى الإنفاق الحكومي. أي أن العجز، بعبارة أخرى، يعكس القرارات السياسية التي يتخذها مسؤولو الكونغرس والبيت الأبيض المنتخبون. في عام ١٩٨٩، كان الدين القومي للولايات المتحدة ٣ تريليون دولار. ومع اقتراب عام ٢٠١٠ من نهايته وصل إلى ما يقارب ١٤ تريليون دولار. حيث ارتفع بإطراد، إنما ببطء نسبي، في الفترة ما بين عامي ١٩٨٩ و٢٠١١. وفي الفترة اللاحقة تسارعت وتيرة ارتفاعه وتضخمت أرقامه بعد عام ٢٠٠٦، إلى أن تفجرت الأزمة الرأسمالية.

حرفة العجز

ومن الواضح أن مسؤولي الإدارات المتعاقبة، جمهوريين كانوا أديمقراطيين، في البيت الأبيض والكونغرس على السواء، تناوبوا على إصدار القرارات السياسية لمصلحة الحفاظ على العجز، ورفعته إلى مستويات غير مسبوقة. وهم يتخذون تلك القرارات لأنهم قازوا بالانتخابات، ولأنها، من الجهة الأخرى، تلائم جماعات الضغط المعنية بالتأثير على سن التشريعات (غالبيتهم من الشركات)، وترضي المتبرعين الذين ساهموا في تمويل حملاتهم الانتخابية (غالبيتهم من الشركات)، وأخيرا، ترضي الناحبين.

من الناحية السياسية، كان وما يزال خطراً أن يقوم المسؤولون المنتخبون بتخفيض أو إلغا أي إنفاق فيدرالي يصب في مصلحة جمهورهم و«بزنس» شركات مناصريهم، الذين بمقدورهم دائما تحويل تبرعاتهم لمصلحة الطرف السياسي المنافس. إضافة إلى أن



قبل المسيح الساطعة في بومبي. الهوية التي غرست جذورها في إيطاليا بينما رأسها كان، كما الآن، في ألمانيا. قبل ثلاثة قرون تولاهـا فينكلمان. أما اليوم فالمهمة ملقاة على رأس الاقتصاد الأقوى في القارة، أنغيلا ميركل.

ليس مصادفة أن ينهار بيت بومبي إبان تزعرع مكانة اليورو نتيجة غارات مضاربي العملات الذين سنحت لهم الفرصة، نظرا للتفاوت المتزايد في عائدات السندات بين مختلف دول منطقة اليورو.

مرت الأسواق المؤمنة بدولة واحدة، ونظامين، بفترة عصبية من ناحية الثقة بالعلاقة الجديدة بين بكين وهونغ كونغ في عام ١٩٩٧، في خضم أزمة مالية. وبشكل مشابه، ترتاب أسواق هذه الأيام من صيغة «عملة واحدة، وعائدات متباينة» بينما تشهد تكريس التفاوت تحت عباءة شعار «يورو موحد، يربح الجميع»! ومن السهل على مراقبي حركة السوق المراهنة على أن عوائث سندات الاقتصادات الأضعف سوف تتحرك صعودا، مستفزة اقتصادات أقوى، مثل ألمانيا الضعجة من اضطرارها التعويض عن تبذير جيرانها.

قد يكون صحيحاً زعمُ رومانو برودي، الرئيس السابق للاتحاد الأوروبي ومستشاره العتيد، بأن حال الصناعة الألمانية ستتردى في حال خروج إسبانيا وإيطاليا من إقليم اليورو، لأنهما ستقومان بخفض قيمة عملتيهما بحرية، لتحسين وضع بضائعهما التنافسي مقابل البضائع الألمانية. مما قد يجبر ألمانيا، متزايدة التفرد، المصدر الأكبر، ويدفعها إلى إعادة تقييم قاسية لعلاقة مارك- يورو، بدون الثقل الموازن الذي يشكله الزملاء الأوروبيون الأضعف.

ولكن يمكن أن تصبح الحسابات أعقد إذا ما قورن أثر فقدان قدرة ألمانيا التنافسية باحتمال خسارتها أموال دافعي الضرائب والموارد المالية من مديونية جيرانها. ومن حيث الجوهر، بات اليورو قضية سياسية إستراتيجية لا تتعلق بمجرد حسابات تفاضل أو تكامل اقتصادي. فهل يستحق أن تنتشل الدول الأقوى اقتصاديا في منطقة اليورو، كالمانيا، الدول الأضعف؟

استند الاتفاق السابق على خوف ألمانيا من ذاتها، ومن طموحاتها (التي أشعلت حربين عالميتين)، وعلى رغبتها بأن تقبدها بلدان أوروبا الأضعف لتقيها من نفسها. لكنها، خارج أطر جمود الوحدة، تشعر أن تلك

سياسة العجز والدين القومي

المسؤولين يخشون أن يؤدي تخفيض الإنفاق إلى إغضاب أصحاب الدخل المتوسط والمتدني، وبالتالي انتقال أصواتهم لتصب في صناديق الخصم. والأمر ذاته ينطبق على اتخاذ قرارات زيادة الضرائب الفيدرالية الذي يمكن أن يؤدي إلى استياء المؤيدين. لذلك تعتمد «الحرفة» السياسة على أن يظهر المرشح لمنصب ما كأكبر داعم للإنفاق الحكومي الخادم لأنصاره، وأشرس معارض لزيادة الضرائب المفروضة عليهم، سواء في الانتخابات الحزبية التمهيدية أو في الانتخابات العامة. ومن هنا يمكن الاستدلال على أن العجز وتراكم الدين القومي، وتزايدهما، هي النتائج المباشرة للمنافسة السياسية القائمة بين الجمهوريين والديمقراطيين.

برنامج مغاير

يتطلب التغلب على العجز قوة أو حزبا سياسياً جديداً، يبتنى في أمور ميزانية الحكومة الفيدرالية، برنامجا مغايرا يركز قبل كل شيء على إجمالي الإيرادات بشكل مباشر. والتخلص من العجز عن طريق زيادة الضرائب إلى حد تعادل فيه الإنفاق الحكومي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال فرض ضريبة تصاعدية صارمة تلزم ٥٥٪ الأضعف من الشركات (من حيث أصولها)، والـ٥٪ الأعلى دخلاً من الأثرياء، بمعدلات ضريبية عالية (أقلها، أعلى بكثير مما يدفعونه حالياً). وهذه المعدلات الضريبية الجديدة يمكن فرضها على مداخيلهم –و أو ممتلكاتهم بنسب محددة، حسب ما يقتضيه التفعيل الأمثل للاقتصاد ككل.

ويستطيع هذا البرنامج القضاء على العجز، متجنباً بالتالي تكاليف الفوائد الباهظة التي تترتب على الميزانية الفيدرالية، مستقبلاً. كما يمكنه التخلص من إرث ظلم الهيكله الضريبية في الولايات المتحدة، وعدم عدالة عملية إعادة توزيع الثروة، من القاعدة إلى القمة. وبما أن هذا البرنامج لا يمس مداخيل وإنفاق ٩٥٪ من الأفراد وأصحاب الأعمال الذين يعول عليهم، يستطيع أن يحافظ على استمرار القسم الأعظم من الإنفاق

البلدان لا توفر لها الحماية المطلوبة، وأنها ليست أكثر من ثقل يبطئ سرعة نموها الإقتصادي.

ولا يعني هذا انهيار اليورو كليا، الأمر الذي من شأنه إطلاق عملية إنهاء النظام النقدي العالمي، إنما كسراً للتوازن الهش لليورو، وإشارة إلى أن الأزمة الحالية يمكن أن تؤدي إلى تراجع نظام اليورو، إذا راجح في مكانه ولم يتمكن من التقدم. وفي هذه الحالة سيضمحل مضمون وجود الاتحاد الأوروبي، ويمكن لانتقال عدوى هذا الاعتلال أن يؤثر على مضامين الوحدة السياسية والثقافية لإيطاليا، التي قد تنقسم قريبا إلى قسمين، كما حدث في غابر الأزمان، قسم محدد بروابط جبال الألب، وآخر مسحوب من قدمه المتوسطية.

لعل هذا ما يحدث فعليا، بطريقة ما! المسألة تعدت قضية حال اليورو، ووصلت إلى جذور مسألة الثقافة الإيطالية. ولسوف تغدو إيطاليا مجرد تفصيل جغرافي، حسب تعبير «ميتريخ»، أوائل القرن التاسع عشر، إذا فشلت بحماية آثارها. فهناك من ينوحدن على زوال الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية، ويوجهون أصابع اللوم نحو الـ«الجنوبيين». وفي هذا يتمثل الارتداد والنكوص، عودة صورة الجنوب الإيطالي الفاسد الـ«دون»، وريث مملكة العرب– البوربون المعادية للشمال المتشبت بوسط أوروبا الجرمانية.

ترتبط هذه المشاعر الانفصالية في إيطاليا الموحدة سياسيا بتعزيز مشاعر الانفصال في مجمل أوروبا، المقسمة إلى عدة دول مستقلة سياسيا. ومع عودة أجزاء من بومبي العتيقة إلى رماد فيزوف البركاني، يتعين على أوروبا أن تثبت لنفسها أنها ليست قائمة على اليورو وحده، بل على أساس سياسي وثقافي أصلب. وهو ما لم يحدث حتى الآن. وما زال مستمرا نمو فوارق عائدات السندات الأوروبية، مترافقا مع زيادة المضاربات المالية. وفيما يزعم معظم سياسيي أوروبا بأنها مجرد مشاكل اقتصادية، إلا أنها في الواقع مسألة سياسية وثقافية.

وإذا ما أخفقت أوروبا وإيطاليا، بطريقة ما، ستخفق الصين أيضا وبقية العالم، ويضيع مهد الحداثة مخلفا الجميع منزولين ومتخبطين أكثر، وعرضة، ربما، لارتكاب أفدح الأخطاء.

■ **محرر الشؤون الآسيوية في صحيفة**

«لا ستامبا» الإيطالية

في الاقتصاد الأمريكي. وحال تطبيقه، يتركز النقاش، الذي طال انتظاره، على المسألة الأساسية: في أي مجال يمكن، ويجب، تخفيض الإنفاق الحكومي، بما يسمح مستقبلا بتخفيض إجمالي عائدات الهيكلية الضريبية التصاعدية الجديدة؟

وكفى!

استفادت أغنى الشركات الأمريكية العملاقة المتسببة بالأزمة الحالية من عمليات الإنفاق والتعويضات، أكثر من استفادة غالبية الشركات الأقل حجما. وحصد أغنى أغنياء الولايات المتحدة، طيلة الأعوام الثلاثين الفائتة، ثروة تفوق ما كسبه الأمريكيون مجتمعين. لذلك، بإمكانهم، ومن واجبهم تحمّل القسط الأكبر من تمويل الجهد الحكومي للتغلب على الأزمة الرأسمالية الجارية.

ويكفي الشعب الأمريكي ما تحمله حتى الآن من آلام الأزمة مشكلة البطالة المتضخمة، أزمة الرهن العقاري، فقدان الاستقرار في الوظائف، تخفيض تعويضات العمل... الخ). ويكفي ما تحمله الناس جراء رؤيتهم الحكومة وهي تبذل كل ما بوسعها إكراما للمصارف الكبرى والشركات العملاقة المنهارة، مثل «المجموعة الأمريكية الدولية» و«جنرال موتورز»، بينما لم تفعل شيئا يذكر في سبيل القضاء على البطالة أو حل مشاكل حبس الرهن!!

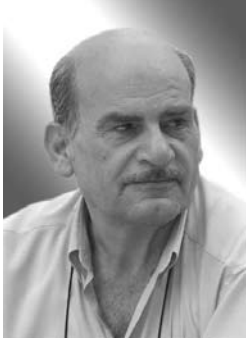
ولم يعد مقبولا أي تبرير لإلقاء أعباء ونفقات خطط «الإنقاذ» الحكومية على كاهل الناس المتضررين، والأقل استفادة منها. لكن بوصلة لجنة أوباما لتخفيض العجز، وزعماء الحزبين، تشير بالتحديد إلى السير في هذا الاتجاه الجائر غير المقبول، ولذلك غدا وجود قوة سياسية جديدة، حاملة لبرنامج نوعي مغاير، مطلبا وضرورة ملحة.

استاذ في جامعتي

ماساتشوستس (مهرست) ونيوسكول (نيويورك)

الفتنة ليست نائمة.. فلنهرم من يوقظها

◀ **حمزة منذر**



ما زالت المواجهة تتصاعد بين شعوب منطقتنا بشكل لافت وبين التحالف الإمبريالي- الصهيوني منذ صدور قرار مجلس الأمن العدواني رقم ١٥٥٩ في أواخر ٢٠٠٤، بعد أن تبين لواشنطن أن احتلال العراق لم يكن كافيا لتفعيل «نظرية الدومينو» باتجاه تغيير الخرائط الجغرافية في المنطقة وضرب المقاومات فيها وإسقاط بعض الأنظمة التي ترفض الإملاءات الأمريكية- الإسرائيلية عليها مثل سورية وإيران.

وفي هذا السياق، جاءت جريمة اغتيال رفيق الحريري وما تلاها من حملة إعلامية وحرب نفسية شاملة ضد سورية والمقاومة في لبنان، لتنتقل الصراع إلى عتبة جديدة قوامها إيقاف واستحضار سلاح الفتنة الدينية والمذهبية في لبنان وعلى مستوى العالم العربي، ومنذ البداية كان لافتا أن القوى الرجعية العربية دخلت بقوة على مخطط الفتنة الطائفية من خلال تبني الموقف الأمريكي باستبعاد الكيان الصهيوني من أية شبهة بإمكانية تورطه في جريمة اغتيال الحريري. ونذكر أن الملك عبد الله الثاني- عاهل العرش الهاشمي، كان أول من أطلق مصطلح «الهلال الشيعي ومخاطره على الأمتين العربية والإسلامية»، وبالتوازي مع ذلك لعب فريق ١٤ آذار في لبنان دور رأس الحربة في خدمة المخطط الأمريكي- الصهيوني الرامي إلى ضرب المقاومة في لبنان والتي كان لها شرف تحرير الجزء الأكبر من جنوب لبنان من الاحتلال الصهيوني عام ٢٠٠٠، وكانت سابقة جديدة في تحقيق أول الانتصارات الكبرى على جيش العدو الصهيوني بقوى شعبية قليلة العدد، تمتلك تنظيما عالي الانضباط وإرادة سياسية- صوانية للمواجهة مع العدو وتحرير الأرض.

ومن هنا بدأ التوجه الخطير نحو وضع «ملف الاغتيال» في عهدة القوى الإمبريالية والأطلسية للتصرف به كأحد أهم أدواتها العدوانية ليس فقط ضد الشعب اللبناني، بل ضد شعوب المنطقة قاطبة. فمُنذ تشكيل أول لجنة دولية للتحقيق في الاغتيال برئاسة فيتزجيرالد ثم ميليس وبراميرتز وصولا لتشكيل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان بقرار مجلس الأمن وتحت الفصل السابع، وتعين دانيال بلمار مدعيا عاما في المحكمة، كان سلم الأولويات لدى كل هذه الطواقم توجيه الاتهامات وعلى مدى خمس سنوات ضد سورية. وعندما فشل هذا التوجه فشل ذريعا على المستويات كافة لبنانيا وعربيا ودوليا، بدأ التسريب عبر الإعلام الدولي والعربي لاحقا أن المتهم بجريمة الاغتيال هم «عناصر حزب الله»، وقد توهم القاتمون على تشكيل المحكمة الدولية من واشنطن إلى باريس ولندن وصولا إلى تل أبيب أن مجرد توجيه الاتهام إلى حزب الله يمكنه تحقيق الأهداف الأولية التالية:

- تشويه صورة المقاومة وخلق مناخ معاد لها ومشكك بأهدافها الوطنية وإنجازاتها الكبرى في تحرير الأرض ومواجهة قوى العدوان الإمبريالي- الصهيوني في المنطقة.
- إرباك حلفاء المقاومة على الساحتين اللبنانية والعربية ومنع تحول خيار المقاومة الشاملة إلى تيار وطني شعبي جارف بعيد اصطفاف القوى السياسية في المنطقة على قاعدة الموقف المعادي والذي لا لبس فيه ضد الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وديمقراطيا .
- إن «تلييس» الاتهام زورا لحزب الله سيفضي إلى «تجهيل» الفاعل الحقيقي في اغتيال الحريري وفتح الباب واسعا أمام استمرار «استثمار» الجريمة وتضليل الرأي العام العربي والدولي وتعبئته ضد قوى المقاومة والممانعة في المنطقة، وفتح الباب أيضا أمام استخدام «المسلمين والأقباط» وتأجيج «الفتنة» العرقية بين العرب والكرد وكذلك بين أهل الجنوب والشمال في السودان، وأخيرا وليس آخرا بين العرب وإيران!
- إن الاستمرار في توجيه الاتهامات الباطلة ضد حزب الله سيساعد الكيان الصهيوني في الاستفادة من ذلك إلى أقصى حد والخروج من المأزق الاستراتيجي الذي سببه صمود المقاومة وفشل جيش العدو في تحقيق أهداف حرب تموز ٢٠٠٦، وهنا لابد من التذكير بما قاله مؤخرا شاؤول موفاز رئيس الأركان ووزير الحرب السابق في الكيان الصهيوني: «أنها المسلمون حذار من الخطر الشيعي الذي يهدد السنة في المنطقة ويهدد إسرائيل، تعالوا نتحالف معكم ضد هذا الخطر»!!.

.. فهل من مزيد لتوضيح مخاطر الأهداف المعلنة والمستترة لما يسمى بالمحكمة الدولية؟ فليس هناك مخرج سوى التمسك بالمقاومة والالتزام بخيار المواجهة حتى الانتصار الأكيد على قوى العدوان الإمبريالي- الصهيوني إقليمييا ودوليا .

h.monther@kassioun.org



الأجور إلى كسور

انخفضت الأجور والرواتب عالمياً بمقدار النصف خلال العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بسبب الأزمة الرأسمالية العالمية، حيث تراجع نمو متوسط الأجور الشهرية من ٨,٢ بالمئة عشية الأزمة في العام ٢٠٠٧ إلى ١,٥ بالمئة بالعام ٢٠٠٨ وإلى ١,٦ بالمئة في العام ٢٠٠٩. وعدا الصين، ينخفض نمو معدل الأجور من ٠,٨ ٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٠,٧ ٪ عام ٢٠٠٩.

وأشار تقرير جديد صادر عن مكتب العمل الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في ١٤ كانون الأول ٢٠١٠ إلى وجود فوارق إقليمية كبيرة في معدلات نمو الأجور، الذي تباطأ في آسيا وأميركا اللاتينية لكنه بقي إيجابيا . وبالمقابل، عرفت أوربا الشرقية وآسيا الوسطى انخفاضا كبيرا في نمو الأجور في حين شهدت الاقتصادات المتقدمة ترجاعا في مستوى الأجور الفعلي في ١٢ بلدا من أصل ٢٨ عام ٢٠٠٨ وفي سبعة بلدان عام ٢٠٠٩.

وتضمن التقرير تحليل البيانات المستقاة من ١١٥ بلداً وإقليماً والتي تشمل ٩٤ بالمئة من متقاضى الأجور عالميا، أي ما يقارب ١ مليار شخص.

■ ■

وثائق ويكيليكس.. والصراع بين الديمقراطيين والجمهوريين

◀ أمل زكي

لقد أصبح من العسير علينا أن نصدق أغلب ما تبثه وسائل الإعلام الغربية، فلم يعد هناك خبر أو حدث أو فاعلية سياسية خالية تماماً من الشبهات.. ولم يعد هناك أي شيء ينشر أو يبث لوجه الله والوطن. وسرعان ما تنتضخ الأغراض السياسية المحتبئة وراء كل حدث. ووثائق (جوليان أسانج) السرية، وموقعه (ويكيلكس) الذي حاز شهرة طوقت الأفاق، لا يختلف كثيراً عما ذكرنا. مثله مثل حملة (أردوغان) لفك الحصار عن غزة، فلا يزال الحصار مضروباً، ولا يزال أقطاب الجمهوريين، من مجرمي حرب العراق وأفغانستان، أحراراً طلقاء، يعيثون فساداً في الأرض.

التوقيت.. والهدف

جاء توقيت نشر الوثائق السرية، التي تكشف جرائم الجمهوريين في حرب العراق وأفغانستان، وفي غيرها من أنحاء المعمورة، في نوفمبر ٢٠١٠ متواكباً مع انتخابات الكونجرس الأمريكي النصفية. وكان الغرض من نشرها إدانة الجمهوريين، وهز ثقة جمهور الناخبين فيهم بشدة، في محاولة من الديمقراطيين لاستقطاب أصوات الناخبين. وبدا (جوليان أسانج)، بطلاً دولياً، حاز تأييد جمهور واسع صدّق أن (أسانج) يفعل ذلك لوجه الله والوطن، ولم يتصور أن هناك قوى تقف وراءه وتمده بهذه الوثائق، وتدعمه لأغراض انتخابية.

جوليان أسانج لم يقدم أي شيء جديد لم نكن نعرفه، كل ما في الأمر أنه دلل بالوثائق على جرائم ومؤامرات معروفة ومتداولة، وهو ما أثار الانزعاج في الأوساط الرسمية الدولية، ودفعها لتفليق وهم الاغتصاب والتحرش الجنسي ليطل معركة الوثائق السرية. فلم يرض كبار الساسة المحنكين في العالم عن تلك الطريقة الميكيفائية التي استخدمها الديمقراطيون في معركتهم الانتخابية ضد خصومهم الجمهوريين.

لكن خطورة نشر هذه الوثائق لا تكمن في المعلومات التي تحويها، فهي معروفة للجميع، بل في الضرر الإعلامي الذي ستلحقه بمدرسة الإعلام الغربية، التي ظلت تعمل ما يقرب من قرن مستخدمة كل السبل النفسية لسلب وعي الجمهور وحشده في اتجاه يعينه على مستوى العالم. فنشر هذه الوثائق يؤكد الآن للجمهور المستلب إعلامياً، والمبتلع بشبهة كل الوجبات الإعلامية الزائفة، أنه كان مستغفلاً تماماً من جانب الإعلام. ويسهل على الصحفيين المناوئين للإعلام السائد، كشف الطرق والأساليب التأمرية التي يحقق بها الساسة مصالحهم العالمية. وهو أمر غير مستحب لكبار الساسة في العالم، وسيفقد الجمهور ثقته في الوجبات الإعلامية المثيرة المقدمة له يومياً، ويعري أكذوبة محاكم العدل الدولية التي يزايد بها كبار الساسة ليل نهار. فرغم الجرائم المؤتقة التي ارتكبتها الجمهوريون، لن تتم محاكمة أحد، ولن يشنق بوش أو كوندلي ليلية عيد الميлад، عقاباً لهم على الجرائم المربعة التي اقترفوها بحق العراقيين والأفغان مثلما شنق صدام حسين، مما سيؤكد للجمهور الواسع على مستوى العالم أن الديمقراطية والعدالة الدولية ليست سوى عروض مسرحية ميلودرامية تجارية، الغرض منها تحقيق مكاسب لشباك تذاكر المسرح العبثي للسياسية الدولية.

كانت كل التوقعات تشير إلى انخفاض شعبية أوباما وجماعته من الديمقراطيين، ولهذا بدت الحملات السياسية التي قادها إعلام الديمقراطيين ضد الجمهوريين مكشوفة للغاية. فصحف الديمقراطيين تقضح كل يوم السياسات القديمة التي قادها بوش ورجاله من الجمهوريين في العراق وأفغانستان وغيرها.. وأفلام الديمقراطيين التسجيلية، تلف العالم، لتقدم كوندليزا رايس وبوش وكبار قادة الجمهوريين باعتبارهم الشيطان الأكبر، ضمن حملة إعلامية واسعة تكشف وتفضح سياسة الجمهوريين على مستوى العالم، وبخاصة داخل بؤر الصراع المشتعلة في العالم: أفغانستان، والعراق، والشرق الأوسط.. والتي هم المواطن الأمريكي باعتباره يتحمل تكاليفها، ويرسل أبناءه ليموتوا فيها. المدهش أن هذه الحملة الإعلامية والفضائح السياسية لم تتطرق إلى فضائح آفيون أفغانستان الذي يعيش منه الآن كلا الجناحين الديمقراطي والجمهوري. فأفيون أفغانستان الذي تحمي القوات الأمريكية زراعته، وتشره في العالم، وتجني من وراءه أرباحاً خيالية، يد بالنسبة للجناحين، خطأ أحمر متفقاً عليه، لا ينبغي لأحد أن يتخطاه في حملته الشعواء.

الأزمة الحالية

للرأسمالية ليست دورية

بل هي نتيجة عمليات

تلاعب وغش وربا وصلت

إلى أقصاها للسيطرة

على ثروات العالم وبناء

النظام العالمي الجديد.



مؤامرة ٩/١١ والصراع

بين الديمقراطيين والجمهوريين

بعد انفجار الصراع علانية بين الرأسمالية القومية الأمريكية والرأسمالية عابرة القارات بقيادة كبار رجال المال الأمريكيين، بمن فيهم اليهود الأمريكيون أنفسهم في سبتمبر ٢٠٠١. وبعد أن حقق التيار المحافظ للجمهوريين، الذي يمثل الرأسمالية القومية الأمريكية منذ عهد إبراهيم لينكولن، انتصاره في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على التحالف المالي العابر للقارات الذي يمثله الآن أوباما والديمقراطيين. ودمر للأخير برجي التجارة، اللذين كانا يمثلان رمزاً لمنهج العولة والتجارة والصناعة الحرة، والنظام العالمي الجديد، لم يعد يخفى على أحد تلك المعارك الإعلامية بين التيارين. فكل تيار يبحث عن نقاط ضعف الآخر، ليفضحها إعلامياً، ويكسب نقاط تأييد على حسابه. ويتدмир المحافظين لبرجي التجارة في لعبة تأمرية، فاحت رائحتها بفضل جهود الديمقراطيين، تصور المحافظون أنهم ضربوا أكثر من عصفور بحجر، فوجهوا ضربه لخصومهم الديمقراطيين، نواب العولة والنظام العالمي الجديد، المضاربين في بورصة «وول ستريت». كما وجهوا ضربة لأنظمة الدول النفطية المارقة على الإدارة الأمريكية، مستخدمين الدين مبرراً لإعلان الحرب عليها ونهب نفطها بالقوة. ومحققين مواقع متقدمة جغرافياً في خططهم الاستراتيجية لحماية الأمن القومي الأمريكي على مستوى العالم.

مجموعة النظام العالي الجديد والنثار من المحافظين

لكن مجموعة المصالح المالية العالمية عابرة القارات، المثلة في نادي «بيلدربرج»، والداعية للنظام العالمي الجديد، والتي أصيبت في مقتل بعد ضربة ٩/١١ التامرية، اختبأت للمحافظين في حقول «الذرة» حسب المثلل المصري، في انتظار الوقت المناسب للأخذ بثأرها واستعادة مواقعها للتحكم في القرار السياسي العالمي. سبع سنوات اختبأ دعاء النظام العالمي الجديد يخططون ويدبرون لضربة تأمرية مشابهة تمثلت في أزمة الرهن العقاري التي هزت معظم الرأسماليات القومية، القوي منها والضعيف، وتسببت في الأزمة المالية العالمية في خريف ٢٠٠٧..

وقد شارك كبار رجال المال اليهود في العالم وكبريات الأسر المالية اليهودية العريقة، ومخططيهم السياسيين (اوباما- هيلاري كلينتون- كيسنجر) من أعضاء مجموعة «بيلدربرج» صاحبة النفوذ، في صنع هذه الأزمة المالية بهجارة منقطعة النظير، تضاهي مهارة المحافظين وبوش في التخطيط لمؤامرة ٩/١١ القذرة. واستطاع اليهود وحلفاؤهم من جهابذة رجال المال والربا المخضمرين في العالم منذ القرن الحادي عشر من إفلاس مجموعة من البنوك المركزية القومية الكبرى في العالم، داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية، موجهن بذلك ضربة للنظام العالمي القديم، الذي تمثله تلك الرأسماليات القومية في أوروبا وأمريكا وآسيا. والهدف هو الإسراع ببناء النظام العالمي الجديد الذي تتلاشى فيه الاقتصاديات القومية والبنوك القومية المركزية والتحالفات بين الرأسماليين المحليين، وتنتهي فيه فكرة الوطن، وتتحول فيه الحكومات إلى أدوات لخدمة أصحاب الثروة في العالم. وكما دفع الشعب الأمريكي والأفغاني والعراقي واللبناني والفلسطيني ثمن تجعيرات سبتمبر ٢٠٠١، وثمن مؤامرة ٩/١١، دفع الأمريكيون وغيرهم من سكان العالم ثمن المؤامرة المالية التي قادها كبار المرابين والمضاربين اليهود والمسيحيين، وانضم إليها مؤخراً المرابون المسلمون (الوليد بن طلال وتحالفاته المالية الإعلامية مع اليهودي مردوخ).

في ذلك الصراع حاول التياران في لعبة الشطرنج المستمرة بينهما استخدام الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية لتجميل صورتهم أمام شعوب العالم، والظهور بمظهر المتجاوز للعنصرية وسنوات العبودية التي تعرض لها الأفارقة الأمريكيون. فبينما كانت «الطابية» كوندليزا رايس وزيرة خارجية سوداء في حكومة المحافظين، والمملك أبيض، جاء «الملك» أسود في حكومة الديمقراطيين، والطابية« هيلاري كلينتون» بياض.

الأزمة العقارية

حصدت المجموعة الداعية للنظام العالمي الجديد ترليونات الدولارات في لعبة الأزمة العقارية المالية المتفعله من خلال تلاعبها لإفلاس البنوك المركزية القومية بشكل متعمد، والتي حاولت حكومات الدول الأوروبية والأمريكية، بل والصينية واليابانية، حمايتها بكل طاقاتها من الانهيار بضخ المليارات فيها. حتى أوباما نفسه ضخ المليارات في عدد من البنوك التي أضيرت من جراء أزمة العقارات، ليس حبا في منافسيه من الرأسماليين القوميين الجمهوريين، بل رمى لهم بلقمة حتى يهدئ من

سعارهم ضده، ويخفف من حالة الرعب والهلع التي أصابت المواطن الأمريكي من جراء فقدانه لسكنه خلال هذه الأزمة.

وقد حققت هذه المجموعة المالية عابرة الحدود، نموا مطرداً في ثرواتها، بالاعتماد على ما يسمونه كذباً وتزويراً «الإبداع المالي»، والذي يتلخص مضمونه في الكذب والتلاعب بالمستثمرين بتقديم قروض منخفضة الفوائد، وبيع هذه القروض عدة مرات للمستثمرين. وبالتالي مضاعفة الأرباح عشرات المرات من خلال عمليات مالية غير حقيقية أو وهمية تتمثل في إعادة بيع الديون واستثمارها مستخدمين المصادقية السيادية للحكومة الأمريكية لخداع المستثمرين، ثم إفلاسهم وإفلاس البنوك المركزية القومية ونهب أموالها بطريقة تبدو شرعية. رغم أن البنك الأمريكي الفيدرالي ليس حكومياً. لكنه يعبر عن سلطة الرأسمالية القومية الأمريكية. مثله مثل البنك المركزي الألماني.

وهكذا أطلق الديمقراطليون على تلك الديون اسم القروض والسندات الثانوية، وسموا عمليات الخداع المالية «ابتكارات مالية» برع فيها المرابون الأمريكيون، وعلى رأسهم اليهود الأمريكيون. وهي بالفعل ابتكارات استخدمت الضمانات السيادية الحكومية لإفلاس البنوك القومية في العالم، ونهب أموالها بهدف دعم وبناء النظام العالمي الجديد منعدم الهوية والقومية.

تلك المجموعة المالية عابرة الحدود، والتي يمثلها أوباما وجماعته الديمقراطية، لم يقتصر نشاطها المالي على عمليات الربا والتلاعب المالي، بل اعتمدت سياسة تزييف المعلومات للتلاعب بالبورصات العالمية، وتخفيض ورفع أسعار الأسهم والسندات والعملات والذهب والفضة والنفط والغاز بشكل مصطنع، لإفلاس شركات كبرى وشرائها بأبخس الأثمان. وكما هو معروف، في مواجهة التلاعب بالمعلومات، يحدث الإقتال ويمنع التداول في بورصات بعض الدول التي تكتشف اللعبة، لكن هذا لا يمنع عمليات إفلاس الشركات، وشراء أسهمها بأبخس الأثمان، بشكل كامل.

إفلاس بنك ليمان برادرز

الأزمة المالية الأخيرة ليس لها علاقة على الإطلاق بالأزمات الدورية للرأسمالية، كما يصورها لنا بعض الاقتصاديين المفلسين، فالأزمات الدورية للرأسمالية ترتبط بالإنتاج الرأسمالي والسوق والعرض والطلب والكساد والبطالة، والتي ظهرت بقوة الآن في أوروبا، وعبرت عنها المظاهرات التي خرج فيها مئات الآلاف من الفرنسيين والانجليز والألمان واليونانيين والإيطاليين، وغيرهم.. بينما ترتبط الأزمات المالية بالتلاعب والغش، كما حدث مع بنك ليمان برادرز، الذي تلاعب فيه المسؤولون الماليون والمصرفيون الكبار، مستخدمين حيل محاسبية أبدعتها شركة «أيرنست أند يونغ» المسؤولة عن حسابات البنك لإخفاء الاستثمارات الرديئة (إعادة بيع الديون) التي تورط في شرائها مستثمرون من جميع أنحاء العالم، ومن بينهم إخواننا في الخليج، بهدف إفلاسهم، ثم الإدعاء بأن البنك انهار وأفلس بسبب الأزمة المالية. إلا أن عملية الإفلاس المنعمدة لبنك ليمان برادرز قد تم انكشافها حين تم تحويل ٤٠٠ مليار دولار إلى ثلاثة بنوك إسرائيلية عشية إعلان إفلاسه. وقد خسرت البنوك الخليجية أو الكتلة المالية العربية في لعبة أو عملية تقليس بنك ليمان برادرز ٥٠٠ مليار دولار (إيلاف ١٦ مارس ٢٠١٠ -آباء عن تحويل ٤٠٠ مليار دولار إلى إسرائيل عشية انهياره).

المدهش في الأمر أن من قام بكشف هذه المعلومات ونشرها في الصحف وعلى مواقع الإنترنت هم الجمهوريون في إطار المعاملة بالمثل، كون الديمقراطيين هم من كشفوا تفاصيل كارثة ٩/١١، وسربوا الوثائق السرية لموقع ويكيلكس سيئ السمعة. وهكذا تمكنت المجموعات المالية المضاربة وأهل وول ستريت من جني أضعاف ما فقدوه في مؤامرة ٩/١١، واستطاعت شراء كميات ضخمة من الدولار، الذي انخفض سعره أمام العملات الأخرى أثناء الأزمة المالية المتفعله، لتضارب به فيما سمي بحرب العملات بهدف إضعاف العملات المنافسة، وخاصة اليورو، الذي تم ضربه بقوة أثناء أزمة اليونان في فبراير ٢٠١٠.

إنها ليست أزمات دورية يا سادة، بل عمليات تلاعب وغش وربا وصلت إلى أقصاها للسيطرة على ثروة العالم، وبناء النظام العالمي الجديد.

النفاذ لكتلة اليورو من أضعف حلقاتها

في خضم المعركة حامية الوطيس لبناء النظام العالمي الجديد، خططت عصابات المؤسسات المالية وبنوك الربا والقروض بعناية لضرب اليورو، وإضعاف الكتلة المالية الأوروبية، وذلك منذ عام ٢٠٠١، أي لمدة عقد من الزمان. واستطاع بنك« جولدن

شؤون استراتيجية

ساكس»، أو مؤسسة جولدن ساكس المالية اليهودية أيضاً Golden Sachs. من اختراق الكتلة المالية الأوروبية والنفاذ إليها من خلال أضعف حلقاتها، وهى اليونان. التي وصل العجز في ميزانيتها إلى ١٢ ٪ من الناتج المحلي عام ٢٠٠٩. ورغم تراكم ديون تقدر بالمليارات على اليونان عام ٢٠٠١، وإسراف حكومتها واستشراء الفساد المالي بداخلها، إلا أن بنك جولدن ساكس «طيب القلب» وجد فيها فريسة سائغة، لنهب أموال السوق الأوروبية المشتركة، بعد أن تم نهب أموال الكتلة العربية النفطية. فبدأت عمليات التلاعب المتبادلة بين البنك الأمريكي اليهودي، وبين الحكومة اليونانية التي أرادت الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي عام ٢٠٠١ بأي ثمن للانتفاع بمزاياه الاقتصادية. مخفية عليه حالتها وديونها المتراكمة. وهكذا تحالفت الحكومة اليونانية مع البنك اليهودي لخداع الاتحاد والانضمام له. وقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز: «إن صفقة واحدة أدارها بنك جولدن ساكس عام ٢٠٠١، بمقدار ١٥ مليار دولار، ساعدت في إخفاء مليارات الدولارات من ديون اليونان عن مراقبي الموازنات بمقر الإتحاد الأوروبي ببروكسل» (الجزيرة الوثائقية؛ وول ستريت متورط بأزمة أوروبا المالية-٢٠١٠/٢/١٤).

وهكذا استطاع الدهاء التاريخي للمرابي اليهودي من إخفاء طبيعة هذه الصفقة على الاتحاد الأوروبي، ليس فقط بغرض جني فوائد ربوية من حكومة مفلسة ومستدينة مليارات الدولارات، وتوريطها في مزيد من الديون، بل بغرض أبعد هو النفاذ لكتلة مالية قوية، لإضعاف عملتها، واستنزاف ثروتها وتفتيت قوتها الاقتصادية، والسيطرة على ممتلكاتها. فقد أخفت الحكومة اليونانية والبنك اليهودي طبيعة الصفقة، وتم تسجيلها في الأوراق الرسمية لتلك المؤسسة المالية اليهودية باعتبارها صفقة تجارة عملة، وليست قرضاً.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل وصل مرايو بنك جولدن ساكس في نوفمبر ٢٠٠٩، إلى اليونان بعد أن استعطلت ديونها ووصلت إلى ٣٠٠ مليار يورو، (٤٤٢ مليار دولار) لمساندة الحكومة المفلسة!!! ورغم أن الاتحاد الأوروبي استطاع التعامل مع أزمة ديون اليونان، ومساندتها بشرط اتباعها إجراءات تقشف قاسية في الإنفاق دفع ثمنها في النهاية الشعب اليوناني، إلا أن الضربة، والتلاعب بأسعار العملات وتزييف المعلومات داخل بورصة وول ستريت والبورصات العالمية تسببت في تخفيض قيمة العملة الأوروبية الموحدة، وتسببت في شراء المرابين الماليين لكميات كبيرة من اليورو بأسعار منخفضة، لاستخدامها في المضاربة في بورصة العملات وتحقيق أرباح فاجرة. ونهض الدولار أمام اليورو بلعبة مالية ليس لها علاقة بالعملية الإنتاجية الرأسمالية. والأخطر من هذا وذلك، أن الحكومة اليونانية رهنّت مطارات وطرق البلاد لجمع الأموال التي تحتاجها، وتخلت عن حقوقها في رسوم المطارات واليا نصيب على مدى سنوات قادمة. وقد كانت الضربة الموجهة لليورو لا تستهدف فقط إضعاف الكتلة المالية للاتحاد الأوروبي، بل تأديب تلك الكتلة، وتأديب إيران، لأنها تطاولا على رجال النظام العالمي الجديد، وتصوروا أن بإمكانهم الخروج من الدائرة الجهنمية للدولار. فقد كان إنشاء إيران «المارقة» لبورصة« كيش» الدولية لبيع النفط والغاز باليورو بجزيرة كيش الواقعة بالخليج العربي في ١٧ فبراير ٢٠٠٨، وإقرار التعامل فيها باليورو وسلة من العملات الدولية، ليس مجرد تطاول على النظام العالمي الجديد، بل تهديد مباشر لبورصات النفط العالمية في لندن ونيويورك المتعاملة بالدولار.

حرب ضارية

إنها حرب ضارية بين الكتل المالية الحديثة، لا تختلف عن الحرب العالمية الثانية، إلا في طبيعة السلاح المستخدم. فعمليات الإفلاس والمضاربة، والغش والكذب هي الأسلحة المستخدمة في المعركة المالية الدائرة، والفقراء لا يزالون وقود تلك المعركة، فهم من سيطردون من مصانعهم وشركاتهم وبنوكهم المفلسة، وهم من سيعانون البطالة والجوع. المال اليوم لم يعد يفرق بين مصري فيعمل ببنك أمريكي، وبين عامل يوناني غير متخصص. فالكل سيعاني البطالة في حرب الإفلاس وضرب العملات وانهار البورصات. الصراع الدائر على الأسواق والمواد الخام في العالم، أخذ شكلاً جديداً، فالرأسمالية المالية غير المشاركة في العملية الإنتاجية بشكل مباشر، تسعى للتخلص ليس من صفار الرأسماليين المحليين، بل من الرأسماليات القومية. الأمريكية والإنجليزية والألمانية والفرنسية والروسية. ومن سيبقى بعد انتهاء عمليات المضاربة والتلاعب، هو من سيحتكر كل شيء، الشركات والمصانع والمناجم والآبار والمراعي والحقول والغابات، ومن ستمرح استثماراته بطول الأرض وعرضها، بصرف النظر عن جنسيته ووطنه وعرقه ولونه ودينه.

كاتبة من مصر

● المادة كاملة منشورة على موقع قاسيون http://kassiouн.org/index.php?mode=article&id=13691

كتاب «ستالين.. حقائق وأكاذيب»:

إنصافاً لرجل ظلمه التاريخ

صدر مؤخراً عن دار الطليعة الجديدة بدمشق كتاب «ستالين. حقائق وأكاذيب» للمؤلف الروسي فلاديمير جوخراي.. ترجمة شاهر أحمد نصر.

الكتاب يتألف من ٢٧٠ صفحة من القطع الكبير، ويتناول الكثير الكثير من أحداث ومواقف الرفيق القائد الشيوعي ستالين، منذ العشرينيات وحتى مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، بأسلوب رشيق اعتمد الوثيقة الدامغة في الوصف والتحليل، كاشفاً الكثير من الأكاذيب والدسائس التي قيلت زيفاً بحق واحد من أهم رجالالتاريخ.ومظهرأ إنسانية ونزاهة ومبدئية وسعة وعي ستالين بوصفه قائداً سياسياً وعسكرياً، ومنظراً استراتيجياً فهم الماركسية – اللينينية بعمق، وحاول رغم كل الصعوبات والعواقب التاريخية أن يعمل وفق منهجها..

وهذا مقتطف من الكتاب، بتصرف:

قائد عظيم

كتب مارشال الحرب الوطنية العظمى المجيد غ. ك. جوكوف في مذكراته حول تعيين ستالين قائداً عاماً، يقول: قام ي. ف. ستالين بجهد شخصي جبار في قضية إحراز النصر على ألمانيا الفاشية وحلفائها. كانت شخصيته عظيمة جداً، لذلك استقبل الشعب والقوات المسلحة تعيين ستالين قائداً عاماً بحماسة . وتابع: هل يعد ستالين حقاً، مفكراً عسكرياً فذاً في مجال بناء القوات المسلحة وضليعاً بالمسائل العمليةالاستراتيجية؟ لقد درست ستالين كرجل عسكري بشكل عميق ودقيق، كوننا خضنا الحرب معاً في جميع مراحلها. لقد استوعب ي. ف. ستالين وامتلك مسائل تنظيم عمليات الجبهات وعمليات مجموعات الجبهات، وقادها بمعرفة ودراية تامة، وكان متمكناً جيداً من المسائل الإستراتيجية الكبيرة... ساعد ي. ف. ستالين في قيادة النضال العسكري ذكاؤه الطبيعي، والحدس الغني. استطاع إيجاد ومعرفة الحلقة الرئيسية في الحالة الإستراتيجية، وبإمساكه بها واجه العدو، وقام بهذه العملية الهجومية أو تلك. لقد كان قائداً عاماً جديراً بموقعه دون أدنى شك .

ربما...!

مهرجانات ضد الثقافة

لا يمكن بحال من الأحوال إعفاء المؤسسة الثقافية، الرسمية على وجه الخصوص، من تحمل جزء كبير من عبء تردي الحالة الثقافية إلى الدرك الذي نعرفه ونلمسه. لا بل إن هذا التردّي مرتبطٌ عضويّاً بالتردّي الذي تعيشه هذه المؤسسة نفسها .

فلا يمكن لعقلية ينخرها سوس البيروقراطية أن تلعب الدور المناط بها، خاصةً وأنها تدار بعقلية الموظف (الميري)، البعيد كلياً عن روح العمل الثقافي، وفقدان روح المبادرة، والنظر إلى المؤسسة بوصفها مزرعة خاصة ودجاجة بياضّة.

إن ثقافة ممأسسةً بهذه الطريقة لا يمكن أن يعوّل عليها في إثراء المشهد الحياتي اليومي، فكيف إذاً يكون التعويل في مسائل إعلاء قيم العقل والتنوير وصياغة الهوية وفق الثوابت الوطنية والحضارية؟

بعد انتهاء مهرجاني السينما والمسرح، على سبيل المثال لا الحصر، يتساءل الواحد منا في سره: ما الذي حصلت عليه سوى المشاهدة والمتعة الشخصية (إن وجدت)؟؟ فعلاً ما القيمة الثقافية التي تكرسها هذه المهرجانات؟ هل من مجيب؟؟

لن يكون لمهرجان ثقافي له تاريخ أن يستعيد ألقه إلا بالبدء في البحث عن ثقافة جذيرة تحمل همّاً وموقفاً، لا بنشاط (اجتماعي) يتوافق مع العلاقات العامة والخاصة للمؤسسات الرسمية ومسؤوليها، ولا بسينما الوفود وسوق الـ«دي» في.. فالخيار الذي لا بديل عنه هو الوقوف على ما يرفد الحركة الثقافية، وما يقدم قيماً فنيّةً وجماليّةً وثقافية، لا مجرد رفع العتب، والتشدد بأنه لدينا مهرجانات، كما يبدو من السطح. وربما البعيد في هذا أنه، ويا للأسف!! هي ذي الثقافة التي تريدها المؤسسة!!

رائد وحش
raedwahash@gmail.com

ويوقّع مختارات

من شعره بالعربيّة

على هامش حفل تسلم الطاهر بن جلون لجائزة الأركانة العالمية للشعر في نسختها الخامسة، وقّع الشاعر والروائي الشهير بالرباط منتخبات شعرية بعنوان «ظلال عارية»، قام ترجمها إلى اللغة العربية والتقديم لها الناقد خالد بلقاسم، وصدرت هذه المنتخبات الشعرية، التي صدرت ضمن منشورات بيت الشعر في المغرب.

يقول الناقد بلقاسم في تقديمه لهذه المنتخبات إن: «المنجز الشعري للطاهر بن جلون متعدد وحيوي شاهد على مسار مضمّر لمдарه وتحوله وللأوعاء الشعرية المخترقة له، ويتوزع هذا المسار إلى محطات متباعدة، تتحدد بقصيدة طويلة أوبمجموعة شعرية، بل إن الحدود بينهما تضيع أحياناً، في إنجاز الطاهر بن جلون».

ويغطي هذا المنجز الشعري أكثر من أربعة عقود من الكتابة، وي طرح على القراءة أسئلة تمس، من جهة، علاقة بدايته، في ستينيات القرن الماضي، بالشعر المغربي المعاصر، وتمس، من جهة أخرى، مفهومي الهوية والاختلاف، مسألة عبور المتخيل المغربي والعربي إلى مادة الكتابة، أي اللغة التي بها تتحقق الممارسة النصية.

وتضمنت المنتخبات قصائد من مجموعات: ندوب الشمس، أشجار اللوز من جروحهم تموت، في غفلة عن الذكرى، ومارسيليّا مثل صباح أرق، ومصاب بالصحراء، جنين وقصائد أخرى.



كانت اللغة التي تحمله، وأيا كانت التربية التي نبت فيها، ليتألق كإبداع إنساني متميز.

يشار إلى أن«الأركانة» شجرة فريدة لا تنبت إلا في المغرب، بين الأطلس الكبير وحوض ماسة، تنشبه من بعيد شجرة الزيتون لكن المقرب منها تظهر له كوناً عامضاً ومستقلاً بذاته، ولهذا التفرّد في الهيئة والثمر اختار بيت الشعر في المغرب، اسم جائزة يسلمها لشاعر على المستوى العالمي، وهي تقدير مغربي لشعراء هم المحافظون على لغة متفردة.

وقعوا في فخ فرانكوفونية لعدة أسباب منها تبنيهم للمعايير اللغوية الأصيلة للغة الفرنسية، أما «الأجيال التي جاءت بعدهم كالطاهر بن جلون ومحمد خير الدين وكاتب ياسين فهم مغاربة لحماً ودماً ولو كتبوا بلغة موليير».

جائزة «الأركانة» التي منحت لكل من الصيني بي ضاو (٢٠٠٢)، والمغربي محمد السרגيني (٢٠٠٤)، والفلسطيني الراحل محمود درويش (٢٠٠٨)، والعراقي سعدي يوسف (٢٠٠٩)، تشكل فضاء تتواری فيه الانتماءات فاسحة المجال للشعر الجميل والهادف أيا

الصورة وطغیان الاتصال

يشرح كتاب «الصورة وطغیان الاتصال» لإيناسيو رامونه (صادر عن وزارة الثقافة السورية بالتعاون مع دار البعث)، وبترجمة نبيل الدبس، كيف بدأت الصورة التليفزيونية بإعادة تشكيل الخريطة الإعلامية والاتصالية، فارضةً قوانينها الخاصة على عالما المعاصر، متحوّلةً بذلك إلى طاغوت ضمن عالم الاتصالات الحديثة.

يتضمن الكتاب تسعة فصول يحلّل فيها أزمة الإعلام المعاصر وأسبابها، بمقاربات ذكية تغطي مختلف المراحل التاريخية..

الكتاب بحث مؤثّق وشيقّ لناقد يقف عند الصورة التلفزيونية في سياق مشروع نقديّ يحاول أن يرصد علاقتها الملتبسة وانتهاكاتها، وطرقها الخطيرة في تشكيل الوعي الزائف وتحطيم القيم وتسطيح الإنسان في لعبة قدرة تتقن بالديمقراطية بينما هي في الحقيقة نظام استبدادي جحيمي.



التعجيل في قروض النثر

«التعجيل في قروض النثر» كتاب جديد للشاعر والروائي الكردي السوري سليم بركات، صدر عن دار الزمان (دمشق- ٢٠١٠) يضم بين طياته عدداً من المقالات والنصوص التي كتبها بركات في تواريخ سابقة مختلفة.

يقول بركات في استهلاله: «ما استجمعه، هنا، من بقايا أثر في الوقت، أخذته على محمل الوقت اختياراً خفيفاً بلا ادّعاء. شذرات هي ما كلّمت نفسي به، في برّها ما، بقليل من عافية الكتابة أو بكثير، لكن بلا خفّة قط. نصوص، ومقالات، متّحيّتها الجامع أنها لم تخنّي مذّ كتبتها، لأنني لم أحنّنها حتى في أكثر برّهاها خضوعاً للآنية».

الكتاب فرصة لمطالعة آراء هذا الشاعر الاستثنائي في الكثير من القضايا، وفسحة استمتاع ومؤانسة للذة أسلوب فريد .



نوافذ التطبيع الفني..

أم كلثوم بأصوات إسرائيلية!

◀ علي سعيد

عندما تتبجّج مجموعة من المطربات الإسرائيليات، بسرقة وأداء أغنيات لعمالقة الطرب العربي من أم كلثوم إلى فيروز؛ فإن هذا الأمر ليس مستغرباً على شعب وثقافة تهض في الأساس على كل ما هو مسروق من الأرض (فلسطين)، مروراً بالتاريخ واللغة ووصولاً إلى الفن!

إلا أن مسألة سرقة الأغاني العربية، إسرائيلياً، لا تلبث أن تتحول من مسألة سطو فني؛ إلى قضية أبعد من ذلك؛ تتعلق بمحاولات إسرائيلية حديثة، لبناء صلات ثقافية وفنية مع المجتمع العربي، من خلال نوافذ التطبيع الفني والثقافي وعبر وسيط جماهيري هو الإنترنت وفكري هو بعض المثقفين العرب؛ ذلك بعد أن أوصدت معظم الحكومات العربية الأبواب في وجه التطبيع السياسي مع «إسرائيل».

وغالباً ما يبدأ العمل على التطبيع الفني من خلال إثارة خبر أو تصريح صحفي حول مطربة إسرائيلية تتوي الغناء في بلد عربي أو تسجل أغنية لأم كلثوم؛ حتى يتلقف الجمهور العربي والإعلام وشبكات الإنترنت، نبأ هذه المطربة من أجل أن تتحول المسألة إلى أمر طبيعي مع الوقت، كي يتم تداول هذه الأغنية الإسرائيلية أو تلك وكان أمراً لم يكن.

وبطبيعة الحال، يحدث هذا التواصل الفني مع إسرائيل، بذريعة «أننا في المحصلة العامة جميعنا بشر»، كما تفوهت زورا المغنية الإسرائيلية ساريت حداد، بُعيد إعلانها في مارس الماضي، أنها تتمنى الغناء مع المطربة اللبنانية ديانا حداد -إثارة إعلامية!-، بعد أن اعتدت ساريت الإسرائيلية على موروث الغناء العربي، تشويهها وإنتهاكا بصوتها «الكريهاتي» القبيح، وهي تغني مجموعة من روائع كوكب الشرق السيدة أم كلثوم؛ مقدمة هذه الأغنيات الكلتومية في حفلات أقيمت في الناصرة الفلسطينية وأيضاً في دول عربية كمصر والأردن.

ساريت حداد التي أصدرت هذا العام ألبوماً بعنوان «DO You Love Me»؛ اتضح فيما بعد أن أغنية الألبوم الرئيسية مسروقة من فرقة لبنانية مغمورة في السبعينيات اسمها فرقة عائلة «بندلي»!

عموماً، موجة نهب الأغنيات العربية ليست أمراً جديداً على



المطربات الإسرائيليات، حيث أصدرت المغنية ياردينيا آرزي نهاية الثمانينيات، ألبوماً بعنوان «خيال شرقي» يضم أغنيات لفيزوز وعبد الوهاب وأم كلثوم، وهكذا لحقت بها المطربة الإسرائيلية زهافا بن آستي التي اشتهرت أيضاً بالغناء لأم كلثوم التي يصير الإسرائيليون على الغناء لها رغم أنهم يعرفون أن صوتها كان من أول الأصوات العربية التي غنت بكل كبرياء وشرف من أجل الإنسان والقضية الفلسطينية في قصيدة مؤثرة من أشعار نزار قباني وألحان محمد عبد الوهاب بعنوان: «أصبح عندي الآن بندقية»، ويقول فيها نزار: «قولوا لمن يسأل عن قضيتي.. بارودتي صارت هي القضية».

ويجتمع خطاب المطربات الإسرائيليات بصورة «مريبة» في تضليل الرأي العام العربي وإبعاده عن كشف أي هدف تطبيعي وسياسي لمساعيهم الفنية، مثلما تؤكد زهافا بن آستي وتشير أيضاً ساريت حداد في لقاء مع محطة إخبارية عربية، قائلة: «أنا غير سياسية ولست معنية بالسياسة ولكنني أسعى دائماً إلى تقوية التعايش السلمي بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني»، مضيفة: «أتمنى أن يتم تحقيق السلام وأن تكون الموسيقى جسراً بين الشعبين»!

هكذا إذا.. الموسيقى هي جسر.. ونحن جميعاً بشر.. وأنا غير سياسية؛ إلى آخر هذه العبارات المغسفة بعسل تذويب التاريخ والحقائق بضم الزيف والتزوير الإسرائيلي، فأين هي الإنسانية والعدالة لما يحدث للفلسطينيين يوميا وهل وجود هذه المطربة الإسرائيلية أو تلك على أرض مسلوقة من أهلها (فلسطين) هو أمر تقبله روح الفن الذي يدعون إليه، على اعتبار أن الفن والذوق الفني هما قبل كل شيء محل نقاش الموضوع الجمالي والروح الجميلة.

إلا أننا لسنا معنيين هنا فقط بالشق الإسرائيلي من القضية، بقدر ما يعيننا ما يحدث في ذهنية البعض من المثقفين والأدباء العرب وهم يبتلعون بسذاجة طعم الحديث عن الإنسانية، عندما يروجه الآخر المعتدي، ولطالما قرأنا أن أدباء وشعراء عرب تورطوا في شراكات إبداعية مع شعراء إسرائيليين وأيضاً تحت «يافطة الإنسانية» ولا نعرف أين كانت إنسانية ومشاعر هؤلاء الشعراء الإسرائيليين عندما قبلوا أن يحملوا جواز سفر دولة قامت على طرد وتهجير الشعب الفلسطيني، حتى تحول حق عودة اللاجئين المبعثرين إلى حلم يرفرف على أبواب مخيمات المنافي الفلسطينية.

أما الكاتب والإعلامي والمثقف العربي الذي يسمح لنفسه أن يتحول إلى معبر تدوسه جرافات «الفكر والثقافة والفنون» الإسرائيلية، فهو يكشف بكل جلاء عن ضلالتة ومآزقه وهو يتحول إلى مروج بهلواني لبضاعة لن تجد قبولاً لدى الضمائر العربية أو الإنسانية الحقة.

■ ■

شباب القدس تحت مجهر «الرواة»



«كعك وفلافل» المسرحية الجديدة لفرقة «الرواة» المقدسية تقدّم صورة مصغرة لشباب المدينة المحتلة في معاناتهم الحياتية المريرة، حيث أغلقت الأبواب في وجوههم، ولم يعد من مخرج للإنسان إلا بالتحدث لنفسه عن نفسه.

لهذا ستجول مونوجات الشخصيات حول انهيار المحيط الاجتماعي، وسيتم فضح المستور في قضايا حساسة مثل فصل الضفة عن القدس، وسحب الهويات المقدسية.. عبر قالب ساخر وبسيط بات السمة المائزة لكل أعمال هذه الفرقة العصامية التي ترفض أي تمويل خارجي في وسط تنشط فيه المؤسسات الداعمة كجزء من المشروع الاستيطاني.

تدور أحداث المسرحية في مدينة القدس، كمكان وزمان، حيث تطرح الظواهر السلبية بأسلوب كوميدي هادف كحال ظاهرة المخدرات مثلاً، وسوى ذلك من معاناة الفلسطيني على الحواجز، وفي مكاتب وزارة الداخلية.

وقد استطاع الممثلون، وهم يظهرون لأول مرة على خشبة، أن يجسدوا شخصياتهم باقتدار، وهذا يعود إلى جهود المخرج إسماعيل الدباغ الذي يصير على المسرح بوصفه سلاحاً، فيقول: «يجب أن يظل المسرح الفلسطيني برياً وغير مدجن كي يشكل هوية ثقافية حرة تخدم الإنسان أينما كان»، ويوضح الدباغ آلية عمل الفرقة بقوله: «ستلهم التراث الحي لشخصية الحكواتي لنحكي قصصنا من على خشبة المسرح، ولنطور أدواتنا الفنية والإبداعية، وهذا ما فعلنا في أعمالنا السابقة والتي جالت في عدة عواصم وتركت الأثر الطيب عن المسرح الفلسطيني».

■ ■

ناجي العلي في حلب



أقيم معرض لرسومات الفنان الفلسطيني ناجي العلي في كلية الآداب بجامعة حلب، نظمها الفنان موسى خطيب.

المعرض يتضمن عشرات الرسومات التي تعبر عن قضية فلسطين أصديق التعبير، لالتجاءها بألم وهم ومعاناة «شعب الخيام»، وممثلهم الرسمي حنظلة، دون أن تحيد عن خط المواجهة الفكرية مع العدو الصهيوني المجرم، وأشياهم من أعداء الداخل.

هذا المعرض يأتي كاستعادة لأثر ريشة العلي ذات اللمسات الجارحة والرؤيا الاستشرافية العميقة، ولأسلوبه الرافض والساخر، الذي جعل من العلي علامة مضيئة في تاريخ الثقافة العربية المعاصرة عموماً، وفن الكاريكاتير خصوصاً، ودرساً في الدور الحقيقي للمثقف العربي.

■ ■

بين قوسين



الناس..

وأولو الأمر

◀ جهاد أسعد محمد

تُرى، لو أتبع للناس العاديين في بلدنا أن يقفوا على منبر إعلامي، ويقدموا رأيهم صراحة ودون خوف أو حسابات مختلفة، بالقائمين على أمرهم، ماذا سيقولون؟

ماذا سيقول الناس عن الفقر الذي ما انفكوا يتهاونون نحو حضيضه بتسارع شديد؟ ماذا سيقولون عن البطالة التي تركت في كل بيت عاطلاً واحداً عن العمل على الأقل؟ ماذا سيقولون عن التعليم الذي بات عبئاً وحلماً وجهداً ضائعاً في الوقت ذاته؟ ماذا سيقولون عن السكن الكريم الذي خرج من دائرة أحلامهم نهائياً؟ ماذا سيقولون عن الاستشفاء المجاني المهدد بالزوال، وقد خطوا خطوات متقدمة في دفع أجوره متمنين بقاءه رغم كل ما أسوه منه وفيه؟ ماذا سيقولون عن الفساد العام الذي أرغموا منذ زمن طويل على الانخراط فيه لتسيير بعض شؤونهم اليومية؟ ماذا سيقولون عن النهب الهائل لخيرات وثروات بلدهم، الذي يحدث تحت أسماعهم وأبصارهم بصورة متفاقمة؟ ماذا سيقولون عن قصور ومزارع وثروات وممارسات المسؤولين والمتنفذين وللصوص الأثقيين وأبنائهم وأقربائهم وأزلامهم؟ ماذا سيقولون عن حقولهم المجربة ومحاصيلهم الميته وقراهم المهجورة؟ ماذا سيقولون عن أبنائهم المشتتين في كل بقاع الأرض طلباً للرزق وإحياً للأحلام؟ ماذا سيقولون عن الكذب المستمر عليهم والاستخفاف بهم وبحقولهم ومشاعرهم وكراماتهم وتجاوز حقوقهم؟ ماذا سيقولون عن الرسوم والضرائب والاتاوات و«الخوات» والفواتير؟ ماذا سيقولون عن الماء والكهرباء والمأزوت والصرف الصحي والشوارع والأرصفة؟ ماذا سيقولون عن الاتصالات والنقط والمقاربات الثمينة الخالية؟ ماذا سيقولون عن البلديات والكثير من المحافظين والوزراء والمدراء والنواب والقضاة والشرطة والجمارك والتجار والسماصرة والمهرين الكبار؟ ماذا سيقولون عن الغلاء المتصاعد والاحتكار والأسواق المنفلتة وفساد الرقابة وغيبائها؟ ماذا سيقولون عن الدعارة والمخدرات اللتين راحتا تتغلغلان كالسرطان في مفاصل المجتمع؟ ماذا سيقولون عن دور ومستوى الصحف الرسمية وشبه الرسمية والتلفزيونات الرسمية وشبه الرسمية والإذاعات الرسمية وشبه الرسمية وجل البرامج و«الكودار»؟ ماذا سيقولون عن انكساراتهم وأوجاعهم وخيباتهم وأعمارهم المسروقة؟ ماذا سيقولون... إلخ؟؟

لاشك أن معظم الأجوبة يمكن تخيلها.. كما يمكن لأي عاقل تخيل أنواع الشنائم التي ستسبق وتتخلل وتذيّل الآراء الواردة.. لكن ماذا عن المسؤولين وأولي الأمر؟ وماذا عن اللصوص الكبار من شتى الأنواع والصفات والألقاب؟ هل يدركون ما يمكن أن يقوله الناس عنهم، وما يمكن أن يفعلوه بهم لو أتاحت لهم الفرصة؟ هل يمكنهم أن يقدّروا ماذا فعلوا بالناس، وماذا أبقوا لهم، وإلى أي درك أوصلوهم؟ هل يعون حقاً ما فعلوه بالبلاد والعباد؟ ثم هل يتصورون أن صمت الناس حتى الآن هو مؤشر قبول بما يحدث؟ ألم يقرؤوا بعضاً من دروس التاريخ البعيد والقريب؟ اليومان المتلجان اللذان مرا مؤخراً على العاصمة وبعض المناطق والمحافظات، واللذان تعطل بهما النقل والكهرباء والاتصالات والمجاري والمؤسسات والمدارس والجامعات ودور الجهات التنفيذية كافة.. بشكل شبه كلي، رغم أن ما حدث لا يشبه إعصار كاترينا أو تسونامي المحيط الهندي على الإطلاق، أظهرنا أن سورية لم يعد فيها الكثير مما يمكن نهبه، لا في الخزينة العامة، ولا في جيوب الناس، وكشفاً أن هناك من يريد ظهر البلاد هشاً وربكها ضعيفة وينيتها رخوة بالرغم من أنها في لجة الأخطار الخارجية، وأكد أن المواطنين الفقراء الذين شكلوا طوابير امتدت عشرات الأمتار في محطات الوقود أملاً في تعبئة بידون أو خمسة لترات من المأزوت لمواجهة «كرم السماء»، ليسوا في حساب أو في خطة أحد، وأنهم متروكون لمصيرهم..

كيف وصلت الأمور إلى هذا المستوى الكارثي؟ وإلى أين قد تصل أبعد من ذلك في ظل السياسات النيولبرالية القائمة؟

بين الناس وناهبيهم، ثمة فضول أخرى قادمة..

mjjihad@kassioun.org

2011

تعلن قاسيون عن بدء حملة الاشتراكات لعام ٢٠١١ قيمة الاشتراك السنوي (٥٠٠) ل.س قاسيون معكم... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»